

جامعـــــة الأزهــــر- غـــزة
عمـــادة الدراســـات العليـــا
كلية الاقتصاد والعلوم الإداريـة
برنامـــج العلـــوم السياسيـــة

المساعدات التركية في الأراضي الفلسطينية وأثرها على الانقسام الفلسطيني (2006-2012)

Turkish Aid in The Palestinians Land And Its Effect On the Palestinian Divison (2006-2012)

إعداد الطالب

حسن سلمان العجرمي

إشراف

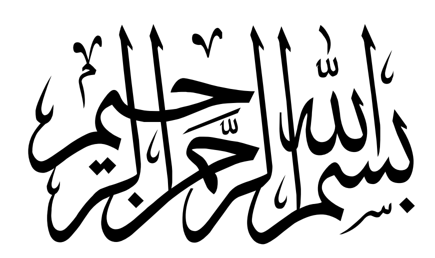
الأستاذ الدكتور/ رياض علي العيلة
أستاذ العلوم السياسية
جامعة الأزهر – غزة

الدكتور/ عبير عبدالرحمن ثابت
أستاذ العلوم السياسية المساعد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الأزهر- غزة.

غزة- فلسطين

2015م



أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ.

صدق الله العظيم

سورة الزمر (9).

إهـداء

إلى أمي الحبيبة .

جسرِ الحب الصاعد إلي الجنة ، رضاكِ وديانٌ من نهر الرضا .

إلى روح والدي الحنون الذي علمني أن أرتقي بحكمة وصبر .

الذي استمد من سنا روحـهِ ينـابيع الأملِ وضوءَ الوفـــاء

إلي زوجتي الحبيبة التي لطالما وقفت بجانبي وأمدتني بالعزيمة وآثرتني على نفسها .

إلى إخوتي وأخواتي تقديراً ووفاءً .

إلي ثمرة حياتي وقرة عيني أولادي حفظهـم الله ورعاهـم .

إليهـم جميعاً أُهدي ثمرةَ حصادي .

سائلاً العليَ القدير أن ينفع به ويوفقني وإياهـم إلي سبيل الرشاد .

شكر وتقدير

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ (النمل ، آية 19)

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً والشكر على نعمه شكراً جزيلاً، والصلاة والسلام على النبي الهادي الأمين، محمد صلى الله عليه وسلم، معلم الناس الخير والمبعوث رحمه للعالمين.

فإنه من تمام الأعمال وكمال الأخلاق، والاعتراف لذوى الفضل بفضلهم وشكرهم وتقديرهم، فإنني أقدم شكري وتقديري من: الأستاذ الدكتور / رياض علي العيلة والدكتورة/ عبير عبد الرحمن ثابت، لما بذلوه معي من جهد كبير، ومتابعة مستمرة، وعلى ما منحوني إياه من علم غزير، وإرشاد متواصل حتى خرجت هذه الرسالة بصورتها الحالية.

كما وأتقدم بالشكر العميق والتقدير لكافة أساتذتي في قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية كل باسمه ولقبه لما أضافوه لي من معرفة أكاديمية ومحصلة ثقافية، وكما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور: أسامة أبو نحل والأستاذ الدكتور: جهاد البطش لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة فإني محظوظ بهما لدورهما الكبير في إصلاح جوانب القصور فيها وإبداء الملاحظات العلمية

وأخيراً عظيم الشكر وجزيل الامتنان لكل من ساهم في انجاز هذا العمل وإتمام هذه الدراسة، داعياً الله عز وجل أن تكون في خدمة طلبة العلم.

وما توفيقي إلا من عند الله عز وجل

ملخص الدراسة

تشكل هذه الدراسة محاولة جادة لسبر أغوار العلاقة التبادلية ما بين المساعدات التركية في الأراضي الفلسطينية (قطاع غزة والضفة الغربية) والانقسام الفلسطيني، وذلك في الفترة التي امتدت من 2006 إلى 2012م، حيث أن هذه الفترة شهدت دخول حركة حماس النظام السياسي الفلسطيني من خلال فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتشكيلها للحكومة، في ظل تولي حزب العدالة والتنمية التركي مقاليد الحكم في تركيا.

لقد انطلقت الدراسة من تساؤل رئيس حول تأثير المساعدات التركية على الانقسام الفلسطيني الداخلي خلال الفترة 2006 – 2012م، وقد استندت الدراسة للإجابة على تساؤلاتها إلى المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأقدر والأنسب على تناول معطيات الدراسة وربطها وتحليلها وتفسيرها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن:

- ساهمت المساعدات التركية في التخفيف من حجم الأعباء الملقاة على كاهل حركة حماس، حيث كانت المساعدات تتجه بجانب إغاثي وبناء بنية تحتية ومشاريع مجتمعية أساسية تتمثل وإحداث التنمية فلسطينية، استطاعت حركة حماس أن توظفها في إدارة الانقسام مع رام الله.

- فتحت تركيا سياستها محتوية طرفي الصراع الفلسطيني في غزة ورام الله، ورغم مساعداتها لقطاع غزة بعيداً عن الإطار الرسمي وهو السلطة الفلسطينية إلا أنها لم تحاول أن تعزز حكومة غزة على الضفة وذلك لاعتبارات سياسية إقليمية ودولية قد تضر بمصالحها الوطنية.

Abstract

This study considered as a serious attempt for understanding and perceiving the concept of the exchangeable relations, between Turkish aid in the Palestinian territories (Gaza Strip and the West Bank) and the Palestinian division, In the period from 2006 to 2012.

That,s witnessed the entry of Hamas Palestinian political system through its victory in the Palestinian legislative elections, and formation the government, under the take over of the Turkish Justice and Development Party came to power in Turkey.

The main question of this study was the impact of Turkish aid to the Palestinian internal division during the period 2006 - 2012, it has been based on the study to answer its questions to the descriptive analytical method because it is the most capable and best suited to handle data and linked to the study, analysis and interpretation.

The study found that:

The study Concluded that:

- Turkish aid Mitigated the burden beard by Hamas, where aids were directaed to hamas as well fair support abd constructing infrastructure and for supporting important community projects and acchieving a Palestinian development, Hamas has been able to employ them in the division with the other part in Ramallah.
- Turkey has continued its policy to accomulate the Palestinian sides of the conflict in Gaza and Ramallah, although aids to the Gaza Strip were away from the formal framework of the Palestinian Authority, it did not try to strengthen the government in Gaza againts the goverment in the West Bank for regional and international political considerations that could harm its national interests.

محتويات الرسالة

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

فرضيات الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

حدود الدراسة

منهج الدراسة

الدراسات السابقة

التعقيب على الدراسات السابقة

مقدمة

يرجع تاريخ العلاقات التركية – الفلسطينية إلى عام 1923، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، قد دخلت مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، قوامها الاستقلالية، والانفتاح، وتحسين العلاقات الإقليمية مع الجميع، وتعدد الأبعاد، وأن "انفتاح تركيا على محيطها الإقليمي والعربي والإسلامي، منحها فرصة أفضل للتعبير عن هويتها الحضارية، وهموم وتطلعات الشعب التركي، كما أتاح لها مجالات واسعة للتبادل التجاري وتحقيق مكاسب اقتصادية، فضلاً عن أنه سهّل عليها احتمالات لعب أدوار سياسية أفضل.

ويعتبر وصول حزب العدالة والتنمية – ذو الجذور الإسلامية – إلى السلطة عام 2002 ، بمثابة مرحلة جديدة في السياسة التركية اتجاه دول الجوار عامة، وتجاه القضية الفلسطينية خاصة، حيث بدأت تركيا بالانفتاح على محيطها العربي والإسلامي، وأصبحت تولي اهتماماً أكبر للقضايا الإقليمية خاصة القضية الفلسطينية.

أعلنت تركيا ومن خلال عدة تصريحات صحفية بأن الانتخابات الفلسطينية التي جرت في 25 كانون الثاني/يناير 2006، انتخابات حرة ونزيهة وطالبت العالم باحترام خيار الشعب الفلسطيني، وهذا جعلها تتعامل مع فوز حركة حماس بدبلوماسية وإيجابية، حيث وجهت دعوة لرئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل لزيارة تركيا في 17 أيلول/ سبتمبر 2007، وكان هناك حالة من الاستياء لهذه الدعوة التركية من عدة أطراف سواء فلسطينية أو عربية أو غربية.

لذا، فإن هذه الدراسة ستقوم بتسليط الضوء على مدى تأثير المساعدات التركية في الأراضي الفلسطينية (قطاع غزة والضفة الغربية) وذلك في الفترة من 2006 إلى 2012م، على الواقع السياسي الفلسطيني وخاصة الانقسام الفلسطيني، ومحاولة إبراز دور هذه المساعدات في تكريس أو الحد من

الانقسام الفلسطيني، وذلك من خلال تتبع الموقف التركي من الانقسام الفلسطيني، من أجل الوقوف على ماهية هذا الدور، والتغيرات التي طرأت على الموقف التركي بعد عام 2007 الذي حدث فيه الانقسام الفلسطيني.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، شهدت السياسة الخارجية التركية تغيراً في محيطها الإقليمي، وأصبحت تلعب دوراً بارزاً في القضايا الإقليمية ومنها القضية الفلسطينية، خصوصاً بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية 2006م وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، وقد زاد هذا الدور بعد الحصار الذي فرض على قطاع غزة في ظل حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، من ذلك يمكن أن تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

<u>هل لعبت المساعدات التركية دوراً في الانقسام الفلسطيني الداخلي (2006-2012)؟</u>

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما هي طبيعة منطلقات ومحددات الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية؟
2. ما هو واقع المساعدات الاقتصادية التركية تجاه الأراضي الفلسطينية؟
3. معرفة واقع توزيع المساعدات في الأراضي الفلسطينية؟
4. ما هي السيناريوهات المطروحة لإنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي في ظل المساعدات التركية؟

فرضيات الدراسة

1) أن المساعدات التركية للأراضي الفلسطينية لم تلعب دوراً تجاه واقع الانقسام الفلسطيني، وإنما كانت بتجاه إغاثة الشعب الفلسطيني في ظل الحصار المفروض عليه.

2) تحاول تركيا أن تجعل من نفسها لاعباً أساسياً في المنطقة، من خلال المحافظة على علاقتها ومصالحها مع المنطقة العربية .

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر المساعدات التركية الفلسطينية في الانقسام الفلسطيني الداخلي خلال الفترة 2006 – 2012م، كما وسعت إلى تحقيق أهداف فرعية منها:

1. التعرف على طبيعة منطلقات ومحددات الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية.
2. معرفة واقع المساعدات الاقتصادية التركية تجاه الأراضي الفلسطينية.
3. وضع سيناريوهات لمستقبل الانقسام الفلسطيني الداخلي في ظل المساعدات التركية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدارسة في الجوانب الآتية:

1. تسلط الضوء على العلاقات التركية الفلسطينية بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم.
2. التعرف على الدور الذي تلعبه تركيا في الشأن الفلسطيني الداخلي.

3. تقديم قراءة سياسية للمساعدات التركية المقدمة للطرفين الفلسطينيين.

4. التعرف على المشاريع والخدمات المقدمة من تركيا للفلسطينيين، وكيفية استشعارها.

5. تساهم في الإثراء المعرفي والأكاديمي في مجال العلاقات الدولية .

6. تفيد الباحثين والمهتمين في العلوم السياسية ومراكز البحث العلمي.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في :

الحد الزماني: يتمثل الحد الزماني في الفترة الممتدة من بداية فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية عام 2006م وحتى نهاية عام 2012م.

الحد المكاني : قطاع غزة والضفة الغربية.

الحد الموضوعي: التركيز على المساعدات التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، في أراضي السلطة الفلسطينية (قطاع غزة والضفة الغربية) في ظل الانقسام الفلسطيني الداخلي.

منهج الدراسة

إن طبيعة الدراسة القائمة اعتمدت على أسلوب التحليل، لمعرفة مدى انعكاس دور المساعدات التركية في الأراضي الفلسطينية، وأثرها على الانقسام الفلسطيني الداخلي، وبالتالي فإن الدراسة ستستخدم المناهج التالية :

أولا / المـنهج الوصـفي التحليلـي: لوصـف وتحديـد المسـاعدات التركيـة وأثرهـا علـى الانقسـام الفلسطيني الداخلي، ومعرفة طبيعة هذه المساعدات، والذي سيساهم في تحليل الواقع ووصفها وربطه بالمتغيرات المحيطة.

ثانيا / منهج اتخاد القرار: الخاص بدراسة عوامل التأثير على القرار السياسي للدولة في السياسية الخارجية، وذلك من خلال تحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على صنع القرار السياسي في تركيا.

الدراسات السابقة

1. دراسة سمر حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2010، نابلس، فلسطين، 2012.

تناولت الدراسة الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة -حزب العدالة والتنمية (2002-2010)، حيث تم البحث في الدور السياسي والاقتصادي التركي من خلال دراسة المواقف والتصريحات والإجراءات السياسية والاقتصادية التركية.

اعتمدت الدراسة، المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير موقف تركيا من الأحداث والتطورات التي مرت بها القضية الفلسطينية، ومنهج اتخاذ القرار لدراسة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على القرار السياسي التركي، إضافة إلى المنهج المقارن لدراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الدور التركي الاقتصادي والسياسي تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل عام 2002 م وبعده.

وأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يلي:

طرأ تحول على المواقف التركية تجاه فلسطين قبل وبعد2002 ، فقد تميز الموقف والدور التركي في الفترة الواقعة ما بين (1948–1967) بالانعزالية وبالحياد والتردد وعدم الحسم والازدواجية، بينما اتسم الموقف التركي في الفترة (1967–1993) بالوضوح والانفتاح المحدود.

وأوصت الدراسة بما يلي:

– دعوة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بضرورة العمل على وضع آليات ،من أجل تعزيز الدور السياسي والاقتصادي التركي في فلسطين.

– دعوة الباحثين، والمختصين، والجامعات الفلسطينية، إلى إنشاء مراكز دراسات بحثية تختص بشتى المجالات السياسية والاقتصادية، والتاريخية والاجتماعية والثقافية التي تهم فلسطين وتركيا، إضافة إلى تعزيز تبادل الخبرات العلمية والعملية.

2– دراسة رائد أبو مطلق: بعنوان:" العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية خلال الفترة 2002–2010 "

تناولت الدراسة العلاقات التركية – الإسرائيلية، وأثرها على القضية الفلسطينية خلال الفترة 2002–2010، حيث ركزت على العلاقات الثنائية في مجالاتها وأبعادها المختلفة والمتعددة، وانعكاس هذه العلاقات على القضية الفلسطينية، وأثر القضية الفلسطينية (كمتغير) على مسيرة هذه العلاقات.

استعرضت الدراسة نشأة وتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية (إطار تاريخي)، ومن ثم العلاقات الثنائية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، كما تم تسليط الضوء على البيئة الداخلية والخارجية للعلاقات التركية – الإسرائيلية ،ودورها في تعزيز العلاقات أو تراجعها، بالإضافة إلى أهم التحديات

التي واجهتها؛ ومن ثم أبرزت الدراسة أثر العلاقات التركية – الإسرائيلية على القضية الفلسطينية؛ وانتهت بطرح سيناريوهات مستقبلية للعلاقات التركية – الإسرائيلية.

واعتمدت الدراسة على توصيف وتحليل المعطيات الداخلية والخارجية التي أسهمت في تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية، مستخدمة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ونظرية التوازن، والمنهج الاستقرائي التحليل الذي يساهم في فهم السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الثنائية.

أما الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة فمن أبرزها:

- إن العلاقات التركية – الإسرائيلية قبل اتفاق أوسلو عام 1993 ،أثرت على القضية الفلسطينية بشكل سلبي، أما بعد اتفاق أوسلو فقد أصبحت القضية الفلسطينية عامل مؤثر في العلاقات التركية – الإسرائيلية، خصوصاً في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

- حاولت تركيا أن تجعل من نفسها لاعباً أساسياً في المنطقة ،من خلال المحافظة على علاقتها ومصالحها مع إسرائيل، وتقوية علاقتها مع الدول العربية.

- – إن رغبة تركيا في بناء علاقات إيجابية مع محيطها العربي والإسلامي في ظل علاقتها المتميزة مع إسرائيل، جعلها وسيطاً محتملاً للعب دوراً إيجابياً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

- إن تعارض مصالح بعض الدول على المستوى الإقليمي والدولي مع تزايد الدور التركي في الشرق الأوسط ،مثل عقبة في استمرار هذا الدور.

وأوصت الدراسة بضرورة:

- ضرورة إعطاء الجامعة العربية أهمية للدور التركي في المنطقة على صعيد القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ودعم تركيا في سياستها على المستوى الدولي.

- محاولة الاستفادة من الدور التركي في منظمة المؤتمر الإسلامي، في دعم القضية الفلسطينية.
- السعي لإبقاء الدعم التركي للقضية الفلسطينية مستمراً، ومحاولة تفعيل هذا الدور.
- يتوجب على الساسة الفلسطينيين توثيق العلاقات مع تركيا، ودعم دخولها كوسيط في عملية السلام مع إسرائيل، في ظل ما تتمتع به من مكانة إقليمية ودولية تؤهلها للعب هذا الدور.

3. دراسة جلال معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 23 ، أبو ظبي، الإمارات،.1998

عرض الباحث العلاقات التجارية العربية التركية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وشركات الإنشاءات والعمالة التركية في الدول العربية ،والاستثمارات والتمويل والمشروعات المشتركة، بين تركيا والدول العربية، والتعاون في مجالي الطاقة والمياه.

وقد هدف الباحث في دراسته توضيح هذه العلاقات وإبرازها في إطارها الحقيقي. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. شدة تأثير المتغير الاقتصادي في تركيا خلال الثمانينيات من القرن الماضي ،وعلاقاتها الاقتصادية بالمنطقة العربية ،وسياساتها اتجاهها مع القدرة على التوظيف الجيد لهذه العلاقات لمصالحها.
2. ارتباط السياسة التركية إزاء المنطقة العربية بالتداعيات الاقتصادية والسياسية لأزمة الخليج.
3. قيود ومحاذير تواجه السياسة التركية في الجوانب الاقتصادية.
4. الإخفاق السياسي العربي في التعامل مع تركيا.

4. دراسة مرشد الزبيدي، الجذور التاريخية للتحالف التركي الصهيوني، مجلة الفكر السياسي، العددان الرابع والخامس، السنة الثانية، دمشق، شتاء1998 - 1999.

تناول الباحث دراسته في خمسة مباحث، ناقش من خلالها بداية التداخلات السياسية ما بين تركيا وإسرائيل، والوسائل التي اتخذتها إسرائيل للتأثير في السياسة التركية، ونجاح الحركة الصهيونية في المسعى السياسي تجاه تركيا، ومشاركة الصهيونية في التغيير التاريخي الحاصل بعد القضاء على الحكم العثماني ودورها في السياسة بعد ذلك، وطبيعة العلاقات الرسمية بين تركيا والكيان الصهيوني، والتقارب بين تركيا والكيان الصهيوني، ومستقبل العلاقات التركية الصهيونية، والإدراك العربي للمخاطر، وقد توصل الباحث إلى أن:

1. إن العلاقات التركية الصهيونية، على الرغم من جذورها التاريخية، وعلى الرغم من إضفاء الطابع الرسمي عليها منذ عام 1949، لم تأخذ مداها الواضح الذي يجعل منها أمراً قادراً على إحداث أضرار بليغة في الواقع العربي إلا في تسعينيات القرن العشرين.

2. إن الفعل التركي الضار بالأمة العربية حصل في أجواء عربية مهدت له عوامل التطور والنماء، بحيث لم يكتف الطرفان التركي والصهيوني بعقد الاتفاقات العسكرية المعروفة بينهما، وإنما بدأ الطرفان يفكرون بتطوير علاقاتهما في ميادين جديدة.

3. إن الإدراك العربي لخطورة مستقبل العلاقات التركية الصهيونية، ينبغي أن يرتفع إلى مستوى الخطر المحيط بالأمن القومي العربي.

5. إبراهيم يوسف عبيد، تطور العلاقات التركية الإسرائيلية وتداعياتها 1991-2001م، جامعة القدس، رسالة ماجستير، غير منشورة، القدس، فلسطين، 2008م.

ناقش الباحث دراسته في ثمانية فصول عرض من خلالها نشأة وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية 1949-1990، واستعرض الباحث العلاقات السياسية والدبلوماسية 1991-2001، وبين واقع العلاقات الأمنية والعسكرية 1991-2001، والعلاقات التجارية والاقتصادية 1991-2001، ورصد وحلل تداعيات العلاقات التركية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي، وتوصل الباحث إلى أن:

- العلاقات التركية الإسرائيلية نشأت وتطورت بفعل مجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة ببيئة كل منهما.

- إن العلاقات التركية الإسرائيلية شكلت خطراً كبيراً على الأمن القومي العربي، وهي علاقات قوية ستستمر على الأقل في المنظور القريب والمتوسط، وهذا يستلزم موقفاً عربياً موحداً وحازماً لمواجهة هذا الخطر.

6. د .أمين حطيط وآخرون،.2010 حلقة نقاش بعنوان "الدور التركي المتصاعد وانعكاساته على القضية الفلسطينية، 2010/4/3، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

يؤكد د .أمين حطيط على أن تركيا لها مصلحة مع الغرب، بالإضافة إلى وجود وعي إسلامي داخل تركيا مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم من جهة، ومن جهة أخرى يعد الشرق الأوسط مدخلا استراتيجيًا لتركيا، وجوهر قضية الشرق الأوسط هي القضية الفلسطينية.

أما صقر أبو فخر فيقول إن قوة الدور التركي تنبع من قوة اقتصاد تركيا، ويؤكد أحمد رمضان أن هدف تركيا من هذا الدور هو الاستقرار السياسي الداخلي التركي، أما طلال العتريسي فقد تطرق إلى

أهمية العمق الحضاري والخلفية الإسلامية لهما دور كبير في تعزيز الدور التركي، كما أن العمق الجيو سياسي لتركيا له دور يجعلها دولة ذات مركز ومشاركة في اتخاذ القرارات.

التعقيب على الدراسات السابقة

يبرز من استعراض الأدبيات السابقة أنها تناولت بالدراسة الشأن التركي في جوانبه المختلفة، خاصة موضوع العلاقات العربية التركية، أو العلاقات التركية الإسرائيلية، وركزت الدراسات السابقة على الدور التركي في كافة المجالات ،والدور التركي وانعكاساته على القضية الفلسطينية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية.

وقد تمت الاستفادة من هذه الدراسات القيمة وغيرها، من خلال تحديد محاور الدراسة، وتعريف مصطلحات الدراسة، واختيار منهج الدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار.

ونظراً لقلة الدراسات التي تتجه إلى موضوع البحث، فيمكن اعتبار موضوع الدراسة بحثًا جديدًا، نأمل أن يكون فيه ما هو صالح ومفيد، فهذه الدراسة تمثل مساهمة في محاولة سد الفراغ الذي أوجدته قلة الكتابات العلمية للمساعدات التركية في الأراضي الفلسطينية، من خلال رصد المساعدات التركية في الأراضي الفلسطينية، وأثر هذه المساعدات على الانقسام الفلسطيني الداخلي، وهو ما لم تركز عليه معظم الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

محددات الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية

مقدمة

المبحث الأول: الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية

المبحث الثاني: منطلقات ومحددات السياسة التركية في فلسطين

خلاصة

مقدمة

تخضع المساعدات المرتبطة بأهداف وواقع سياسي، لاعتبارات ومنطلقات عدة، وللوصول إلى حالة من الفهم لابد من مراجعة الجذور التاريخية للعلاقة بين طرفي هذه العملية، حيث أن هذه الجذور قد توضح طبيعة الأهداف المتوخاة، وتحدد أيضاً مدى وعمق هذه العلاقة، والحالة التركية – الفلسطينية ليست بمنأى عما سبق، فتركيا وفلسطين ارتبطا تاريخياً من خلال الدولة العثمانية، هذه الدولة التي شملت فلسطين في نطاقها الجغرافي، وعليه هناك خلفية تاريخية يجب دراستها للوصول إلى إدراك لطبيعة الأهداف من وراء المساعدات التركية لفلسطين.

لقد مر الدور التركي بمراحل عدة في ارتباطه بالقضية الفلسطينية، هذا الدور كان خاضعاً لاعتبارات عدة، منها الواقع السياسي التركي، فواقع تركيا في وقت ما كانت تسمى بالدولة العثمانية يختلف بالتأكيد عن واقعها العلماني الحديث، على ذلك فالعلاقات والروابط التركية الفلسطينية وطبيعتها كانت نتاج طبيعي للواقع السياسي التركي المتغير، لذا كل مرحلة اكتسبت ملامحها وتفصيلاتها المختلفة عن المرحلة سابقتها أو لاحقتها.

وتنطلق السياسة التركية الحالية من عدة اعتبارات، هذه الاعتبارات تخضع للمصالح والتماهي مع السياسة التركية الإقليمية، بما يحقق مصالحها ويخدم ثقلها في هذا الإطار، ومن خلال قيام تركيا بتقديم مواقفها من القضية الفلسطينية، تحاول تسويق نفسها في الساحة الدولية كلاعب إقليمي أساسي، مما قد يمنحها الأفضلية للانضمام للسوق الأوروبية، وذلك بحكم علاقاتها بطرفي القضية الفلسطينيين والإسرائيليين.

كما أن هناك منطلقات للسياسة التركية تجاه فلسطين، هناك عدة محددات لهذه السياسة بحيث لا تخرج عن إطارها، وهذه المحددات تتدرج وتتنوع وتتشكل وفقاً للرؤى التركية، وانسجاماً مع مصالحها

وبحثها عن الدور الإقليمي، بالتوازي مع الحفاظ على توازن في العلاقات مع كافة أطراف الصراع في المحصلة فإن الدور التركي يضع اعتبارات عدم خسارة أحد الأطراف، إضافة إلى اكتساب قوة إقليمية ودولية تمكنها من تحقيق كافة مصالحها.

المبحث الأول: الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية

أولاً: فلسطين في ظل الحكم العثماني

لفهم أي ظاهرة حالية يجب العودة إلى الجذور التراتبية لهذه الظاهرة، بمعنى يجب العودة إلى الجذور التاريخية والتي كانت أساساً لهذه الظاهرة، والواقع الحالي للعلاقات التركية الفلسطينية، من حيث انتهاج النظام السياسي التركي القائم حالياً للفكر الإسلامي بشكل عام، وارتباطه بإحياء فكرة الخلافة العثمانية، سواء كان هذا صحيحاً أم لا، هناك ارتباط وثيق بين الواقع الحالي لتركيا وواقعها أثناء السلطنة العثمانية، مما يعني ضرورة العودة للتاريخ لأخذ العبر تمهيداً لفهم طبيعة العلاقات الحالية، وسنحاول عدم الذهاب بعيدا في التاريخ والتركيز فقط على الفترة التي شهدت بداية التواجد الصهيوني في فلسطين، وفي نفس الوقت شهدت سيطرة الدولة العثمانية على فلسطين، والتي كانت إرهاصاً لتفجر الصراع العربي الإسرائيلي، وسيتم التركيز في هذا المبحث على الفترة التي شهدت انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في أواخر القرن التاسع عشر، حيث تميزت هذه الفترة ببداية القضية الفلسطينية في ظل خضوع فلسطين للحكم العثماني.

وقعت فلسطين تحت الحكم العثماني بعد أن فتحها السلطان العثماني سليم الأول في عام 1516، وبعد مضي أربعة قرون برزت المطامع اليهودية بإنشاء وطني قومي لهم في فلسطين، ولتحقيق ذلك كان لابد من المرور من بوابة الدولة العثمانية، ولذلك كان لابد من اختراق هذه الدولة من خلال زرع اليهود فيها تحت غطاء الأسماء الإسلامية، أو ما عرف بطائفة الدونمة (المرتدين الذين غيروا دينهم من اليهودية إلى الإسلام)، الذين تغلغلوا في البنية السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية للدولة، حتى وصوا إلى أعلى المناصب كرئاسة الوزراء والوزراء وخلافه، وقد ظلت هذه الطائفة محتفظة

بتراثها اليهودي وتقاليدها اليهودية، وقد حاولت هذه الطائفة تمهيد الطريق للوجود اليهودي في فلسطين (الشاذلي، 1989، ص 147:146).

وخلال هذه الفترة شهدت فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بالتحديد، تغيرات سكانية كبيرة نتيجة للهجرة إليها من المناطق المجاورة، مثل: لبنان وشرق الأردن، هذه الهجرة تضمنت مسلمين ومسيحيين ويهود وغيرهم من الطوائف، أما اليهود فقد أقاموا في المدن الكبرى بين المسلمين والمسيحيين متمتعين بالتسامح الديني الذي أبداه العثمانيون نحو الطوائف غير الإسلامية، وقد ازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين نتيجة (للاضطهاد) الذي تعرضوا له في أوروبا الشرقية، وهؤلاء المهاجرين تأثروا بالأفكار الصهيونية، ولذلك قاموا بإنشاء المستعمرات الخاصة بهم، مثل: مستعمرة ملبس، وروش بينا (الجاعونة)، وزخرون يعقوب (زمارين)، ومن ناحية أخرى ارتبطت الهجرة اليهودية الألمانية إلى فلسطين بظهور طائفة المعبد (الهيكل)، والتي اعتقدت أنهم اختيروا نتيجة لانحلال الأخلاق لبناء نظام عالمي جديد، عن طريق إقامة المستعمرات في فلسطين تكون قاعدة لهم، وقد نجحوا في إقامة مستعمرة لهم في غرب حيفا عام 1870م، ومستعمرتين في كل من يافا والقدس، ومثلهما في كل من قريتي بيت لحم وأم العمد قضاء الناصرة (غنايم، ومحافظة، 2000، ص 15-20).

يمكن النظر إلى السنوات بين عامي 1856 إلى 1882، كفترة ذات معالم محددة في تاريخ فلسطين، من حيث الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها، أو من حيث التطورات النوعية التي حدثت بها، حيث أنه بعد عام 1856 تسارع التغلغل السياسي والديني والثقافي الأوروبي الذي بدأ في نهاية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كنتيجة لحرب القرم، وصلح باريس والتي عكست ضعف الدولة العثمانية وبداية تفككها، وهذه التطورات استمرت في فلسطين بعد عام 1882، وبات واضحاً أن الدول الأوروبية الكبرى تتأهب لاقتسام العالم فيما بينها، وخصوصاً تركة الدولة العثمانية ومع بدء

موجة الهجرة الصهيونية الأولى لفلسطين عام 1882 بدأ هناك تطور من نوع خاص، ونشأ تحد من نوع خارجي جديد، ولكن كان تقدير خطر هذا التحدي مسألة صعبة بالنسبة لسكان فلسطين آنذاك، حيث كان من المتعذر عليهم أن يروا في هذا التغيير خطاً فاصلاً بين مراحل تاريخية، وفي نفس الوقت الذي كان فيه الاحتلال البريطاني لمصر، وبداية الاستيطان اليهودي لفلسطين، كانا يمثلان خطان للتطور لكل من الإمبريالية البريطانية وللحركة الصهيونية، حيث أن كل منهما تحرك في اتجاه ولكنهما التقيا إبان الحرب العالمية الأولى، وأدى هذا اللقاء إلى حكم بريطانيا لفلسطين، وإلى بناء وطن قومي يهودي تحت الحماية البريطانية (شواش، 1993، ص 14:13).

منذ أن عقد مؤتمر بال الصهيوني في سويسرا عام 1897، وبعد صدور كتاب الدولة اليهودية بقلم الصحفي اليهودي تيودور هرتزل عام 1896، بات واضحاً أن هناك طريقاً يتم شقه لبناء وطن قومي لليهود في فلسطين، ففي هذه المرحلة كان الصراع قوياً بين الاستعمارين الفرنسي والبريطاني على المنطقة التي تضم الدولة العثمانية، ومع الحرب العالمية الأولى وتفجر الثورة العربية الكبرى، فقد حلت بريطانيا وفرنسا مكان الدولة العثمانية، وبمراجعة سريعة جدا نجد أن ما سبق ينسجم مع ما حدث من لقاء هرتزل بالسلطان الحميد الثاني، حيث أن هرتزل كان يعتقد بأن الدولة العثمانية هي المدخل إلى فلسطين (الجندي، 1407هـ 1987، ص 76-74).

جاء في مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني تحت عنوان المشكلة اليهودية 1895: لليهود قوة في أوروبا أكثر من قوتهم في الشرق، لهذا فإن أكثر الدول الأوربية تحبذ هجرة اليهود إلى فلسطين، لتتخلص من العرق السامي الذي زاد كثيراً. ولكن لدينا عدد كاف من اليهود، فإذا كنا نريد أن يبقى العنصر العربي متفوقاً؛ علينا أن نصرف النظر عن فكرة توطين المهاجرين في فلسطين وإلا فإن اليهود إذا استوطنوا أرضاً تملكوا كافة قدراتها خلال وقت قصير، و بذا نكون قد حكمنا على إخواننا في الدين بالموت المحتم. لن يستطيع رئيس الصهاينة «هرتزل» أن يقنعني بأفكاره، وقد يكون قوله:

"ستحل المشكلة اليهودية يوم يقوى فيه اليهودي على قيادة محراثه بيده صحيحاً في رأيه، إنه يسعى لتأمين أرض لإخوانه اليهود، لكنه ينسى أن الذكاء ليس كافيا لحل جميع المشاكل، لن يكتفي الصهاينة بممارسة الأعمال الزراعية في فلسطين، بل يريدون أموراً أخرى مثل: تشكيل حكومة وانتخاب ممثلين، إنني أدرك أطماعهم جيدا، لكن اليهود سطحيون في ظنهم أنني سأقبل بمحاولاتهم، وكما أنني أقدر في رعايانا من اليهود خدماتهم لدى الباب العالي، فإني أعادى أمانيهم وأطماعهم في فلسطين"(مؤسسة الرسالة، 1979، ص35:34).

مما سبق يتضح أن العلاقة التركية الفلسطينية تمتد عميقاً في جذور التاريخ، وأن التواجد اليهودي في فلسطين قد كان من بوابة الدولة العثمانية، والذي كانت مدخلاً هاماً للاختراق اليهودي، سواء كان هذا الاختراق بعلم الدولة العثمانية أو من وراء ظهرها، ولكن المؤكد أن بدايات الهجرة إلى فلسطين تمت في العهد العثماني، ورغم موقف السلطان عبد الحميد الثاني من مسألة الوطن القومي لليهودي، إلا أن مذكراته حملت اعترافاً بفضل اليهود الذين يعيشون في كنف الدولة العثمانية في خدمة الباب العالي، في مقابل إدراكه لمطامعهم وأهدافهم، وهذا ما قد ينسحب على الواقع الحالي، ويفسر السياسة التركية الحديثة تجاه القضية الفلسطينية.

ثانياً: مراحل الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية

تتميز الدولة التركية بحكم موقعها الجغرافي ومجاورتها للعالم العربي بأهمية كبيرة في الشرق الأوسط، الذي يشغل العالم العربي أكبر مساحة جغرافية فيه. وقد تميزت العلاقات العربية – التركية بالتذبذب بين العلاقات الايجابية تارة والسلبية تارة أخرى، بسبب تردد مواقف الحكومات التركية من القضايا الشرعية للأمة العربية، حيث مرت تلك العلاقات، بمرحلتين الأولى: بين عامي 1923-1945 ،والثانية: 1945-1970 وما بعدها، وتعد المرحلة الأخيرة من أهم المراحل تعقيداً، ففي هذه

الفترة تعددت الأحزاب السياسية وتنوعت أفكارها تجاه سياسة تركيا الخارجية . وعلى الرغم من تطور العلاقات التاريخية بين الشعوب العربية والأتراك على أساس من الروابط الثقافية والدينية، إلا إنها كانت تعكس مواقف كثيرة من هذه الأطراف من قضيتين مهمتين، هما: القضية الفلسطينية، والموقف التركي منها، والمشكلة القبرصية والموقف العربي منها، إضافة إلى ذلك ما أسهم به العامل الاقتصادي في تطوير تلك العلاقات (الداود، 1983، ص 65).

وبسبب كل تلك الأسباب تميزت العلاقات التركية العربية بطابع قوي جداً حيث أن الارتباط بينهم بحكم الجوار، وبحكم الديانة المشتركة، وبحكم المصالح المرتبطة بينهم، والاقتصاد وغيرها من العوامل، كل تلك الروابط جعلت من تركيا تكاد تكون الوصي على الدول العربية.

المرحلة الأولى: ما بعد الحرب العالمية الأولى

شكلت نتائج الحرب العالمية الأولى نتائج فارقة، تمثلت في إنهاء الدولة العثمانية وتفكيكها، حيث أن السلطات العثمانية وعلى رأسها السلطان وحيد الدين "محمد الخامس" (الذي تولى الحكم في عام 1918 عقب وفاة السلطان محمد الخامس)، رأت أن من مصلحتها التعاون مع الحلفاء وخاصة الانجليز، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن ينقذ ما يمكن إنقاذه، وفي إطار التماشي مع ذلك تم اتخاذ العديد من الخطوات كحل البرلمان، والحكم بمراسيم من قبل السلطان، علاوة على فرض الرقابة على الصحف، ومضاعفة الضرائب على الفقراء، وإعفاء الأغنياء، بمعنى آخر تم القضاء على كافة المظاهر الإصلاحية السابقة، حيث تم القبض على رجال تركيا الفتاة ونفيهم، مع منح صلاحيات واسعة لرجال الدين وخلافه، في مقابل ذلك تولد استعداد تركي للتسليم بفقدان الولايات العربية (بكل ما يعنيه من منح الفرصة للإمبريالية العالمية للهيمنة والسيطرة عليها وخصوصا فلسطين)، وكانت النتيجة هي يقظة الروح التركية بعيدا عن الروح الإسلامية (مصطفى، 1986 ص 297:296).

وبذلك فإن فقدان السلطنة العثمانية كافة سلطاتها على الأراضي العربية نتيجة هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وتقاسم التركة العثمانية ما بين القوى الاستعمارية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وكانت فلسطين هي المنطقة الأكثر تأثراً، حيث أنها وقعت تحت الانتداب البريطاني وانعدام دورها على الأراضي العربية بما فيها فلسطين، ذلك في ظل حالة الانشغال بالشأن الداخلي التركي وترميم ما تبقى من التركة العثمانية الداخلية، أوجد سياسه خارجية تتسم باللامبالاة تجاه الأطماع اليهودية في فلسطين، ذلك أتاح فرصة نادرة للحركة الصهيونية لتجميع صفوفها، والترويج في بريطانيا بأن الوطن القومي لليهود في فلسطين سيكون حارساً لمصالح بريطانيا في قناة السويس، وفي الولايات المتحدة كان نشاط براندايس متزامناً مع وايزمن مما مهد لإعلان تصريح بلفور عام 1917م(عبد القادر، 1985، ص 210-213).

ويعلق أحمد داوود أوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية الحديثة، على هذه الفترة الهامة ما بعد انهيار السلطنة العثمانية وتشكل الجمهورية التركية: "لم تستطع تركيا الاستفادة من الميزات التي مازالت تملكها من خلال حكمها لمنطقة الشرق الأوسط لخمسمائة سنة، لا على المستوى السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي، فمن خلال سياسة إدارة الظهر لم تستطع تركيا بناء التأثير الكافي، لا على شعوب منطقة الشرق الأوسط، ولا على النخب السياسية فيه، على الرغم من أنه قبل تركها لهذه المنطقة كانت هناك نخبة سياسية من المتنورين العثمانيين، وكانت تمتلك روابط جيوثقافية ناتجة عن التراكم العثماني التاريخي، وكان بإمكانية هذه المميزات إكسابها حجر الأساس لإستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط، من خلال معادلات وسطية في هذا المجال" (أوغلو، 2011، ص 80).

وتأكيداً على ما ذكره أوغلوا، فبعد انتخاب مصطفى كمال أتاتورك أول رئيس لتركيا، قام بدعوة الجمعية التركية وقدم مشروع قرار بإلغاء الخلافة التي أسماها "هذا الورم من القرون الوسطى"، وقد

أجيز القرار الذي شمل نفي الخليفة، ووقع على معاهدة لوزان عام 1923م والتي نصت في شروطها على قطع كل صلة لتركيا بالإسلام، وإلغاء الخلافة الإسلامية إلغاءاً تاماً، وإخراج الخليفة وأنصاره من البلاد ومصادرة أموالهم، واتخاذ دستور مدني بدلاً من دستور تركيا القديم (الصلابي، 2001، ص472).

انقطعت بعد ذلك أي صلة لتركيا بفلسطين نهائياً، حيث اتخذ أتاتورك سياسة داخلية منعزلة لإعادة بناء تركيا على المبادئ التركية العلمانية الجديدة، وحاول القضاء على كل المظاهر الإسلامية في تركيا، وبعد وفاة أتاتورك عام 1938م، استمر رفيض دربه "عصمت أينونو" الرئيس الثاني لتركيا على نهجه، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م تقاربت تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأقامت قواعد عسكرية لها على الأراضي التركية، ودخلت تركيا حلف الناتو عام 1952م، وبذلك فقد دخلت المعسكر أو الحلف الداعم لقيام أو نشأة وطن قومي لليهود(خماش، 2010، ص24).

وبذلك يمكن القول بأن حالة الانكفاء الجيوسياسي في السياسة التركية الخارجية قد شمل فلسطين مثلما شمل كافة الدول العربية، فلم تقدم تركيا أي خطوة داعمة للشعب الفلسطيني لحمايته من الخطر الصيوني المحدق بفلسطين، في ظل علمها الكامل بكافة المخططات الغربية الصهيونية، والأطماع المرسومة لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

المرحلة الثانية: ما بعد الحرب العالمية الثانية

ظهرت بدايات الموقف التركي الرسمي إزاء القضية الفلسطينية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947م، عندما تم عرض مشروع قرار تقسيم فلسطين على الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث صوتت تركيا ضد قرار التقسيم رقم (181)، وأيدت مواقف الدول العربية في الأمم المتحدة انطلاقًا

من سياستها القائمة على دعم حق تقرير المصير للشعوب، خاصة أن نسبة السكان العرب الفلسطينيين تبلغ 60 % من مجموع سكان فلسطين عام 1947م (روبنس، 1993، ص 93).

كما أيدت قرار حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين رقم (3-194) بتاريخ 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948، والذي دعا إلى تشكيل لجنة مصالحة في فلسطين مكونة من تركيا وفرنسا والولايات المتحدة، كما دعا القرار إلى عودة اللاجئين الذين يرغبون بالعودة، وتعويضهم في حال رغبوا وفقًا للقانون الدولي. إلا أن الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة اعتبرت الموقف التركي محايدًا ويميل لصالح الدول الغربية وإسرائيل ضد العرب، وذلك بسبب اشتراك تركيا في لجنة دولية محايدة، وعدم اتخاذها موقفًا واضحًا وصريحًا تجاه الأحداث في فلسطين (حسان ، 2012، ص 17).

لم تمنع مشاعر "اللاسامية" (كره العرق اليهودي) التي بدأت بعد إعلان دولة إسرائيل عام 1948، من استمرار العلاقات الجيدة بين الجاليات اليهودية والسلطات التركية، والتي تعزَّزت من خلال اعتراف الحكومة التركية المبكّر بدولة إسرائيل. وتوسَّعت مجالات التعاون بين إسرائيل وتركيا في السياسة والاقتصاد والتعاون العسكري، لتشمل مجال العمل السرّي والاستخباراتي، حيث يذكر بنّي موريس (من أهم المؤرخين الإسرائيليين) في كتابه: حروب إسرائيل السرّية: أن الموساد الإسرائيلي كان يعمل من الأراضي التركية للتسلُّل إلى المناطق العراقية الكردية من أجل تغذية الشعور الكردي الاستقلالي، ودفع الأكراد إلى الثورة على النظام العراقي من أجل إضعافه، وذلك بهدف إشغال الجيش العراقي في عمليات عسكرية داخلية، لمنعه من المشاركة في إنشاء جبهة شرقية بالاشتراك مع سوريا والأردن (مجلة الدفاع الوطني، 2010).

بدأت العلاقات التركية – الإسرائيلية بصورة رسمية في شهر آذار/مارس 1949، عندما اعترفت تركيا كأول دولة ذات أكثرية سكانية إسلامية بدولة إسرائيل، فسبقت إيران التي تأخرت باعترافها إلى

عام 1950. وتطوَّرت هذه العلاقات بين أنقرة وتل أبيب في مختلف الحقول العسكرية والإستراتيجية والدبلوماسية، لتصبح إسرائيل أكبر شريك عسكري ومورِّد أسلحة إلى الجمهورية التركية. وتوثقت عُرى التعاون السياسي والدبلوماسي بين الدولتين، على أساس وجود مصالح مشتركة لديهما من جراء الأوضاع غير المستقرة في دول الشرق الأوسط (مجلة الدفاع الوطني، 2010).

وقد تميزت مواقف الحكومات التركية بعد الحرب العالمية الثانية بالسلبية بعد اعتراف تركيا بإسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية عام 1949، وانضمامها لحلف شمال الأطلسي عام 1952، مما جعل سياستها تتماشى مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، حيث كانت تركيا الدولة الوحيدة التي أيدت العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وعارضت قرار مصر بتأميم قناة السويس (الحسين، 1987، ص 3).

وتعود بدايات "التحالف السري" بين أنقرة وتل أبيب إلى عام 1958، أي إلى عهد حكومتي عدنان مندريس ودافيد بن غوريون. ولقد رغب الأخير بقوة في إقامة علاقات وثيقة مع تركيا، من أجل كسر العزلة الإقليمية التي تشعر بها إسرائيل وقد كانت بحاجة إلى موازنة المقاطعة العربية من خلال الانفتاح على الجوار الأوسع: تركيا وإيران وإثيوبيا، فقام رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غوريون بعدة زيارات سريّة إلى تركيا، كان أهمها في 29 آب/أغسطس 1958، حيث التقى رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس، وهي زيارة كان قد جرى التحضير لها خلال اجتماعات سبقتها بين وزير الخارجية التركي فاتن رشدي زورلو مع نظيرته الإسرائيلية غولدا مئير، واجتماع رئيس الأركان التركي إبراهيم فوزي مينغيتش مع السفير الإسرائيلي إلياهو ساسون في روما، وأيضًا من خلال اتصالات للموساد مع الأجهزة السرية التركية، وتذكر الباحثة الإسرائيلية عفرا بنغيو في كتاب "العلاقات التركية الإسرائيلية": إن إسرائيل قد استخدمت في وثائقها كلمة "تحالف" بدلاً من "اتفاقية"، للدلالة على الأهمية التي تعطيها لهذا الاتفاق. ولا تعترف رئاسة الأركان ووزارة الخارجية التركية حتى الآن بوجود مثل هذا

الاتفاق، وتصرّ الثانية على أنه لا يوجد أي اتفاق مع إسرائيل سابق للاتفاق الذي وقّع في 3 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1994 . لكن وزير الخارجية التركي الأسبق إيليتر توركمان يعترف بوجود هذا الاتفاق، ولكنه يقول بأنه اتفاق شفهي ، كما يقول بأن الاجتماعات قد جرت على مستوى السفراء، وبأنه قد حدثت تطورات حالت دون استكمال الاتفاق (مجلة الدفاع الوطني، 201).

كانت الدول العربية تنتظر من تركيا موقفاً قوياً لصالح فلسطين، بحكم أن فلسطين ليس بالبعيد كانت تعتبر ولاية تركية، فان تركيا من غير المعقول أن تقف إلى الحياد في قضية تعتبر قضيتهم معاً، وليس قضية الفلسطينيين وحدهم، ولكن الغريب في الموضوع أن الدول العربية التي عارضت الموقف المحايد لتركيا في ذلك الوقت، وطلبت منها الوقوف إلى جانب فلسطين، هي نفسها الآن التي تقف إلى الحياد في قضية فلسطين، وعند اندلاع حروب بين الفلسطينيين والإسرائيليين فإن الدول العربية أكثر ما تفعله هو السعي للتوسط بينهم، أو تهدئة الأوضاع، وكأنهم طرف غريب ومحايد.

المرحلة الثالثة: من 1960 إلى 2001

وبعد عام 1960، أخذت تركيا تراجع سياستها الخارجية محاولة العودة وبشكل تدريجي نحو المشرق العربي والعالم الإسلامي، مستندة بذلك إلى جملة عوامل دفعتها إلى إعادة تنشيط علاقاتها الخارجية فضلاً عن العوامل الجغرافية والتاريخية، وكان العامل السياسي والاقتصادي مؤثراً للغاية في إعادة النظر في سياستها، وصولاً إلى خدمة مصالحها الوطنية (الداتوقي، 1985، ص 39).

وكان التحول في العلاقات العربية – التركية بمثابة الصحوة السياسية التركية، ومراجعة للذات بعيداً عن التأثيرات الخارجية ، مما أصبح لهذا التحول مغزاه في السياسة الداخلية التركية ، إذ إن لجوء بعض الأحزاب للمجاهرة باتجاهاتها الدينية خلال حملاتها الانتخابية في الفترة بين عامي 1965 – 1973، والدعوة إلى توثيق الروابط مع الأقطار العربية لاسيما ما تبناه حزب العدالة و

الرفاه الإسلامي من ضرورة تطوير تلك العلاقات، وإضفاء الطابع الديني على حكمها، مما جعل فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين فترة متميزة في العلاقات بين تركيا والعرب (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، 1968، ص697).

مما لا لبس فيه بأن إعادة تركيا لدورها الإقليمي والعالمي، وإقرارها بضرورة تجاوز المواقف التقليدية التي حكمت السلوك الدبلوماسي التركي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وانخراطها في معالجة الملفات المستعصية في المنطقة قد لفت أنظار المهتمين بشؤون المنطقة، وفتح الباب على مصراعيه لأكثر من تحليل. ولعل ملاحظة الخلفية الفكرية والسياسية لزعماء تركيا الحاليين الذين وصلوا لسدة الحكم في مرحلة تحولات إقليمية ودولية كبرى، وتتبع السلوك الدبلوماسي التركي فيما يخص القضية الفلسطينية، يلاحظ تبنى السياسة الخارجية التركية الجديدة مبدأ الانفتاح على جميع دول الجوار الإقليمي، في مخالفة صريحة لسياستها القديمة ذات البعد الواحد، والتي انحصر اهتمامها في إطار التفاعل داخل حلف شمال الأطلسي، والعمل الدؤوب من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد سبق هذا الانفتاح قيام الدبلوماسية التركية بإعادة قراءة ذاتية لمكونات القوة التركية، وطبيعة التوازنات الإقليمية، والتحولات في العلاقات الدولية التي تشير إلى دخول العالم في مرحلة تعدد الأقطاب، وإلى الأجواء المواتية إقليميًا ودولياً لمشاركة تركية واسعة في رسم معالم مستقبل المنطقة برمتها (فارس، 2014).

المرحلة الرابعة: من 2002 إلى 2012م

كان مطلع العام 2002م بداية تغيرات جذرية في البيئة السياسية الداخلية التركية، حيث نجم عن الانتخابات التركية وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم ذو الجذور الإسلامية، وبدأ يتصاعد

تدريجياً في التأثير على السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة.

بدأت تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية توازن في سياستها الخارجية ما بين الغرب والشرق، وقد جعلت القضية الفلسطينية البوابة الرئيسية للعبور إلى الدول العربية حكاماً وشعوبا، ففي 12 أغسطس 2003م أيدت تركيا مشروع قرار يدين إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري(dahal, slutzky, 2006, p7)، وفي بيان صدر عن المركز الصحفي برئاسة الوزراء التركية في 9 يونيو 2003م أعرب رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية عن مساندة تركيا لخارطة الطريق(عبدالفتاح، 2008، ص178).

وفي ظل خضم الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية انتقد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 24 مارس 2004م، إقدام إسرائيل على اغتيال مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، واصفاً العملية بأنها عملية إرهابية، ومما زاد حدة التوتر، قيام القوات الإسرائيلية بعملية "قوس قزح" العسكرية في مدينة رفح بقطاع غزة في 13 مايو 2004م، حيث انتقد أردوغان هذه السياسة العسكرية الإسرائيلية، ورفض على أثرها رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته عبد الله غول دعوة لزيارة تل أبيب، وأعلنا عن استدعاء فريدون سينيرلى أوغلو –السفير التركي لدى إسرائيل–، وحسين أفنى بيتشاكلى –القنصل العام في القدس– إلى أنقرة للتشاور، فيما تقرر بالمقابل رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية من مستوى قنصل إلى مستوى سفير، الأمر الذي أثار قلقاً إسرائيلياً، والذي شكل لها انقلاب على ثوابت وأسس وتفاهمات الدولتين والتي بدت وكأنها تتعرض لاهتزاز شديد(أبو مطلق، 2011، ص41، 42).

وقد قام أردوغان بوصف الأعمال والسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والتي تنتهك حقوق الإنسان في القوانين والأعراف الدولية، موجهاً كلامه لوزير البنية التحتية الإسرائيلي يوسف بارتيسكي قائلاً: "إنها إرهاب دولة، وإن ما فعلتموه في رفح هو قتل جماعي للفلسطينيين، ومن ثم تقتلوه هدمتم بيته، وفي هذا إرهاب، ولا أجد كلمات أخرى أصفه بها، إن إسرائيل دفنت العروض التركية للوساطة بين الفلسطينيين وإسرائيل"(جريدة الشرق الأوسط، 21 مايو 2004م).

وخلال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى إسرائيل في أيار مايو 2005م، والذي دعى من خلالها رئيس وزراء إسرائيل شارون إلى زيارة تركيا، وقد تم التباحث بين الطرفين حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعن إمكانية دخول تركيا كوسيط للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين من جانب، والإسرائيليين والسوريين من جانب آخر، حيث ذكر رئيس الوزراء التركي إن زيارته تهدف إلى توطيد العلاقات والدفع بجهود السلام، وأشار وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم أن تركيا يمكنها أن تكون جسراً لعلاقاتنا مع العالم العربي، كما تم الاتفاق بين إسرائيل وتركيا على إقامة خط هاتفي مباشر بهدف توطيد التعاون بينهما، وعلى أثرها التقى رئيس الوزراء التركي بالرئيس الفلسطيني محمود عباس وكبار المسئولين الفلسطينيين في رام الله، وأعلن أن أنقرة مستعدة لبذل كل الجهود لتشجيع عملية السلام في حال طلب الفلسطينيون والإسرائيليون ذلك(صحيفة الثورة، 3 مايو2005).

وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م، صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يحترم قرار الشعب الفلسطيني، وجاءت زيارة خالد مشعل إلى أنقرة، لتشكل احتجاجاً من قبل إسرائيل وبعض الدول الغربية، وقد أبلغ عبد الله غول رسالة إلى خالد مشعل مفادها أن على حماس الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف قبل التفاوض معها، وهذا ينسجم مع ثوابت السياسة التركية(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2006، ص179-180)، وعلى الرغم من تسبَّب زيارة مشعل ببدء هبوب رياح باردة على العلاقات التركية –

الإسرائيلية، إلا أن البعض رأى أن نتائج الزيارة لا تتعدَّى حدود "الصدمة" الإعلامية، حيث أرادت تركيا من خلالها الإيحاء إلى العالم الإسلامي وإلى الداخل الإسلامي واليساري بأنه لم يعد من الممكن أن تتجاهل تركيا ما يجري في فلسطين أو في لبنان(مجلة الدفاع الوطني، 2010).

وقد أدت الحرب على قطاع غزة في 27 ديسمبر 2008م إلى ردة فعل شديدة للساسة الأتراك، فوصفها الرئيس التركي بالظلم بعينه، ووصفها رئيس الوزراء بأنها مأساة إنسانية، وقد قام في الوقت بنفسه بجولة مكوكية دبلوماسية بين الدول العربية لمحاولة وقف العدوان على غزة، كما صرح وزير العدل التركي محمد علي شاهين في 3 يناير عام 2009م واصفاً إسرائيل "بأنها المحرضة الأولى للإرهاب العالمي"، وذكر أردوغان بأنه سيحمل موقف حماس ومطالبها إلى مجلس الأمن، كما شهدت جامعة اسطنبول حدثاً هاماً في تاريخ العلاقات التركية – الإسرائيلية، وتمثل ذلك بطرد السفير الإسرائيلي "غابي ليفي" وقنصل إسرائيل من أسنطبول "موردخاي أميشاعي" من الجامعة وقام بهذه الخطوة رئيس الجامعة البروفسور مسعود بارلاق(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2008، ص171-175).

وإبان انعقاد ملتقى دافوس في 26 يناير 2009م، اضطر الرئيس التركي رجب طيب اردوغان لمغادرة مؤتمر دافوس في سويسرا، بعد أن وصف رئيس الدولة العبرية شمعون بيرس أقوال أردوغان بأن إسرائيل ارتكبت جرائم إنسانيه في غزة "بالأقوال الكاذبة"، ورد أردوغان على دفاع بيريز عن العدوان الإسرائيلي على غزة قائلاً: "ربما تشعر يا بيريز بالذنب، مما يجعلك ترفع صوتك، أنت تقتل الناس، أنا أتذكر الأطفال الذين قتلتهم على الشواطئ"(شبكة فراس الإعلامية، 2009/1/29).

وفي ظل الحصار الذي فرض على قطاع غزة أقدمت تركيا على إرسال سفينة بحرية لكسر الحصار، فكانت أحداث أسطول الحرية التي هاجمته القوات البحرية الإسرائيلية في 31 مايو 2010م،

لتصعد من وتيرة التوتر بين تركيا وإسرائيل، حيث قامت تركيا باستدعاء سفيرها من إسرائيل، وإلغاء العديد من المناورات العسكرية مع إسرائيل، وقد وجه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان انتقادات لاذعة إلى الحكومة الإسرائيلية معتبراً أن الجريمة التي ارتكبتها ضد سفن الإغاثة في المياه الدولية (أسطول الحرية) "عمل دنيء وغير مقبول"، وأن عليها دفع ثمن ذلك، وأن الإبادة الدموية التي بدأتها إسرائيل انتهاك للقوانين الدولية واستهداف للسلام العالمي الذي أصيب بجرح بالغ، كما واعتبر رجب طيب أردوغان هجوم إسرائيل على أسطول الحرية بمثابة إرهاب دولة، وأن على الأمم المتحدة ألا تكتفي بقرار الإدانة، وأن على المجتمع الدولي أن يقول كفى لإسرائيل(عثمان، 2010).

نخلص إلى القول بأن السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية تغيرت تغيراً تدريجياً لمساندة القضية الفلسطينية، والوقوف ضد الانتهاكات الإسرائيلية والممارسات القمعية الهمجية المنتهكة لكافة القوانين والأعراف الدولية، لصالح الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

المبحث الثاني: منطلقات ومحددات السياسة التركية في فلسطين

أولاً: منطلقات السياسة التركية

يمكن الارتكاز في تحديد منطلقات السياسية التركية بشكل عام بالقول بأنها سعت للدخول في عدد من التجمعات في الشرق والغرب، فهي عضو في المجلس الأوروبي وحلف الناتو من ناحية، وفي منظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية أخرى، وبهذه الطريقة وبالزعم بأنها جزء من العالمين الإسلامي والعلماني، عملت تركيا من الاستفادة من ذلك إلى أقصى حد، وأدت عضويتها في المجلس الأوروبي وفي منظمة المؤتمر الإسلامي إلى القول بأنها جسر بين قارتين وبين ثقافتين، ولكن الزعم التركي هذا غير مقنع، صحيح أنها تمثل جسرا واقعيا بين أوروبا وآسيا، من حيث الاتصالات والمواصلات، ولكن هذا القول لا أساس له من الناحيتين السياسية والقانونية، حيث أن علاقتها مع العرب وإيران غير مستقرة، وعلاقتها بالغرب مشوبة بعدم اليقين (روبنس، 1993 ص 21).

تبنت السياسة الخارجية التركية مقاربة جديدة تقوم على عدة مبادئ، كونت في مجموعها نظرية سياسية، مثلت تخلياً عما كان سائداً قبل فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات التركية، واستندت على فهم جديد للبيئتين الإقليمية والدولية على حد سواء ، فضلاً عن متغيرات البيئة السياسة الداخلية التركية والتي أفرزت توجهاً إسلامياً قوياً لدى الرأي العام التركي، ما جعل قادة حزب العدالة و التنمية أمام مهمة الاستجابة السريعة و المسئولة له، والتي تمثلت بقيامه بانجازات كبيرة و متعددة على صعيد الحياة اليومية للمواطن التركي، مما جعلته يبادر إلى تجديد الولاية لحزب العدالة والتنمية لمرة ثانية وثالثة (حسن، بدون، ص 3).

إن حزب العدالة والتنمية عندما وصل إلى الحكم في تركيا عام 2002، أصبحت العلاقة التركية مع بعض الدول العربية (مثل قطر) متقاربة بقوة وبشكل لم يكن موجوداً منذ فترة طويلة. وحاولت تركيا

العمل على تحسين علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، بهدف الاقتراب أكثر من العرب لتكون بذلك على مسافة شبه متقاربة مع جميع الأطراف. فقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، كانت القضية الفلسطينية غير أساسية في السياسة التركية العامة (ممدوح، 2009، ص 17).

لقد استغلت تركيا القضية الفلسطينية كممر عبور للشرق الأوسط، فإن السيطرة الثقافية والاقتصادية والسياسية تحتاج إلى مبررات تجعل الشعوب تقبل بهذه السيطرة، فإن تطور العالم، واستخدام مفهوم القوة الناعمة جعل تركيا تبحث عن جانب عاطفي لدى الشعوب العربية يجعلها تقتنع بأهداف تركيا، ومن خلال هذا الجانب العاطفي كان دعم القضية الفلسطينية، ولكن هذا الجانب العاطفي لدى الشعوب العربية لم يخلو من الجانب السياسي، حيث اعتمدت تركيا في دعم القضية الفلسطينية على حركة حماس ودعمها بالأخص، وسعت لتزيد قوة حماس كطرف خاضع لها لتنفيذ سياساتها في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

كما أن الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية من العوامل التي دفعت تركيا إلى اتخاذ مواقف تضامنية قوية مع الشعب الفلسطيني، وصلت إلى حدود قصوى عرّضت وضع الحكومة التركية لضغوط شديدة من الخارج، وكانت تركيا تعتمد في ذلك على التأييد القوي والحضور الواسع للقضية الفلسطينية في أوساط الشعب التركي (تركماني، 2010، ص 6).

كما إن إيلاء العمق التاريخي والحضاري موقعاً مهماً في سياسة تركيا الجديدة، كان يعني التفاعل مع العالمين العربي والإسلامي، ومع القضية الفلسطينية بالتحديد، ذلك بأن هذه القضية ليست حالة معزولة عن بيئتها العربية والإسلامية، وبقدر ما ينسج حزب العدالة والتنمية علاقات متقدمة مع العالمين العربي والإسلامي، بقدر ما يقترب أكثر من القضية الفلسطينية (مطلق، 2011، ص 92).

إن النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي جعلته يتطلع ويرنو إلى استثمارها على الصعيد الخارجي ،مما يعيد إلى الأذهان مرة أخرى الحقيقة القائلة بوجود ترابط وتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية، التي جعلت صانع القرار السياسي يبادر إلى وضع مجموعة مبادئ مثلت أسس العمل السياسي الخارجي، أولاً: محاولات حل كافة المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها "تصفير المشكلات"، وبالتالي إكساب تركيا صورة البلد الخالي من المشاكل، وهذا ما جعل السياسة التركية تتمتع بمرونة عالية، ثانياً: التوفيق بين الحريات والأمن، ثالثاً: إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمسالك، و رابعاً: تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف تركيا إقليمياً ودولياً، وخامساً: الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة، والتواصل مع كافة البلدان ذات العلاقة المهمة لتركيا (حسن، بدون، ص 3).

لقد سعت تركيا لتكون دولة مؤثرة، وذات حضور إقليمي ودولي، فقد اتخذت آليات لا تتصل بالبعد الإسلامي، والعمق الحضاري في سياسة حزب العدالة والتنمية فحسب، بل أخذت في الاعتبار أيضاً التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا، وأحد أهم تلك الآليات كان اعتماد"الدبلوماسية الاستباقية " لحل النزاعات وخاصة القضية الفلسطينية، والقيام بأدوار وسيطة بين الأطراف المتناقضة، لكن أهم شروط الدور الوسيط في الحالة الفلسطينية، هو أن تكون تركيا على علاقة جيدة مع الجميع، وأن تكون بالتالي موضع ثقة لدى الأطراف المتنازعة، بما في ذلك إسرائيل. وقد نجحت تركيا في ذلك طوال أعوام حكم حزب العدالة والتنمية، فحافظت في ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني على علاقات جيدة مع إسرائيل، واستمر التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بينهما، وأشركت القوى الفلسطينية الفاعلة كلها، وقد بادرت تركيا إلى استضافة (خالد مشعل) في (أنقرة)، مع أنها كانت مستاءة من الانقسام الفلسطيني بعد سقوط (غزة) بالقوة بيد حماس. وعملت على

رأب الصدع الفلسطيني من دون نجاح، إذ أنها كانت ترى أن من غير الممكن التقدم في حل القضية الفلسطينية من دون المصالحة الفلسطينية (مطلق، 2011، ص 92).

لقد سعت تركيا للتوسط بين الرئيس محمود عباس وحركة حماس لتسوية الخلافات بينهما، وقد قام الموقف التركي تجاه حركة حماس على ضرورة الحركة للعملية السلمية، والعمل على إقناعها بوقف إطلاق النار، وإيجاد تسوية سياسية مع مختلف الفصائل الفلسطينية، وقد التقى وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داو أوغلو مرتين في سوريا مع خالد مشعل، وجاءت زيارته الثانية نتيجة طلب من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وهذا يعني أن تركيا قامت بالوساطة بين حركة حماس والفاعلين الدوليين، وفي وقت حافظت فيه على الاتصالات مع السلطة الفلسطينية، وقد هدفت تركيا إلى تحفيز حركة حماس على اتخاذ خطوات برجماتية، وفي عام 2008 أعاد الموقف القوى لحكومة أردوغان من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تركيا إلى بؤرة الأحداث، وجاء التحرك التركي ليؤشر على الدور الفاعل لتركيا إقليميا، وهذا الموقف تكرر في عدوان عام 2011 (الغندور، 2011، 375:376).

وفي قضية التعاون التركي – الإسرائيلي، فتنطلق تركيا في هذه القضية من عدة دوافع تتمركز في معظمها حول محاولتها حجز مكانة إقليمية متميز في أي نظام شرق أوسطي قد ينشأ في حال اكتمال عملية التسوية، وإن تجبير الورقة التركية للقوة الوحيدة المهيمنة على العالم أي الولايات المتحدة، وللقوة الإقليمية التابعة لها أي إسرائيل، قد يكون برأي تركيا المدخل الوحيد لحجز دور ومكان بارز في النظام الإقليمي القادم، مقابل ذلك فإن إسرائيل تهدف من وراء التعاون مع تركيا، انه ومن خلال توثيق علاقاتها مع دول مسلمة قد يسد نقصا في مسألة تعثر المسيرة السلمية، كذلك فإن هذا التعاون قد يشكل ورقة ضغط ضد الدول المعادية لها، فالاتفاق العسكري الشهير بينهما في العام 1996، كان واضحا في استهداف الأمن القومي لكل من إيران وسوريا، علاوة على أن تركيا بلد غني بالمياه مما قد

يساهم في بلورة رؤية مائية مشتركة في ظل خطر المياه الذي يهدد إسرائيل، إضافة للأسباب الاقتصادية وفرص الاستثمار والتسويق لإسرائيل (نور الدين، 1998، ص 214:213).

إن استمرار العلاقات بين إسرائيل وتركيا يعبر عن حقيقة الدعم التركي للفلسطينيين، فان قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واضحة، ومعروف من هو صاحب الحق، حتى أن الدول الأوروبية قاطعت إسرائيل في كثير من الأشياء للضغط عليها، وفي فإن المقابل العلاقات التركية الإسرائيلية ما زالت جيدة، ، أما لو كان دعمها لفلسطين يهدف لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني لكانت اتخذت مواقف من إسرائيل بسبب احتلالها لفلسطين، على الأقل مقاطعة اقتصادية على منوال الدول الأوربية، أو وقف التعاون بين الدولتين.

عمل حزب العدالة والتنمية على محاولة الانفتاح على القضية الفلسطينية، من خلال تبني تركيا في مواقفها القرارات الدولية، ومبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة والجزء الشرقي من مدينة القدس، والاتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين، ووقفت ضد أي تغيير حول هوية الجزء الشرقي من مدينة القدس وكذلك ضد الاستيطان في الضفة الغربية، فإن موقف أي طرف تركي لم يصل إلى حد التشكيك في وجود الكيان الإسرائيلي (مطلق، 2011، ص 94).

يري بعض الباحثين أن حزب العدالة والتنمية وحكومته، يدركان أن أي محاولة لإجراء تغيير في طبيعة العلاقة مع إسرائيل سوف توجه باتهامات كبيرة من قبيل تجاوز النظام العلماني للدولة التركية. إلا أنه لا يمكن إنكار أن هناك عدة مواقف قد عبرت فيها تركيا عن استيائها من الممارسات الإسرائيلية العدوانية على الشعب الفلسطيني، فقد شهدت السنوات الماضية من حكم حكومة العدالة والتنمية، انتقادات حادة لإسرائيل فيما يخص سياساتها إزاء القضية الفلسطينية (الخزندار، 2010، ص 126).

كما وجد حزب العدالة والتنمية نفسه في حالة استقطاب شديد باتجاهين متعاكسين، فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوى إلى القضايا العربية والإسلامية وخصوصاً القضية الفلسطينية، بينما يشعر الحزب أن هناك عوامل أخرى تفرض عليه استمرار علاقته بإسرائيل، مثل: المؤسسة العسكرية التركية، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوربا ودخول الاتحاد الأوربي، وعدم إغضاب الولايات المتحدة، ثم إن التكوين العلماني الصارم، والنفوذ الإعلامي القوى للتيارات الأخرى تعيق تبنى سياسات أكثر وضوحاً وانفتاحاً للحزب (ممدوح، 2009، ص 29). علاوة على ذلك أنه عندما تأسس حزب العدالة والتنمية عمل على التعرف على الحاجات والأولويات التي تهم الشعب التركي، وخاصة وأن الشعب التركي معروف بتعاطفه مع القضية الفلسطينية تاريخيًا ودينيًا (باسل، 2010، ص 61).

انطلق الموقف التركي تجاه فلسطين (وخاصة فيما يتعلق بحركة حماس) من أن تركيا دولة ديمقراطية، تؤمن بحقوق الإنسان، والحريات العامة، وحق الشعوب بالاستقلال، وخاصة في ظل الإصلاحات الدستورية التي تشهدها تركيا حاليًا، والقائمة على أساس إعطاء مزيد من الحريات الفردية، وحماية حقوق الإنسان تمهيديًا للدخول إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي جسدت هذا المبدأ من خلال معارضتها لفكرة الاحتلال، ورفض الممارسات العدوانية الإسرائيلية، وقد تجلى ذلك بموقفها من حرب وحصار غزة، إضافة إلى أن الإصلاحات الدستورية وتوسيع الحريات شكلا عامل دعم قوي لاتخاذ تركيا موقفًا حاسمًا وواضحًا تجاه الأحداث في فلسطين، ويرجع ذلك لكونها حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية من قبل الشعب من جهة، ومن جهة أخرى كان للإصلاحات الدستورية دور كبير في الحد من سلطة تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية التركية (حسان، 2012، ص 44).

يشكل الشعب التركي قوة تدفع الحكومة لاتخاذ قرارات منسجمة مع المطالب الشعبية، وقد تجلى ذلك من خلال الأهمية الكبيرة التي أولاها أردوغان للموقف الشعبي خلال حرب وحصار قطاع غزة

عامي 2008 – 2009 ،من خلال قوله" إنه لم يكن معقولاً أن تجتاح إسرائيل غزة، وتفتك بشعبها، ثم نقول لجيشها تعال تتدرب عندنا، ذلك أننا حكومة منتخبة جئنا بإرادة شعبنا، ولا نستطيع أن نتحدى مشاعر الشعب التركي الذي صدمه ما جرى أثناء العدوان على غزة. ولقد كان لاحترام هذه المشاعر دوره الحاسم على خلفية قرارنا، وقف التدريبات العسكرية المشتركة (مطلق، 2011، ص 33).

إن الدور التركي في فلسطين ينطلق من رؤيته القائمة على أساس تحقيق الاستقرار والأمن إقليميًا ودوليًا، لأنه يعود بالفائدة السياسية والاقتصادية على تركيا والدول الإقليمية، حيث تعتبر القضية الفلسطينية مفتاح الاستقرار إقليميًا ودوليًا، وتجلى ذلك بالدعم السياسي والاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بتحقيق المصالحة الفلسطينية، والموقف من حرب غزة عامي 2008 . 2009، ودعم إقامة المشاريع الاقتصادية التنموية، وبالتالي شكلت الأدوات السياسية والاقتصادية وسيلة لتحقيق الرؤية التركية، هذا ما أكده وزير الخارجية التركي وقتذاك أحمد داوود أوغلو، حينما قال:" إن تركيا ستكون موجودة في قلب التطورات في الشرق الأوسط بشكل سلمي وبأدوات اقتصادية وثقافية" (حسان، 2012، ص 45).

استند الموقف التركي من فلسطين من رؤية تركيا لنفسها أنها دولة مركز وانفتاح ، بمعنى أن اتخاذ تركيا لتلك المواقف جاء بناء على انفتاحها على دول الجوار، وتحسين العلاقات مع الجميع، وذلك من أجل أن يكون لها دور فاعل في فلسطين، وهذا لا يتم إلا إذا وقفت على مسافة واحدة من الجميع ، وبالتالي يفسر هذا قبول تركيا من قبل جميع الأطراف للقيام بالدور الوسيط، وخاصة انفتاحها على سوريا وحركة حماس (حسان، 2012، ص 45).

وعليه فإنه عندما اقتحمت تركيا منطقة الشرق الأوسط، واهتمت بالروابط بينها وبين الدول العربية، وبدأت تستغل روابط التاريخ والحضارة والثقافة المشتركة بينها وبين الدول العربية، فكان من المتوقع

دعمها قضية فلسطين ، ولكن تركيا لم تقتحم منطقة الشرق الأوسط من أجل ذلك فقط، أو لم يكن ذلك على رأس أولوياتها ، ولكنها جاءت لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، اقتحمت الشرق الأوسط من أجل رفع مكانة تركيا التي نزلت لمستوى متدني، وهي تلهث وراء الدخول في الاتحاد الأوروبي، فإن قضية فلسطين لا تعنيها إلا ببعض المساعدات الكمية لا النوعية والتي لا تملك التغيير الجذري في إدارة الصراع مع إسرائيل، ففلسطين لا تحتاج إلى مساعدات بقدر ما تحتاج إلى دعم سياسي مؤثر ينهي الاحتلال الإسرائيلي.

ثانياً: محددات السياسة التركية

يخوض حزب العدالة والتنمية مواجهات منذ توليه السلطة في تركيا عقب انتخابات نوفمبر العام 2002م، ويصطدم بأزمات ومواجهات تتراوح ما بين داخلي ودولي ومروراً بالإقليمي، ومن الملاحظ خروج حكومة حزب العدالة والتنمية من هذه المواجهات والأزمات بشكل يمكن وصفه بالسالم الغانم أحياناً، كما ويبدو أن كثرة المواجهات والأزمات أكسبتها حصانة وقدرة أكبر في التفاعل مع قضايا معقدة، ولها إنفجاراتها المفاجئة(الغزالي، 2007، ص 65).

فقد عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على وضع استراتيجيات حدوداً لسياستها تجاه القضية الفلسطينية، تأخذ بعين الاعتبار أوضاع المنطقة العربية تجاه القضية الفلسطينية، بحيث لا تتعارض هذه المواقف بل تكون مكملة لها، وتتمثل هذه الحدود من خلال التحرك التركي الذي لا يمكنه أن يتجاوز الدور المصري، و يمكن له أن يكون مساعداً أو مكملاً، لكنه لن يحل محل الدور المصري.

وعملت تركيا على أن تكون دولة مؤثرة وذات حضور في الساحة الإقليمية والعالمية، من خلال الآليات التي عمدت على إتباعها البعد الإسلامي والعمق الحضاري في سياسة حزب العدالة والتنمية،

بل أخذ في الاعتبار التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا (مركز الزيتونة للدارسات، 2010).

ورغبت تركيا في إقامة علاقات جيدة مع العرب، حتى لا يمكنها أن تمضي في خياراتها إلى النهاية لترجمة دعمها لغزة أو حماس، أي لن تذهب إلى درجة اتخاذ مواقف تسبب إحراجاً كبيراً لدول الاعتدال العربي التي تحرص تركيا على أن تكون على علاقة ممتازة معها، ولا سيما السعودية ومصر ودول الخليج (مطلق، 2011، ص 93).

وعملت تركيا على أن تكون الدولة التي تقوم بدور الوسيط (صراع العربي – الإسرائيلي) بين الأطراف المتنازعة من خلال إقامة علاقات جيدة مع الجميع، و يكون موضع ثقة لدى الأطراف المتنازعة، وقد نجحت تركيا في ذلك على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية، إذ حافظت في ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني على علاقات جيدة مع "إسرائيل"، وعلى استمرار التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري. وهذا مكنها في مرحلة من المراحل من القيام بوساطة بين سوريا و إسرائيل (مركز الزيتونة للدراسات، 2010).

وأشار الباحث مطلق إلي أن تركيا لم تتخل عن سياسة الانحياز إلى حماس، وإلى القضية الفلسطينية، على الرغم مما تعرضت له من ضغوط من الغرب وإسرائيل، وكذلك محاولة استبدال الوساطة التركية بوساطة دول أُخرى (مطلق،2011، ص94). واستندت في موقفها من فلسطين إلى ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، باعتبار تركيا عضواً في المنظمة الدولية، ومن واجبها أن تدعو إلى تنفيذ القرارات الدولية. إن القضية الفلسطينية كانت ولازالت موجودة وحاضرة بشكل كبير لدى الشعب التركي، نظراً للروابط الدينية والتاريخية، لذلك كان للمواقف الشعبية والاحتجاجية دور كبير في دعم موقف الحكومة التركية من فلسطين (حسان، 2012، ص 45).

وسعت تركيا في هدفها الاستراتجي إلي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، من خلال سياسة الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي ومع أنه لا توجد سياسة خارجية مشتركة وموحدة للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، فإن تركيا ستبقى مضطرة إلى أن تلتزم بضوابط محددة في دورها في الشرق الأوسط، أو في وساطتها التي لا يمكن أن تذهب فيها إلى حد الصدام مع الاتحاد الأوروبي، أن التحرك التركي في المنطقة في شأن القضية الفلسطينية يبقى في جميع الأحوال، محكوماً بسقف ما يسمى بالشرعية الدولية المعبر عنها في قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والتي تعترف بوجود إسرائيل. وبالتالي فإن تعارض مصالح بعض الدول على المستوى الإقليمي والدولي، مع تزايد الدور التركي في الشرق الأوسط يمثل عقبة في استمرار هذا الدور(مطلق، 2011، ص 94).

ويمكن أن نرى اختلافاً في السياسة التركية، والموقف من القضية الفلسطينية خلال فترتي حكم حزب العدالة والتنمية، فكلما اقترب حكمه خطوة من توسيع صلاحيات الحكومة المدنية، مارس دوراً أكبر في القضية الفلسطينية، واتخذ مواقف أكثر تشدداً حيال إسرائيل في ضوء محددي وصانعي السياسة التركية (الباسل، 2010، ص 23).

الموقف الأول: سعي حزب العدالة والتنمية إلى تحويل نظرة النخبة العلمانية، خاصة المؤسسة العسكرية من احتمال أن يحكم إسلاميون أو بالأحرى ذوو خلفية إسلامية تركية طالما أنهم ملتزمون بالعلمانية، ويتمتعون بتأييد شعبي لا يمكن تجاهله، ويمكن ربط هذا التعبير بالخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية نفسه، وكون الحزب محاولة لتطوير عمل التيار الإسلامي، ودمجه في بنية الدولة التركية نفسها (التقرير الاستراتيجي العربي، 2003، ص229).

كما عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على توطيد العلاقة بالغرب، وتعديل القوانين والسياسات بما يناسب تنفيذ شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي، وهي في الوقت ذاته تعديل السياسات التي تحد من تدخل المؤسسة العسكرية في الشئون السياسية، وهو ما مكن الحزب من تحقيق أكثر من هدف في آن واحد، فبعث برسالة إلى الغرب والى القوى العلمانية في الداخل أن حزب العدالة والتنمية يريد الاتجاه غرباً، وأن الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية هو من أجل تنفيذ الشروط المطلوبة لتحقيق اقتراب أكبر من أوروبا، وهي السياسات التي أيده فيها الأحزاب العلمانية، مثل: حزب الشعب الجمهوري الذي بدأ تلك الإصلاحات التي تتوافق مع الشروط الأوروبية، عندما قامت السلطة عام 2001 بإدخال تعديلات على الدستور تحد من سيطرة العسكر على مجلس الأمن القومي وبعض الشئون السياسية الداخلية (الباسل، 2010، ص 23).

ويعتبر اتجاه تركيا إلى الشرق الأوسط ليس تخلي عن طموحها غرباً في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومازالت حكومة العدالة والتنمية تطمح في تحقيق ذلك الحلم، ولكن تحقيق ذلك الحلم لا يعني الوقوف عنده، وإنما قد يزيد من مكانة تركيا الاتجاه إلى الشرق الأوسط، فإن قوة تركيا وقوة اقتصادها، وعدم وجود منافس قوي في الشرق الأوسط على زعامة المنطقة، جعل من تركيا تتجه لتكون هي زعيمة لقيادتها، مما يزيد من مكانتها عالمياً، ويجعلها تحقق أهدافها بسهولة تامة، وأن تركيا تعتبر التوجه للشرق الأوسط يقربها من حلمها في الاتحاد الأوربي.

الموقف الثاني: المرحلة التالية لانتخابات 2007، حيث نجح (أوردغان) وزعماء حزب العدالة والتنمية على تحقيق اختراق تدريجي في مؤسسات الدولة التركية العسكرية بحنكة سياسية، في محاولة لتحجيم دورها، وذلك تحسباً من إستراتيجية ثنائية الأبعاد تجمع بين تجنب الصدام مع النخبة العلمانية المسيطرة على المؤسسة العسكرية، إذ عمل (أوردغان) من خلال إستراتيجية المكسب البطيء بأن

أغرق الإدارات الحكومية بآلاف الموالين لحزبه، مستغلاً النزعة العالمية التي تنادي بأهمية حماية حقوق الإنسان بما فيها حرية الاعتقاد والتدين. (الخزندار، 2010، ص203).

وفي إطار هذه المرحلة سمحت الحكومة أو تركت للقوى الشعبية الفرصة للخروج إلى الشوارع بمئات الألوف، تنديداً بالعدوان الإسرائيلي على غزة، خلال كانون الأول /ديسمبر 2008 – كانون الثاني /يناير 2009، ثم قوافل المساعدات الإنسانية والإغاثية أثناء العدوان أو بعده، وصولا إلى قافلة أسطول الحرية التي قتل فيها تسعة من الأتراك على متن السفينة "مرمرة"، والتأكيد على أن تركيا لن تعطي ظهرها لغزة. وتحول الرأي العام التركي أحياناً إلى عامل ضغط قوي ضد إسرائيل، مقابل ضغط علماني وعسكري في الحفاظ على العلاقة معها، فبدأ الحزب في منتصف الطريق بين الطرفين، لا يستجيب لضغوط قطع العلاقات، ولا يستمر في العلاقات المتينة مع إسرائيل كما كان في المرحلة السابقة (التقرير الاستراتيجي العربي، 2003، ص299).

وبذلك يمكن تحديد أهم المحددات التي تلعب دوراً في توجيه السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية في المحددات التالية:

1. الموقف الشعبي التركي الداعم والمساند للقضية الفلسطينية.

2. الموقع الجيوسياسي التركي الواقع ما بين أوروبا وأسيا والذي يمكنها من لعب دوراً بارزاً في كلا القارتين.

3. طموح تركيا لتصبح لاعباً أساسياً في المنطقة لا يمكن تحقيقه بعيداً عن القضية الفلسطينية.

4. توظيف القضية الفلسطينية لدخول للساحة العربية والتأثير بها لتفتح لها عضوية الاتحاد الأوروبي.

5. عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي كانت أحد أهدافها لرئاستها واستطاعت الوصول إليها بعد تغير مواقفها تجاه القضية الفلسطينية.

الخلاصة

تنطلق العلاقة التركية – الفلسطينية من جذور تاريخية عميقة، وقد امتدت العلاقة منذ وقوع العالم العربي بما فيه فلسطين بمعظمه تحت الحكم العثماني إلى وقتنا الحالي، وقد تمايزت طبيعة هذه العلاقة ما بين الوقوع تحت السيطرة كما هي مرحلة الدولة العثمانية، وبعد انهيار الدولة العثمانية اتخذت العلاقة شكلاً آخر تميز بتخلي تركيا عن فلسطين، وبالتالي تهيئة الظروف لوقوعها ضحية للمؤامرة الإمبريالية– الصهيونية، ونتيجة للتغيرات على تركيا وانتقالها من طور الدولة العثمانية إلى الدولة العلمانية التركية. وبعد الحرب العالمية الثانية خضعت هذه العلاقة لموازين الواقعية والمصلحة التركية والتي تجسدت باعتراف الأخيرة بدولة إسرائيل، في إطار سعيها للتجاوب مع المتغيرات الدولية، والتناغم مع الواقع السياسي الجديد، بمعنى آخر تراجع مكانة فلسطين لدى تركيا بشكل طردي مع المتغيرات الداخلية التركية.

ينطلق الموقف التركي تجاه فلسطين من منطلقات تخضع للاعتبارات السياسية والمصلحة القومية، فتركيا تحاول ومن خلال ارتباطها بالقضية الفلسطينية تحقيق مكاسب سياسية على المستوى الإقليمي والدولي، مع ملاحظة تغير طبيعة وقوة هذه العلاقة حسب طبيعة النظام التركي السائد، ففي النموذج العلماني التركي كانت العلاقة خاضعة لمسألة المصلحة التركية البحتة، بعيداً عن الأيديولوجيا أو الدين، وفي حالة سيطرة حزب ديني على السلطة كما هو الحال مع حزب التنمية والعدالة تتخذ العلاقة وجهان، أحدهما يتجسد في المصلحة، والآخر يحاول أن يتخذ وجه الترابط الديني والأيديولوجي.

إن تركيا تحتفظ بعلاقات إستراتيجية مع إسرائيل وكذلك مع العرب والفلسطينيين، وهي تحاول أن تحافظ على حالة من التوازن في علاقاتها، وبالتالي فهي تنطلق في علاقاتها مع إسرائيل من المصلحة القومية وتكريس وجود إقليمي بمحيطين متناقضين الأوروبي والإسلامي، أما مع العرب والفلسطينيين

فهي تنطلق من مصلحة إقليمية تتمثل بالحفاظ على مركزها وثقلها في العالم الإسلامي، مع محاولات استرجاع التاريخ العثماني ولو بصورة معنوية كما الحال مع حزب التنمية والعدالة.

الفصل الثالث

المساعدات التركية للأراضي الفلسطينية

مقدمة

المبحث الأول: المساعدات التركية للسلطة الفلسطينية

المبحث الثاني: تصنيف وأدوات المساعدات التركية

الخلاصة

مقدمة

تعد المساعدات في النظام السياسي العالمي من أهم أشكال تمرير وتحقيق الأهداف، وتتنوع هذه الأهداف ما بين تحقيق مصلحة قومية، أو مصلحة أيديولوجية تهدف إلى خلق مكانة إقليمية أو دولية للدول المانحة لهذه المساعدات، إذن المساعدات هي أداة في يد الدول تستخدم لترسيخ وجودها الإقليمي والدولي، وليست مجرد دعم ومساعدة الدول المتلقية لها.

وتختلف أدوات وآليات تقديم المساعدات وذلك حسب الأهداف المتوخاة من وراء هذه المساعدات، فإذا كان الهدف سياسياً أو ترسيخ ومساعدة نظام سياسي قائم، فإنها تهدف لخلق المبررات والأدوات المساعدة لذلك، ومن هنا تتخذ المساعدات شكل البنى التحتية والاجتماعية المتعلقة بالتعليم والمجتمع والمؤسسات الخيرية وخلافه، وكذلك الحال إذا كان الهدف في مساعدة نظام سياسي في مواجهة خارجية فإن المساعدات تتخذ الشكل العسكري والاقتصادي، في المحصلة فإن الهدف يحدد شكل وآلية المساعدات من الدول المانحة إلى الدول المتلقية.

وبالتأكيد فإن تركيا من وراء تقديم الدعم والمساعدات للشعب الفلسطيني، فإنها تهدف إلى تحقيق عدة أهداف تتعلق بتنفيذ السياسة التركية، وتموضعها بما يليق بما تعتقده عن نفسها ومكانتها الإقليمية والدولية، وتكون هذه المساعدات أداة فعالية وقوية في اتجاه تحقيق هذه الأهداف بما يبرر التضحية أمام شعوب الدول المانحة، ويوجد الدعم الشعبي لهذه السياسة، وفي النهاية الحفاظ على بقاء النظام السياسي للدول المانحة أيضاً.

إن هناك علاقة ما بين المساعدات التركية والواقع السياسي الفلسطيني الحالي، والذي يمر بمرحلة انقسام في النظام السياسي واختلاف في المشروع الوطني، وبالتالي يصبح من الضرورة بمكان معرفة

أشكال ووجهة وآليات المساعدات التركية للحكم على مدى تأثيرها على الواقع السياسي الفلسطيني بالسلب أو الإيجاب.

المبحث الأول: المساعدات التركية للسلطة الفلسطينية

بعد التوقيع على اتفاق أوسلو في أيلول /سبتمبر 1993، بين الفلسطينيين وإسرائيل بدأت تتدفق المساعدات الدولية على الأراضي الفلسطينية، التي يشملها الاتفاق وهي الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من أجل تعزيز عملية السلام بين الجانبين، وخلق واقع جديد يفتح الطريق لتنفيذ بنود اتفاق أوسلو، بمعنى أن هذه المساعدات هدفت في المقام الأول إلى تعزيز العملية السلمية.

وهدفت هذه المساعدات إلى الحفاظ وتقوية عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين عن طريق تحسين الجوانب الاقتصادية للشعب الفلسطيني لتحسين ظروفه المعيشية، إضافة إلى تمكين السلطة الفلسطينية من إدارة المناطق التي تقع تحت إدارتها بإزالة أسباب التوتر، وسعت السلطة الفلسطينية من جانبها من خلال تلك المساعدات إلى بناء المؤسسات وتطويرها، وذلك لإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتثبيت سلطتها وشرعيتها في الشارع الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات له، وتحقيق انجازات على الأرض تكسبها شعبية ومشروعية سياسية واحتواء التصعيد الذي يضر بمصالح الدول الكبرى السياسية والاقتصادية، وهناك هدف شمولي أكبر هو حرص الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل نفسها على إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الاعتراف بالوجود الإسرائيلي في المنطقة كشريك اقتصادي وأمني. (حسان، 2012، ص 81).

في 6 تموز/ يوليو 2010، تم تشغيل قاعدة المعلومات الالكترونية (DARP)* من قبل فريق فلسطيني داخل وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وبعد ذلك تقوم وزارة التخطيط بالاتصال بالمؤسسات الوطنية ذات العلاقة بتلك المعلومات المدخلة، من أجل مقارنة المعلومات التي تم إدخالها من قبل

* وهي عبارة عن نظام بياني تقوم بواسطته ممثليات الدول المانحة العاملة في الأراضي الفلسطينية بإدخال المعلومات المتعلقة بالمساعدات الدولية إلى هذا النظام من خلال امتلاكهم اسم مستخدم، وكلمة مرور، ومن ثم يقوم فريق من وزارة التخطيط الفلسطينية بمتابعة تلك البيانات وتدقيقها ومراجعتها بشكل يومي، ومن ثم الموافقة عليها (DARP,2015)

المانحين، مع المعلومات الموجودة في تلك المؤسسات وفق المبادئ الدولية لفعالية المساعدات التي كرسها "إعلان باريس" عام 2005،(إعلان باريس: 2008) وخاصة مبدأ مشاركة المعلومات حول المساعدات الدولية. كذلك يتجاوب هذا النظام مع المبادئ الدولية المتعلقة بالشفافية المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)*. ويساهم هذا النظام في إدارة المساعدات، وتنسيقها وتحديثها، والهدف منه حصر المساعدات الدولية وتحليلها وتوجيهها نحو الأولويات والاحتياجات التنموية، كذلك يعزز هذا النظام الشفافية والوضوح بحجم المساعدات ومجالات صرفها (قاعدة المعلومات الالكترونيةDARP"، 29-4-2013).

أولاً: المساعدات التركية

إن الحضور التركي في المنطقة وخصوصاً فلسطينياً، مرتبط بشكل أو بآخر بموضوع المساعدات التي تقدمها تركيا للأراضي الفلسطينية، فهذه المساعدات تعزز الحضور التركي، وتجعله يأخذ مظهر معين من مظاهر الشرعية الدولية، مما يمنحها الفرصة للعب الدور الذي تصبو إليه، كمؤثر فاعل في الساحة العربية والفلسطينية، يعطيها حضور دولي فاعل ومرحب به من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة على كافة ميادين المسارات الملتهبة" السورية اللبنانية الفلسطينية – الإسرائيلية"، وهذا ما ستتمسك به القيادة التركية بعد إعادة العلاقات من تصعيد لهدوء بين الكيان الإسرائيلي والجمهورية التركية، وما دون ذلك فخيار فرضيات الحضور الأخرى بالنسبة لتركيا غير عملية، فحضور تركيا دون قبول أحد أطراف الصراع، سواء على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي وتحديداً على الجبهتين

---

* تأسست منظمة التعاون الاقتصادي Organization for Economic Co-operation and Development في عام 1948، منبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، والتي تم إصلاحها عام 1961 لتصبح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن أبرز أهدافها: تنسيق السياسات المحلية والدولية.، كذلك تشكل المنظمة منتدى للضغط الذي يمكن أن تكون حافزاً قوياً لتحسين السياسات وتنفيذها عن طريق سن قوانين غير ملزمة التي يمكن أن تؤدي أحياناً إلى معاهدات ملزمة (OECD, 2015).

السورية والفلسطينية، يعني أنه حضور عداء بالنسبة للكيان الإسرائيلي، خاصة وأن تركيا تسعى من خلال إدارة المفاوضات غير المباشرة بين الكيان الإسرائيلي وسوريا إلى الوصول لعملية تسوية تعيد هضبة الجولان وليس لواء الاسكندرونة، وستعمد تركيا إلى عدم حشر نفسها كطرف صراع إنما كوسيط مقبول به، خاصة وأنها نجحت كذلك على مسار الملف النووي الإيراني، فلن تضحي تركيا بهذه المكانة وتكتفي لنفسها بموقع سيعود عليها بالتصفيق أكثر من عودته على مركزها القيادي الطموح، واقتصادها بالمنفعة الكبرى، ففرضيات الحضور تتراوح بين حضور مقبول على جميع الأطراف، أو حضور الأعداء، أو الابتعاد عن دوائر الصراع كما كان الموقف التركي قبل بروز "حزب العدالة والتنمية" إلى سدة الحكم، والانكفاء لإدارة الصراعات بالحجم التي تسمح به الدول الكبرى الدولية لدولة إقليمية تسير في فلكها للمساعدة في تسويات، ورضا عن متغيرات ولكل مجتهد نصيب، فأي موقع ستقبل به تركيا"جول –اوردغان"، وأي حصاد يمكن أن يأتي أكله جراء الاستثمار الذكي لالتفاف النظم الرسمية والشعبية حول الخطاب الرسمي التركي الآني، وليس خطاب الغد الذي قد تتغير معادلته ومؤيديه (موسى، 2010).

ثانياً: حجم المساعدات التركية في ظل المساعدات الدولية

كانت بداية المساعدات التركية للسلطة الفلسطينية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم من خلال إنشاء مكتب وكالة التنمية والتعاون التركية (TIKA) بتاريخ 2مايو 2005م، إلى جانب مساهمة تركيا في مؤتمر باريس الاقتصادي للدول المانحة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2007 في العاصمة الفرنسية (باريس) بمشاركة وفود 90 دولة، حيث قدرت المساعدات التي أقرت بالمؤتمر للسلطة الفلسطينية بنحو(7.4) مليار دولار خلال الأعوام 2008، 2009، 2010، وقدم خلال المؤتمر رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة الواقعة بين عامي

2008– 2010، وتتضمن المشاريع والبرامج التي تعتزم الحكومة تنفيذها، وقد التزمت تركيا بصفتها إحدى الدول المشاركة بالمؤتمر بمنح السلطة الفلسطينية مبلغ (150) مليون دولار أمريكي كمساعدات للتنمية خلال الفترة ما بين 2008 – 2010، أي ما نسبته 2.14 % من إجمالي المساعدات الدولية التي وعد المؤتمر بتقديمها والبالغة 7.4 مليار دولار (بيانات وكالةTIKA في الأعوام 2008 – 2010).

- بلغت المساعدات الدولية في الفترة الواقعة مابين 2006 –2012، ما يقارب (5,227,740,608) وكان حجم المساعدات التركية من مجمل المساعدات الدولية ما يقارب (195.79) مليون $ كانت على النحو التالي :

- زيادة حجم الدعم المقدم سنويًا من (2006– 2012) كما هو واضح في الجدول التالي رقم (1) دون اعتبار للتطورات السياسية، مقارنة بالعديد من الدول المانحة التي قطعت مساعداتها مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية.

- ووفقا للمعلومات التي تم الحصول عليها من مؤسسة تيكا التركية وهي المؤسسة الرسمية التركية لتقديم المساعدات الحكومية، فقد قدمت تركيا في عام 2006م (10.12) مليون دولار للأراضي الفلسطينية، وفي عام 2007م قدمت (14.22) مليون دولار، وفي عام 2008م قدمت (20.15) مليون دولار، وفي عام 2009م قدمت ما قيمته (48.20) مليون دولار، كما قدمت عام 2010م ما قيمته (28) مليون دولار، وفي عام 2011 بلغت قيمة المساعدات (24.28) مليون دولار، وفي عام 2012م ارتفعت قيمة المساعدات لتصل إلى (50) مليون دولار .

جدول رقم (1) حجم المساعدات التي صرفت والتزمت بها تركيا في الفترة مابين 2006 – 2012م

السنوات	حجم المساعدات التركية
2006	10.12
2007	14.22
2008	20.15
2009	48.20
2010	28.82
2011	24.28
2012	50
المجموع	195.79

المبحث الثاني: تصنيف وأدوات المساعدات التركية

سيتم تصنيف القطاعات التي شملها الدعم الفعلي لكل مجال من المجالات المذكورة أدناه للمؤسسات الرسمية والأهلية خلال المدة ما بين 2006 وحتى نهاية عام 2012م.

أولاً: تصنيف المساعدات التركية

1. القطاع التعليمي (إنشاء المؤسسات التعليمية وتجهيزها)

إنشاء المدارس وتزويدها بالمعدات اللازمة، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص مثل مدن جنين وقلقيلية وطولكرم، والتي تصنف من المناطق المهمشة، ويعتبر إنشاء المدارس وتجهيزها من أهم المشاريع ذات الأولوية في مجال التعليم، نظرًا للنتائج التي تترتب على ذلك، ومنها تقليل الاكتظاظ في الصفوف الدراسية، والتخفيف من العبء المادي على الطالب فيما يخص المواصلات، وتوفير فرص تعليمية متساوية للجميع، وتحسين نوعية التعليم المقدم، وبالتالي تحقق المساعدات التركية لهذه المشاريع أهم أهداف وزارة التربية والتعليم العالي المتمثل في "توفير فرص الالتحاق بالتعليم للجميع وتيسير الوصول لها (وزارة التخطيط: 6-5-2013)، ونظرًا لما يحققه دعم هذا القطاع من تنمية مستدامة من خلال بناء شخصية الإنسان المتكاملة، من بعد أن يمتلك القدرات التي تؤهله لمواجهة التغيرات، والتكيف مع المتطلبات المستقبلية، خاصة أن التعليم يعد مدخلاً أساسيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتأكيدًا على الأولوية التي توليها المساعدات التركية لهذا القطاع، قال السفير التركي شاكر ترنلار خلال افتتاحه المدرسة التركية للبنات في جنين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي بدأ تنفيذها في منتصف عام 2012م: "إن الحكومة التركية قدمت للتعليم الفلسطيني ثلاثة ملايين دولار، وإن تركيا لن تبخل في تقديم الدعم لفلسطين في مجال التعليم" (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: ، 27-4-

2013)، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على الاهتمام التركي بدعم التعليم في فلسطين و إيلاؤه أهمية خاصة، وحسب (بيانات وكالة TIKAفي الأعوام 2008 – 2010):

- دعم وتعزيز برامج البحث العلمي: وتكمن أهمية هذا المجال في خدمته للقضايا التنموية وتأهيل كوادر بحثية، خاصة أن البحوث العلمية والتقدم العلمي يؤدي إلى تحسين في شتى المجالات التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، علاوة على أن البحث العلمي يلبي متطلبات التنمية من خلال تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل، هذا ما يؤكد عليه تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 م في أن المعرفة هي عنصر رئيس في الإنتاج، والمحدد الأساسي للإنتاجية، علاوة على ذلك يؤدي البحث العلمي إلى اتخاذ قرارات قائمة على البحث والتدقيق والتمحيص والموضوعية، وبالتالي تكون هذه القرارات أكثر فاعلية، مما يؤدي إلى تطور المجتمع وتنميته.(الكريني، 2009) وينسجم دعم هذا القطاع مع أحد أهم الأهداف التي تسعى الحكومة الفلسطينية إلى تحقيقها، وهو تطوير أداء التعليم العالي.

- عقد الدورات التدريبية للمعلمين وتبادل الخبرات والزيارات، وتأثير ذلك يكمن برفع كفاءة المعلمين وقدراتهم ومهاراتهم والاطلاع على كل ما هو جديد في مجال العملية التعليمية والتربوية، مما ينعكس إيجابًا على طريقة تدريسهم للطلاب، وهذا ما يتفق مع الأهداف التي وضعتها وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في خطة الإصلاح والتنمية 2008 –2010 م، وبرنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة المتمثل في تطوير أساليب التدريس ورفع كفاءة المعلمين. يمكن القول إن أهمية المساعدات التركية للقطاع التعليمي تأتي من أهمية دور التعليم في دعم الاستقرار السياسي، ويتجلى ذلك من خلال توفير التعليم ونوعيته برفع مستوى الوعي لدى الأفراد، ويخلق نوعًا من الرضى الشعبي تجاه النظام السياسي، إضافة إلى مساهمته في تعزيز صمود الفلسطينيين، وبناء الدولة

الفلسطينية، خاصة أن أساس بناء الدولة في شتى القطاعات هو الإنسان، وبالتالي يعتبر الاستثمار في الإنسان أساس تحقيق التنمية المستدامة (بيانات وكالةTIKA في الأعوام 2008 – 2010).

2. قطاع المياه والصرف الصحي

يعتبر بناء الإنسان أساس بناء أي دولة، فالإنسان هدف ووسيلة للتنمية، وبالتالي تعتبر صحة الإنسان أول المتطلبات التي يجب تحقيقها، إذ يعتمد على الإنسان في نجاح عمليات التنمية واستمرارها، من هنا جاءت المساعدات التركية لقطاع الصحة الفلسطيني، نظرًا لما يمثله من أهمية تنموية في المجتمع، وقد تجلى ذلك من خلال تقديم سيارات الإسعاف، وتدريب الأطباء، وإنشاء المستشفيات وتجهيزها، مثل مستشفى طوباس، وتجهيز المراكز الصحية، مثل المركز الطبي في جامعة النجاح الذي يقدم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين الفلسطينيين، وتيسير الوصول للمراكز الصحية باختصارها للوقت والجهد من خلال توفير مراكز صحية وأطباء للتجمعات السكانية التي تعاني من النقص، ولعل من أبرز ذلك هو قيام الحكومة التركية بتمويل إنشاء وتجهيز مستشفى طوباس والذي يعد من أبرز المشاريع التي تسعى الحكومة الثالثة عشرة إلى تنفيذها ضمن سلسلة من المشاريع التي وضعتها لتحقيق هدفها القاضي باستكمال شبكة الخدمات الصحية (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2011).

أما إنشاء شبكات الصرف الصحي، وتجديد شبكات المياه، فتكمن أهميتها وتأثيرها في صلب البقاء المادي، وسد الاحتياجات في الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين، والتي تركزت في تطوير الشبكات والخطوط الرئيسية وحفر الآبار الجديدة، وتنفيذ برامج الصيانة للآبار والشبكات، وإيصال المياه للمنطاق الريفية النائية والمهمشة ومناطق جدار الفصل، وتدريب ورفع كفاء كوادر موظفي سلطة المياه(حسان، 2012، ص100).

3. البرامج التعليمية

وتشمل البرامج التعليمية على المجالات الآتية (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، على الموقع الالكتروني: 2010) :

1- دورات تدريبية لرفع كفاءة وفاعلية الأفراد العاملين في المؤسسات الحكومية ، مثل تدريب المؤسسة الأمنية من المشاريع ذات الأولوية التي يجب تنفيذها حسب التدخلات ذات الأولوية لعام 2010 م من أجل تعزيز الأمن والسلامة العامة، وذلك لتطوير البنية المؤسسية لمؤسسات الحكم، و تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تنفيذ السياسات والنشاطات الحكومية بكفاءة وفاعلية عالية، نظرًا لانسجام المساعدات التركية مع الأهداف والسياسات الحكومية الفلسطينية في المؤسسات الحكومية....مقارنة بدعم العديد من الدول المانحة التي تركز دعمها على برامج الديمقراطية، والمرأة، والجندر بغض النظر عن الأولويات، أو الاحتياجات، أو مدى توافق هذه البرامج لطبيعة المجتمع الفلسطيني، مثل أوروبا والولايات المتحدة، وبالتالي يؤدي دعم هذا القطاع إلى رضى المواطنين عن الأداء المؤسساتي الذي يؤدي إلى الرقي بالإدارة العامة في الدولة، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة.

2- دعمت تركيا عقد دورات تدريبية للكادر الدبلوماسي الفلسطيني، تجلى ذلك من خلال تدريبها ل 13 دبلوماسيًا في عام 2008 م، والبرنامج الدولي لإعداد الدبلوماسيين عام 2010 ، حيث تعتبر تلك الدورات ترجمة لأهداف وزارة الخارجية الفلسطينية والمتمثلة في رفع قدرة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، وتعزيز موقع فلسطين دوليًا.

3- تقديم منح دراسية للطلاب الفلسطينيين، إن تقديم تركيا للمنح الدراسية في برامج الماجستير، والمنح الدراسية الحكومية عام 2009 و 2010 ، يأتي في سياق دعم التعليم الفلسطيني، خاصة أن

هذه المنح تشكل دعمًا ماديًا ومعنويًا للطالب الفلسطيني، بالإضافة إلى تخفيف العبء عن الجامعات الفلسطينية، نظرًا لضخامة أعداد الطلاب (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، على الموقع الالكتروني: 2008)

4. الدعم التركي لإنشاء المناطق الصناعية في الأراضي الفلسطينية

خلال انسحاب حكومة شارون من قطاع غزة، عرضت تركيا التوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن (شارون) رفض عرض وساطة تركيا، وبادر (أردوغان) في ذلك الوقت بعرض مساعدة الفلسطينيين في المجال الاقتصادي بعد إعادة الانتشار الإسرائيلي، وكان أفضل مثال على ذلك هو مبادرة اتحاد الغرف والتبادل التجاري في تركيا (TOBB) بإدارة منطقة صناعية على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة، وكانت هذه المبادرة "الصناعة لمبادرة السلام في فلسطين" هي مثال جديد للثقة بالنفس لدى الخارجية التركية، وكبار رجال الأعمال تحت إطار التصور الجغرافي الجديد الذي يحتفل بالتجارة كأساس لسلام دائم في المنطقة، حيث يمكن لهذه المبادرة الملموسة أن تخلق أساسا للتعاون بين فلسطين وإسرائيل وتركيا (بولنت أراس، 2009).

وتعد تركيا أكثر الدول المانحة التي قدمت وأبدت اهتمامًا خاصًا بإنشاء المناطق الصناعية في الأراضي الفلسطينية، وكان الاتجاه التركي في البداية يميل نحو إنشاء المنطقة الصناعية في إيرز (بيت حانون) في قطاع غزة، توقف ذلك نظرًا للظروف السياسية واللوجستية، ومن ثم في ترقوميا في مدينة الخليل، وانتقل بعد ذلك بشكل نهائي إلى مدينة جنين. وقد تجلى ذلك باهتمام وإصرار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ووزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، بإقامة المنطقة الصناعية في مدينة جنين، هذا ما أكد عليه أحمد شكر أوغلو رئيس الهيئة الإدارية لاتحاد الغرف التجارية والبورصة التركية، بالقول" إن تركيا تولي أهمية لفلسطين، وترغب في إنجاز المشروع، وتعليماتنا هي أن ننجز

المنطقة"، وترجمة لذلك، تم تشكيل مجلس إدارة مدينة جنين الصناعية من قبل الأتراك، إضافة إلى انضمام أعضاء فلسطينيين إلى المجلس بناء على طلبهم، وهو ما وافق علية الأتراك مباشرة، وبالتالي يعطي هذا الموقف مزيدًا من الثقة بالتعامل، وتسهيل عملية الاستثمار، وعلاوة على ذلك تم افتتاح مكتب للمستشار الفلسطيني في تركيا، وفي السياق ذاته، أبدى رجال الأعمال الأتراك استعدادهم للاستثمار في مدينة القمر الصناعية المنوي إقامتها شمال مدينة أريحا (جريدة الأيام، 2010/7/16).

وتنبع أهمية الدعم التركي وقيمته، في إنشاء المناطق الصناعية في فلسطين، من قيمة ودور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية، على اعتبار أن الصناعة أحد القطاعات الإنتاجية، نظرًا للأثر الذي يتركه إنشاء المناطق الصناعية على أرض الواقع، ويتجلى ذلك من خلال خفض تكلفة الإنتاج والتصدير والاكتفاء الذاتي، وخفض تكلفة السلعة، علاوة على تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، فعلى سبيل المثال ستساهم المنطقة الصناعية في مدينة جنين بتوفير 10.000 آلاف فرصة عمل في المرحلة الأولى، مما يقلل من حجم البطالة، وبالتالي تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وتخفيف التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.(الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة (PIFZA) (http://piefza.org/news_5.htm).

على النقيض من ذلك، هناك العديد من الخلافات الفلسطينية حول إنشاء المناطق الصناعية في فلسطين عامة والمنطقة الصناعية في جنين بشكل خاص، وذلك نظرًا للآثار السلبية المترتبة على إنشاء المنطقة الصناعية في جنين، ولعل أهمها (سمارة، 2011، ص 87) :

- عدم التزام إسرائيل بأي اتفاقيات مع الفلسطينيين، وبالتالي يعتبر الاحتلال الإسرائيلي وعدم الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في عدم تحقيق أهداف المنطقة الصناعية في جنين، ولعل فشل تجربة المنطقة الصناعية في غزة وتدميرها خير مثال على ذلك.
- إن الأراضي التي ستقام عليها المنطقة الصناعية هي أراضي زراعية خصبة وتشكل عنصر أساسي نحو الاكتفاء الذاتي في محافظة جنين.
- تحويل منطقة سهل مرج بن عامر إلى منطقة صناعية يؤدي إلى خفض كميات الإنتاج الزراعي في محافظة جنين، مما يؤثر على الأمن الغذائي.
- زيادة نسبة تلوث الهواء والماء والضوضاء.
- عدم قدرة السوق المحلي الفلسطيني على استيعاب المنتجات وارتهان التصدير للخارج للقرار الإسرائيلي نتيجة تحكمه بالمعابر.
- يعتبر قطاع الزراعة الفلسطيني احد أهم مقومات الصمود للشعب الفلسطيني في أرضه، أما التحول إلى القطاع الصناعي فيعتمد نجاحه على القرارات الإسرائيلية.
- من المتوقع أن تعمل المنطقة الصناعية بمستويات تكنولوجية عالية لا تمتلكها الأيدي العاملة الفلسطينية.

لكن بغض النظر عن الخلافات الفلسطينية حول سلبيات وايجابيات إنشاء المنطقة الصناعية في مدينة جنين، يمكن القول إن مشاركة تركيا في إنشاء المنطقة الصناعية في مدينة جنين، ودعمها لإنشاء العديد من المناطق الصناعية في فلسطين، ينسجم مع سياسات وخطط الإصلاح والتنمية، والبرامج الحكومية الفلسطينية. فإنشاء المناطق الصناعية يندرج ضمن مشاريع تطوير البنية التحتية، والتي تعد إحدى السياسات التي وضعتها الحكومة الفلسطينية من أجل تنمية وتطوير قطاع التنمية

الاقتصادية، وذلك بهدف تحقيق الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية، وذلك من خلال وضعها قوانين تشجع على الاستثمار، مثل قانون الاستثمار الفلسطيني، وقانون المدن والمناطق الصناعية الحرة، مع التأكيد على الأهمية التي أبدتها تركيا لدعم إنشاء المناطق الصناعية.

قال د .جوفان ساك ،(Jophan Sack) من معهد أبحاث السياسة الاقتصادية التركية" إن تركيا تدعم خطة الحكومة الفلسطينية لبناء مؤسسات الدولة، ونؤمن أن تركيا يمكن أن تساهم في عملية بناء مؤسسات الدولة على الأرض (سمارة، 2011، ص 87).

ومن جانب آخر، هناك اهتمام فلسطيني بالغ بتعزيز الدور التركي في إنشاء المناطق الصناعية في فلسطين، نظرًا للدور السياسي التركي في القضية الفلسطينية من جهة، وللسياسة الاقتصادية التركية المنسجمة مع الأهداف والحاجات الفلسطينية من جهة أخرى ، وقد تجلى ذلك من خلال توجه وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني د. حسن أبو لبدة إلى ملتقى رجال الإعمال الفلسطينيين والأتراك المنعقد في مدينة اسطنبول في تركيا بالقول "إننا نرغب أن تكون تركيا المطور الأساسي لشبكة مناطق صناعية في كل فلسطين، وسيكون لنا الفخر بأن تأتوا وتحصلوا على كل التسهيلات المناسبة من أجل أن تقوموا بتطوير شبكة من المناطق الصناعية المؤهلة، في 12 شبا ط/فبراير 2004 م تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية التركية ومنظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية، وهدفت الاتفاقية إلى تحقيق ما يلي (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، 2004) :

1. زيادة التعاون الاقتصادي وتحسينه، ورفع مستويات المعيشة.
2. إزالة الصعوبات والقيود بشكل تدريجي عن التجارة بالسلع بما في ذلك السلع الزراعية.
3. الترويج والتوسع في التجارة المتبادلة.

4. إيجاد أو خلق شروط من أجل تشجيع الآخر على الاستثمارات، وتطوير الاستثمارات المشتركة.

5. إزالة معيقات التجارة المنسجمة مع التجارة العالمية.

جدول رقم (2) يوضح عدد المشاريع ومجالاتها التي تم تنفيذها في فلسطين من عام 2006 حتى عام 2012

الرقم	مجالات المشاريع	عدد المشاريع
1	التعليم	38
2	الصحة	29
3	الصرف الصحي	39
4	الترميم	12
5	الثقافة	24
6	البنى التحتية الادارية والمدنية	70
7	البنى التحتية الاجتماعية الاخرى والخدمات	37
8	الثروة الحيوانية والنباتية	7
9	الانتاج	3
10	زيادة نشاط مؤسسات المجتمع المدني	3

11	**المعاملات البنكية والمالية**	**1**
12	**المؤمرات/المعارض/الندوات**	**7**
13	**مجالات الاطفال الاخرى**	**3**
14	**المساعدات الانسانية**	**29**
	المجموع	**302**

ثانياً: أدوات تقديم المساعدات

إن الوكالة التركية للتعاون والتنمية الدولية تتبع لوزارة الخارجية التركية، تأسست عام 1992، من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلدان التي تتحدث التركية، وتقع بالجوار التركي والتي تسمى الجهوريات التركية مثل: (طاجكستان وأوزبكستان)، ومن ثم أصبح لها 26 فرعًا في أنحاء العالم من بينها فرع في مدينة رام الله تم افتتاحه خلال زيارة رئيس الوزارة التركي رجب طيب أردوغان في أيار/مايو 2005، وذلك بهدف تعزيز التعاون، وتحسين الوضع الاقتصادي في شتى المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتعليمية، بالإضافة إلى تعزيز الدور السياسي التركي في التطورات والأحداث الفلسطينية (عبيد، 2008، ص 94)، وهناك عدة آليات تقدم من خلالها الوكالة التركية للتعاون والتنمية الدولية المساعدات، وهي كالتالي(ملحم، 2011، ص3) :

- تتم الموافقة على المشروع بناء على رسالة التوصية المرسلة مع المشروع المقترح، أما بخصوص المشاريع الكبيرة فيتم استشارة السفير الفلسطيني في تركيا بخصوصها.

- أهميـة المشـروع ودرجـة تـأثيره الكبيـرة، وتكلفتـه القليلـة، تعتبـر مـن المعـايير المهمـة لقبـول المشروع من قبل تركيا.

- يستغرق قبول المشروع أو رفضه أو تأجيله ثلاثة أشهر.

- تكون العلاقة المادية مباشرة بين وكالة التنمية التركية وبين الجهة الممولة وبين الجهة المنفذة للمشروع، أما الجهة المستفيدة من المشروع فيكون دورها فقط محصور في الاستلام (رامي صبلبن، 2007، ص15).

يتبين من خلال توضيح آليات تمويل المشروع أن الدعم التركي يتم بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الإدارية الفلسطينية، ووفق الاحتياجات والأولويات، ولم تكن هناك أية شروط سياسية لتقديم هذا الدعم، ومن جانب آخر لا يوجد تنسيق بين وزارة التخطيط الفلسطينية والمؤسسات غير الحكومية، وبالتالي تمول وكالة التنمية التركية (تيكا) مشاريع مؤسسات المجتمع المدني بناء على السياسة التي تتبعها الوكالـة التركيـة من خـلال درجـة تـأثير المشـروع علـى المجتمـع الفلسطيني، ودوره فـي إحـداث التغيير (ملحم، 2011، ص4).

استنادًا إلى ما تقدم، يمكن ملاحظة ما يلي (مركز الزيتونة، 2010: 122) :

- هنالك نوعان من المؤسسات التركية العاملة في الأراضي الفلسطينية رسمية وأهلية، وتتنوع أهدافهما مـابين السياسية والاقتصادية والإنسانية وحتى الدينية التي تعنى بالمقام الأول بمساعدة الإنسان وخاصة المسلم، فهي تقدم مساعداتها لأفريقيا ودول البلقان، وصولاً لباكستان بعد الفيضانات التي حدثت بها، وأموال هذه المؤسسات هي أموال الشعب التركي.

- كما يتبين من خلال ما سبق أن هناك دوافع سياسية وإنسانية واجتماعية وتنموية لافتتاح الجمعيات والمؤسسات التركية في الأراضي الفلسطينية، ويمكن ملاحظة أن الأهداف التي تسعى تلك

المؤسسات لتحقيقها تدور حول هدف أساسي هو مصلحة الإنسان بشكل عام والإنسان الفلسطيني بشكل خاص، ومساعدته بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى.

- على الرغم من أن الدعم المالي المقدم لهذه المؤسسات يأتي من الشعب التركي والهدف من ورائه إنساني، إلا أنه يمكن القول أن هذه المؤسسات لكي تعمل في الأراضي الفلسطينية يجب عليها التنسيق مع الحكومة التركية، وبذلك يصبح لأعمل ونشاطات هذه المؤسسات هدفان مزدوجان، الأول يتمثل في الجانب الإنساني الذي تتبناه هذه المؤسسات الخيرية، والآخر يتمثل في هدف المؤسسة الرسمية من عمل هذه المؤسسات وتسهيل مهامها في تنفيذ سياساتها وبرامجها الحكومية، لتأثير بشكل أو بأخر داخل الدول التي تعمل بها.

ثالثاً: العلاقة ما بين المساعدات التركية والواقع السياسي الفلسطيني

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا في ظل وضع سياسي داخلي ودولي فرض عليه قيودًا على حركته، ودفعه لإتباع بعض التكتيكات السياسية لتحقيق أهدافه والوصول لها. إضافة إلى ما سبق، جاءت انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000، التي تعاطف معها الشعب التركي مقابل موقف رافض ومتصاعد من الممارسات "الإسرائيلية" ضد الشعب الفلسطيني خلال الانتفاضة، زاد من ذلك الحرب الأمريكية على العراق، ثم احتلاله في نيسان /أبريل 2003، وبروز الدور "الإسرائيلي" الداعم للحرب، وانكشاف المزيد من الحقائق حول الدور "الإسرائيلي" شمال العراق، والعلاقة مع الأكراد (الباسل، 2010، ص 9).

جرت الانتخابات الفلسطينية التشريعية في 25 كانون الثاني/ يناير 2006، وسط أجواء من الهدوء والنزاهة حسب ما أعلنته لجنة الانتخابات المركزية، وحسب إجماع العديد من المحللين والمراقبين الدوليين، وفي هذه الانتخابات فازت حركة حماس(قائمة التغيير والإصلاح) ب 76 مقعدًا

من أصل 132 من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، أي ما نسبته 57.6 % من أعضاء المجلس، وعلى الرغم من نزاهة وديمقراطية هذه الانتخابات، إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل فرضت عزلة على حركة حماس، وقطعت المساعدات عن الشعب الفلسطيني، وسط إجماع الأطراف الإقليمية والدولية على ضرورة تخلي حركة حماس عن ما يسمى "العنف" والاعتراف بإسرائيل.

لقد رحبت تركيا بنتائج الانتخابات الفلسطينية في 25 يناير/ كانون الثاني 2006 التي تمخضت عن فوز حماس، وكان ذلك من خلال حديث رئيس الوزراء التركي (إردوغان) عن استعداد بلاده للوساطة بين الحكومة "الإسرائيلية" وحماس، معلقا على الفوز الذي حققته حماس بقوله:"يجب احترام خيار الشعب الفلسطيني"مطالباً كل من "إسرائيل" وحماس بقبول الأمر الواقع والعمل سويا من أجل مصلحة شعبيهما (عودة ، 2006).

وبعد يوم واحد فقط من إعلان فوز حركة حماس، أي في 27 كانون الثاني / يناير، أعلن رئيس الوزراء التركي أردوغان خلال لقائه مع الرئيس الباكستاني عن تقديم مبادرة مشتركة يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتركيا دور، من أجل التوسط بين الفلسطينيين وإسرائيل، كذلك انتقد أردوغان في 21 شباط/فبراير 2006، العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إسرائيل، وقال: " إن هذا سيخلق ديمقراطية مقيدة، ويعكس عدم احترام للشعب الفلسطيني (مركز الزيتونة، 2010:39).

وفي ظل الحصار الإسرائيلي والدولي وحتى العربي لحركة حماس، قام رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بزيارة أنقرة في 16 شبا ط/ فبراير 2006، حيث التقى مع وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله غول، وعدد من الموظفين في وزارة الخارجية، لكن حدثت العديد من الملابسات حول هذه الزيارة، تجلى ذلك من خلال عدم معرفة الجهة المحددة التي وجهت الدعوة، هل هي وزارة

الخارجية التركية أم حزب العدالة والتنمية أم أن خالد مشعل هو من طلب الزيارة، علاوة على ذلك لم يتم الالتزام ببرنامج الزيارة، وذلك بعدم لقاء خالد مشعل مع رئيس الحكومة أردوغان، كما أن اللقاء الذي عقد مع وزير الخارجية التركي عبد الله غول عقد في مقر حزب العدالة والتنمية، ولم يعقد في مقر وزارة الخارجية (جريدة الأيام، 18فبراير/ شباط 2006)

وشكلت هذه الزيارة خطوة ايجابية لكسر الحصار الدولي والإسرائيلي على حماس، وأرادت تركيا من خلالها أن توصل العديد من الرسائل لحركة حماس، وكذلك للمجتمع الدولي، منها: مطالبة تركيا لحركة حماس بإعلان اعترافها بإسرائيل و "نبذ العنف" قبل التفاوض معها، وهذا ما أكد عليه أردوغان بقوله:" إن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة بهذه العملية....إن على الإخوة في حماس أن يتركوا عاداتهم وتصرفاتهم في الماضي للماضي"(نور الدين، 2004، ص 305).

وهذا ما لم تقبله حماس، أما على صعيد المجتمع الدولي فقد أرادت تركيا أن ترسل ما معناه أنه من الضروري التعامل مع حركة حماس التي جاءت بناءً على انتخابات ديمقراطية ونزيهة، والتي وصفها أحمد داوود أوغلو:" إن الانتخابات الفلسطينية الوحيدة النزيهة في المنطقة والتي لم تقبل نتائجها (مركز الزيتونة، 2010: 41).

وعلى الرغم من أن هذه الزيارة لم تسفر عن نتائج بفعل تمسك كل طرف بمواقفه، إلا أنها فتحت قناة تواصل بين تركيا وحركة حماس (خاصة)، ومهدت الطريق أمام علاقات يمكن القول بأنها إيجابية جداً، ولكنها اتسمت بكونها علاقة تخص حركة حماس بعيدا عن الإطار الجامع للعمل السياسي الفلسطيني.

وفي الإطار ذاته، قام الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر بزيارة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في7- 8 حزيران /يونيو 2006، حيث التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس دون أن يلتقي رئيس

الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية، مما قد يعتبر أنه إساءة إلى خيارات الشعب الفلسطيني (عودة ، 2006).

ولكن حتى نفهم السلوك التركي لابد من معرفة الصعوبات التي واجهتها تركيا أثر زيارة خالد مشعل، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فداخليًا كان هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى الحكومة التركية من بعض الأحزاب المعارضة؛ حيث قال زعيم حزب الشعب الجمهوري العلماني المعارض دنيز بايكال:" إن زيارة وفد حماس يمكن أن يضر كثيرًا بصورة تركيا، وتعود إلى التشكيك بتصميم تركيا على محاربة العنف والإرهاب (مركز الزيتونة، بدون سنة).

إضافة إلى ذلك الانتقادات التي وجهتها أبرز الصحف التركية لهذه الزيارة، ومنها صحيفة حرييت" حيث قالت في افتتاحيتها: " إن هذا العرض الدبلوماسي يسيء إلى تركيا...سيكون لهذا العمل الذي لا معنى له ثمن." أما صحيفة" راديكال فقالت:" إن رغبة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في أن يكون وسيطاً بين إسرائيل وحماس مراهنًا على علاقات أنقرة الجيدة مع الطرفين، ذهبت سدى بسبب رد الفعل العنيف لإسرائيل على زيارة مشعل إلى أنقرة، "إضافة إلى ذلك ذهبت غالبية الصحف التركية للمقارنة بين حركة حماس وحزب العمال الكردستاني الذي يعتبر حزبًا إرهابيًا في تركيا والعالم، منسجمة في ذلك مع الموقف الإسرائيلي من الزيارة عندما قارن دعوة خالد مشعل لتركيا بدعوة إسرائيل لعبد الله أوجلان لزيارتها (مركز الزيتونة، 2010، ص42).

أما على الصعيد الخارجي، فقد تعرضت تركيا للعديد من الانتقادات و الضغوطات بسبب هذه الزيارة ، وتحديدًا الموقف الإسرائيلي الذي انتقد تركيا على لسان المتحدث باسم رئيس الوزراء رعنان غيسين الذي قال:" أتساءل عن شعور رئيس الوزراء التركي إذا دعت الحكومة الإسرائيلية عبد الله أوجلان ورجاله إلى إسرائيل (حسان ، 2012، ص24).

وشـهد العـام 2006 إنفتاحـاً للدبلوماسـية التركيـة علـى قـوى المقاومـة الفلسـطينية ، وقـد بـدا ذلـك واضـحاً مـن خـلال الترحيـب برئيس مكتبهـا السياسـي خالـد مشـعل فـي أنقـرة بعـد الانتخابـات التشـريعية الفلسطينية، في وقت أعلنت الرباعية الدولية عن مقاطعة حركة حماس حتى تستجيب لمطالبها، وقد استمرت تركيا في عقد المزيد من المشاورات مع حركة حماس، وتشير الكثير من التقارير الصحفية إلى علاقات طيبة بين الطرفين وبثقة قيادة حركة حماس الكبيرة بالقيادة التركية (بشير، 2013، ص 67). كل ذلك أدي إلى تغيير النظرة التركية إلى المقاومة الفلسطينية خلال الفترة بين عامي 2002-2010 واعتبارها حق مشروع للشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه.

لقد اتسم دور تركيا بالدور الوسيط والمبادر في تقريب وجهات النظر وبالتحرك النشط على كافة المستويات. فقد قامت تركيا بتحركات نشطة وعلى كافة المستويات للتوسط بين حماس وإسرائيل أثر اختطاف الحركة للجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في قطاع غزة في 25 حزيران/يونيو 2006. وتجلت هذه التحركات من خلال زيارة مستشار رئيس الحكومة التركية أحمد داوود أوغلو إلى دمشق حيث التقى مع الرئيس السوري بشار الأسد وخالد مشعل من أجل البحث في صفقة تبادل الأسرى، إضافة إلى أن إسرائيل والإدارة الأمريكية طلبتا من تركيا إرسال وفد إلى دمشق للقاء الرئيس السوري بشار الأسد، وحمل رسالة للرئيس السوري تتضمن أهمية الدور السوري في إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي، مما سيكون له أثر ايجابي على حياة الشعب الفلسطيني (حسان، 2012، ص56).

ولقد قامت الحكومة التركية بمساعي للوساطة بين حركة حماس وإسرائيل ، وبدعم وترحيب من كافة الأطراف (حماس وإسرائيل ومصر) لكون تركيا تتمتع بعلاقات جيدة وثقة لدى الجميع، وبالتالي كانت تركيا مبادرة في عرض وساطتها التي دعمتها الأطراف المعنية، حيث عبرت حركة حماس على لسان القيادي مشير المصري عن ذلك بالقول:" إن التحرك التركي سياسي وبأعلى المستويات، فهذا الاهتمام من القيادة التركية تجاه القضية الفلسطينية، يعطي تفاؤلاً بالخير (الشيمي، 2010، ص 64).

أما على صعيد الموقف الرسمي المصري من الوساطة التركية، فمن المعروف أن لمصر الدور الرئيس والمباشر في هذا الملف؛ ففي البداية نفت مصر أن يكون لتركيا دور في ملف شاليط، فقد وصف المتحدث الرسمي للخارجية المصرية في رده على ما قاله أحد قياديي حماس بأن ملف شاليط أصبح في أيدٍ إقليمية ودولية غير مصر" بأنه كلام فارغ وغير صحيح... هناك البعض الذي يتحرق شوقاً للبحث عن وسيط آخر أملاً وطمعًا في تحقيق نتائج أفضل"، لكن تركيا قالت إن دورها مكمل للدور المصري ومساعد له وليس بديلاً عنه (مركز الزيتونية، 2010: 88).

كما وبرز الدور التركي في أحداث تطورات صفقة تبادل الأسرى، بشكل فاعل ومؤثر من خلال تقريب وجهات النظر خاصة أن حماس كانت تصر على إطلاق أسرى من فلسطينيي عام 1948 وأسرى القدس لكن إسرائيل تصر على استثنائهم، الأمر الذي كانت ترفضه إسرائيل، ومن أجل حل وسط أعربت تركيا عن استعدادها لاستقبال الأسرى الفلسطينيين من الداخل والقدس للإقامة على أراضيها، حيث تم فعلاً استقبال 11 أسيراً فلسطينياً في صفقة الأسرى التي تمت في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2011 (حسان، 2012، ص 57).

وفي اتجاه آخر وفيما يتعلق بالحصار على قطاع غزة، ومن خلال الدور التركي والذي أرادت من خلاله توصيل العديد من الرسائل لحركة حماس، وكذلك للمجتمع الدولي منها: مطالبة تركيا لحركة حماس بإعلان اعترافها بإسرائيل و"نبذ العنف" قبل التفاوض معها، وهذا ما أكد عليه (أردوغان) بقوله:" إن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة بهذه العملية، أما على صعيد المجتمع الدولي فقد أرادت تركيا أن ترسل ما معناه أنه من الضروري التعامل مع حركة حماس التي جاءت بناء على انتخابات ديمقراطية ونزيهة، والتي وصفها (أحمد داوود اوغلو) "إن الانتخابات الفلسطينية الوحيدة النزيهة في المنطقة والتي لم تقبل نتائجها". وعلى الرغم من أن هذه الزيارة لم تسفر عن نتائج بفعل

تمسك كل طرف بمواقفه، إلا أنها فتحت قناة تواصل بين تركيا وحركة حماس (حسان، 2012، ص 53).

كان ولازال الدور التركي بارزًا وفاعلاً في رفع الحصار عن قطاع غزة، سواء كان ذلك من خلال التصريحات أو التحركات الدبلوماسية أو المساعدات الإنسانية، وذلك انطلاقًا من رؤية تركيا بأن الحصار والعدوان على غزة لا يستند إلى أي مشروعية قانونية أو أخلاقية أو إنسانية، ويعد انتهاكًا لحقوق الإنسان، فقد وصف وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو حصار غزة بأنه" سجن مفتوح "، أما رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان فقد وصف الحصار بأنه" مأساة إنسانية... ومن غير المقبول تفهم مثل تلك الممارسات (تقرير معلومات 17، 2010).

وفي الوقت الذي لم يرتق فيه الخطاب والتحركات العربية الدبلوماسية إلى مستوى العدوان، فان الموقف التركي كان أكثر تأثيرًا وصدى على مستوى العالم، وكان في مستوى الحدث؛ تمثل ذلك في توجيه الانتقادات إلى الرئيس الإسرائيلي، وحتى إلى الحاضرين في القاعة في منتدى دافوس الاقتصادي* عام 2009، إذ توجه رئيس الوزراء التركي أردوغان إليهم قائلا:" أنا أتذكر الأطفال الذين قتلوا على الشاطئ، وأتذكر قول رئيسي وزراء من بلدكم إنهما يشعران بالرضا عن نفسيهما عندما

* يمكن القول إن أهمية هذا الموقف تأتي من أهمية مستوى المؤتمر على المستوى العالمي، وحجم ردود الفعل التي أعقبت ذلك، فمن المعلوم أن مؤتمر دافوس الاقتصادي يعقد على مستوى العالم، ويضم العديد من كبار الشخصيات السياسية والاقتصادية ذات النفوذ في العالم، كذلك يحتوي على العديد من الندوات والمحاضرات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والطبية وغيرها، هذا فضلاً عن حجم التواجد الإعلامي العالمي المكثف في المؤتمر، وبالتالي أثار موقف أردوغان صدى واسعًا في العالم، وسلط الضوء أكثر على العدوان الإسرائيلي على غزة، هذا ما يؤكده د. يوسف رزقه المستشار السياسي لرئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية بالقول" إن تركيا حاولت أن تجعل رؤية حماس حاضرة في المؤسسات الدولية، ولدى صناع القرار في أوروبا وأمريكا...إن حرب غزة الأخيرة أحدثت تحولات كبيرة وواسعة في الموقف الأوروبي تجاه غزة وحركة حماس"، إضافة إلى ردود الفعل المكثفة والمتباينة التي أعقبت ذلك، والتي كانت أبرز تجلياتها خروج الآلاف من الأتراك لاستقبال أردوغان، بالإضافة إلى المسيرات في الضفة الغربية وغزة والعالم العربي تأييدًا لموقف أردوغان (رزقه، 2010/3/10، http://www.pmo.gov.ps)

يهاجمان الفلسطينيين بالدبابات...أشعر بالحزن عندما يصفق الناس لما تقوله لأن عدداً كبيراً من الناس قد قتلوا، وأعتقد أنه من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج"، لكن مدير الجلسة لم يترك أردوغان يكمل رده على الرئيس الإسرائيلي وقاطعه أكثر من مرة، مما حدا أردوغان إلى الانسحاب من المؤتمر، وتوجه إلى مدير الجلسة قائلا:"شكرًا لن أعود إلى دافوس بعد هذا، أنتم لا تتركونني أتكلم وسمحتم للرئيس بيريز بالحديث مدة 25 دقيقة، وتحدثت نصف هذه المدة فحسب (حسان،2012، ص 65).

إضافة إلى ذالك طلب وزير الخارجية التركي من وزير الجيش الإسرائيلي أيهود باراك في 19 كانون الثاني/يناير 2010، السماح لتركيا بإدخال مساعدات إنسانية، مثل: الدواء والغذاء والمباني الجاهزة للذين فقدوا منازلهم، لكن باراك وعد بدراسة الطلب التركي الذي رفضته إسرائيل لاحقًا، مما استدعى رئيس الوزراء أردوغان إلى التعبير عن أسفه لعدم سماح إسرائيل بدخول المساعدات (تقرير معلومات 17، 2010).

إن صدور مثل تلك التصريحات، وقيام تركيا بالتحركات النشطة على المستوى الرسمي التركي، تعتبر دفعة معنوية ومادية قوية للشعب الفلسطيني لما تتمتع به تركيا من مكانة إقليمية ودولية؛ فهي عضو في العديد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، مثل: حلف شمال الأطلسي، ومجلس الأمن الدولي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وكذلك حليف للولايات المتحدة، وبالتالي كان لموقفها صدى واسعًا فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا، مما كان له الأثر الايجابي في تسليط الضوء على قضية حصار غزة، وجعلها حاضرة في المؤسسات والدول على المستويين الإقليمي والدولي (مركز الزيتونية، 2010: 41).

وفي إطار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، سمحت الحكومة التركية أو تركت للقوى الشعبية الفرصة للخروج إلى الشوارع بمئات الألوف، تنديداً بالعدوان الإسرائيلي على غزة، خلال كانون الأول /ديسمبر 2008 –كانون الثاني/ يناير 2009، ثم قوافل المساعدات الإنسانية والإغاثية أثناء العدوان أو بعده، وصولا إلى قافلة أسطول الحرية التي قتل فيها تسعة من الأتراك على متن السفينة "مرمرة"، والتأكيد على أن تركيا لن تعطي ظهرها لغزة. وتحول الرأي العام التركي أحياناً إلى عامل ضغط قوي ضد إسرائيل، مقابل ضغط علماني وعسكري في الحفاظ على العلاقة معها، فبدا حزب العدالة والتنمية في منتصف الطريق بين الطرفين، لا يستجيب لضغوط قطع العلاقات، ولا يستمر في العلاقات الدافئة مع إسرائيل كما كان في المرحلة السابقة (بشير، 2013، ص 63).

منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية إلي الحكم في تركيا، حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية بين كل من إسرائيل والفلسطينيين، بل إن منحنى تلك العلاقات مال لصالح التعاطف مع القضية الفلسطينية، وتزايدت الزيارات التركية الرسمية لفلسطين. ووجد حزب العدالة والتنمية نفسه في حالة شد كبيرة باتجاهين متعاكسين، فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوي إلي دعم القضايا العربية والإسلامية، وخصوصاً قضية فلسطين والي معاداة إسرائيل ، بينما يشعر الحزب أن هناك عوامل أخري تفرض عليه استمرار علاقته بإسرائيل، مثل: النفوذ القوي للمؤسسة العسكرية التركية ، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوروبا ، ودخول تركيا الاتحاد الأوروبي وعدم إغضاب الولايات المتحدة، ثم إن التكوين العلماني الصارم للدولة ، ونظامها القضائي ، والنفوذ الإعلامي القوي للتيارات الأخرى تعيق تبني سياسات إسلامية أكثر وضوحاً وانفتاحاً (الباسل، 2010، ص 27).

الخلاصة

ترتكز المساعدات التركية للأراضي الفلسطينية على عدة مرتكزات، تتمثل في حرص تركيا على لعب دور إقليمي بارز، يمكنها من تحقيق مكاسب سياسية تساعد في تكريس واقع يساهم في منحها الشرعية لدخول الاتحاد الأوروبي، وأيضاً اعتمادها من قبل النظام العالمي كلاعب أساسي يمارس وساطة مقبولة من جميع أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي، هذه الوساطة يمكنها التأثير في إيجاد حلول مقبولة من طرفي الصراع، كونها تصدر من وسيط يتمتع بالقبول وبالعلاقات الإستراتيجية مع الطرفين.

إن تعدد أشكال والتنوع الكمي والكيفي في المساعدات التركية للأراضي الفلسطينية، يؤشر إلى رغبة تركية في اقتحام المجال السياسي والاجتماعي والثقافي والتعليمي الفلسطيني، بما يخلق تواجداً تركياً مكثفاً، وخاصة بعد تولي حزب التنمية والعدالة لمقاليد السلطة في تركيا، فهذا الحزب ذو خلفية إسلامية بما يعني رهانه على إمكانية التأثير الفعال، وخلق حقائق من شأنها تكريس الوجود التركي في المنطقة، إضافة إلى اقترابه من أحد الأطراف واللاعبين المركزيين في الساحة الفلسطينية (حركة حماس).

لقد أثرت المساعدات التركية للأراضي الفلسطينية على النظام السياسي الفلسطيني بشكل أو بآخر، حيث أن هذا الواقع يمر بمرحلة انقسام، ووجود سلطتين في الضفة الغربية و قطاع غزة، وبطبيعة الحال فإن المساعدات التركية التي كانت تصل لقطاع عززت من صمود حركة حماس في إدارة شئون قطاع غزة في ظل الحصار الخانق المفروض على القطاع، وكان لزاماً على الحكومة التركية في ظل رقابتها على المؤسسات التنموية التي تعمل في غزة من خلال توجيهاتها أن تبقى

المساعدات سواء الرسمية أو غير الرسمية في ظل إطار المؤسسة الشرعية الفلسطينية، حتى في ظل الخلاف على شرعية كلا الطرفين فلتكن من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

الفصل الرابع

الانقسام الفلسطيني والمساعدات التركية

مقدمة

المبحث الأول: الموقف التركي من الانقسام الفلسطيني

المبحث الثاني: الدور التركي تجاه قطاع غزة في ظل الانقسام

سيناريوهات مستقبلية للواقع السياسي الفلسطيني في ظل المساعدات التركية

خلاصة

النتائج والتوصيات

مقدمة

شكل الانقسام الفلسطيني حالة طارئة على القضية الفلسطينية، هذه الحالة فرضت وجودها الثقيل على مكونات وبنى الوجود الفلسطيني، حالة جاءت معاكسة تماماً لمجريات المفترض أنها تسير في اتجاه توحيد الرؤية السياسية في المعركة التي يخوضها الفلسطينيون في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

بالتأكيد لكل ظاهرة جذور ومسببات، وظاهرة الانقسام الفلسطيني لن تحيد عن ذلك، فهذا الانقسام لم يكن وليد اللحظة الراهنة، ولكنه جاء معبراً عن نتاج سنوات من التراكم والاختلافات في النهج والرؤى بن حركة فتح وحركة حماس، إن كشف الجذور وتعريتها ضرورة للتعامل مع إفرازاتها ونتائجها، وبمعرفة الجذور تكون الصورة أوضح وأكثر شمولية وتكاملية، ومن هنا يكون التشخيص والتقييم للكشف عن الملابسات والإرهاصات التي أدت إلى تفجر حالة الانقسام، والتي كان من الممكن تجاوزها في وجود قراءة دقيقة للحالة الفلسطينية.

لقد شكل الانقسام مؤثراً مركزياً على النظام السياسي الفلسطيني، فهذا النظام كان الضحية الأولى – إن جاز التعبير – للانقسام الفلسطيني، بل ويمكن القول أن الانقسام بات عاملاً مشكلاً لهذا النظام، ولكنه تشكيل من نوع آخر، لا من جهة الترابط، ولكنه من جهة التفتيت والتجزئة، وبالنظر إلى الواقع الفلسطيني نجد أن النظام السياسي الموحد هو حاجة ملحة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وعلى العكس من ذلك، فإن النظام السياسي المفتت يصب في المصلحة الإسرائيلية، ويؤخر من مردود الكفاح الفلسطيني بكافة أشكاله، ويصبغ القضية الفلسطينية بصبغة هي الأكثر ضرراً عليها.

إن تأثيرات الانقسام الفلسطيني امتدت لتطال المشروع الوطني، هذا المشروع الذي من المفترض أن يكون نقيضاً للاحتلال، ولكي يؤدي دوره لابد أن يكون قوياً، وألا يستنزف في معارك جانبية، وأن

يكون مجمع عليه، ويشكل الكل الفلسطيني حاضنة له، ولكن في ظل الانقسام فإن هذا المشروع مهدد من الداخل، وهذا التهديد يساوي – إن لم يكن أكثر – التهديد الإسرائيلي له، ومن هنا فإن قراءة الانقسام بجذوره ومسبباته وتأثيراته يصبح حالة ملزمة، لا مجرد قراءة من أجل تحقيق مكاسب وأجندات حزبية وفصائلية، علاوة على البحث عن معززات هذا الانقسام وتفسيرها كالمساعدات التركية لقطاع غزة والضفة، والتي يجب قراءة دوافعها بما يساهم بالقفز عن حالة الانقسام الفلسطيني.

المبحث الأول: الموقف التركي من الانقسام الفلسطيني

أولاً: أسباب الانقسام الفلسطيني 2007م

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 يناير 2006م عقدت عدة جلسات من الحوار بهدف التغلب على العقبات التي تبعت تشكيل الحكومة العاشرة (حكومة حماس) و فرض الحصار عليها إقليمياً ودولياً وإسرائيلياً، فقد تم تشكيل حكومة تقوم على أساس وثيقة الوفاق الوطني، وثيقة الأسرى وما تبعها في اتفاق مكة الذي حصل بعد تدهور الأوضاع وحصول عمليات اقتتال بين الطرفين(صالح،2008، ص 7).

وفي محاولة لقراءة أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الانقسام ما بين قطبي الحركة الوطنية الفلسطينية حركة فتح وحركة حماس، يمكن تحديد هذه الأسباب في النقاط التالية:

1. الخلاف الفكري التاريخي: فحركة حماس تتبنى الأيديولوجية الدينية بينما منظمة التحرير تتبنى النهج العلماني، وهو السبب في عدم دخول حركة حماس لمنظمة التحرير الفلسطينية، مما أدى إلى انقسام نهجي ما بين الطرفين، في حين أن العلمانية في الثقافة السياسية ل م.ت.ف كممارسة لم تعكس سوى التأكيد على التعددية الدينية والفكرية والأيديولوجية والتسامح الفكري، "فهي شملت كل الاتجاهات ولم تلجأ في أي لحظة إلى الدين أو الأسطورة أو الأيديولوجية المقيدة لتبرير ذاتها وتشريع سياساتها"(هلال، 2003).

2. الاختلاف في الميثاق: "كان فوز حماس التي هي خارج منظمة التحرير وخارج النظام السياسي ولها ميثاقها الخاص بها الذي تعتبره بديلاً لميثاق منظمة التحرير؛ هو السبب الرئيسي لوجود تأزم في النظام السياسي خصوصاً بعدما رفضت اللجنة التنفيذية بصفتها الأداة التنفيذية لمنظمة التحرير في 23 آذار/مارس2006م، برنامج الحكومة التي شكلها رئيس الوزراء المكلف إسماعيل

هنية، وهو رفض متوقع لأنه لا يُعقل أن تعترف مرجعية أعلى بمرجعية ادني لا تعترف بها ولا بالقانون الأساسي الذي شرّع الانتخابات، فلأول مرة في تاريخ الأنظمة السياسية الديمقراطية أو البرلمانية، تحدث انتخابات وتتقدم الأغلبية الفائزة ببرنامج حكومي يتعارض مع دستور الدولة وقانونها الأساسي" (أبراش، 2006).

3. غياب الثوابت والمرجعية: "إن المأزق الذي يعيشه النظام السياسي الفلسطيني جذوره التي تعود إلى اللحظة التي ذهب الفلسطينيون فيها إلى الانتخابات التشريعية قبل الاتفاق على ثوابت ومرجعيات مشتركة، ذلك أنه لا يمكن أن يحدث تداول ديمقراطي سلمي على السلطة بين أحزاب سياسية ذات برامج متناقضة"(أبراش، 2006).

4. محاولة حركة حماس تشكيل قوة موازية للسلطة الفلسطينية وتحديدًا في غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي عام 2005 ، وكذلك عدم التوصل لاتفاق بين الطرفين على اقتراح حركة حماس إدارة شؤون القطاع ورفض حركة فتح لوجود السلطة و م.ت.ف كمرجعية عليا، وقد فشلت الحركتين في إدارة الأزمة بالطريقة والأسلوب الديمقراطي مما جعل الأمور تزداد تعقيدًا في ظل غياب الأسلوب الديمقراطي وغياب فكرة قبول الآخر (صالح،2008، ص10).

5. غياب ثقافة الديمقراطية والحوار وتقبل الآخر لدى القيادات الفلسطينية ولدى جميع الأطراف والتي ساهمت في تغذية الانقسام الفلسطيني.

6. عدم استيعاب حركة فتح وصول حركة حماس إلى السلطة، وهي خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ولا تعترف بميثاقها، ولا باتفاق أوسلو المنبثق الذي على أساسه تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية(كيالي،2009، ص15).

7. إعلن الرئيس / محمود عباس في 2006/11/16م مرسوما بإعلان الانتخابات والذي رفضته حركة حماس، وأعلنت الاستنفار وقامت بمسيرات أدت إلى الاحتكاك مع الأجهزة الأمنية وتطورت إلى ما بين المجموعات المسلحة التابعة لحركة فتح والأجهزة الأمنية من جهة، وكتائب القسام والقوة التنفيذية التابعة لحركة حماس من جهة أخرى، وقد شكلت هذه المواجهات بداية المرحلة الأولى من جولات المواجهات بين الطرفين والتي استمرت 52 يوما أسفرت عن مقتل 117 شخصا وإصابة 655 شخصا واستهداف عدد من المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية والخاصة، بلغت 39 مؤسسة منها 15 مؤسسة حكومية و 6 أهلية وواحدة دولية والباقي خاصة. وقد تصاعدت الاشتباكات حتى توقيع اتفاق مكة في شباط 2007 ، وتم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، بتاريخ 2007/7/17م تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية والتي لم تعمر طويلا وتجددت الاشتباكات في بداية شهر أيار ، ولم تصمد الاتفاقيات بين فتح وحماس إلا أيام، وقد تصاعدت حدة الاشتباكات في 2007/6/7 وزاد القتلى والجرحى من الطرفين (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان،2008، ص 7).

يتضح مما تقدم وجود إشكالية وفجوة في العلاقة بين الطرفين أصبحت، تضيق باتجاه ما هو سياسي خاصة بعد التصريحات المتتالية لقيادة حركة حماس بقبول إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي عام 1967 ، كحل مرحلي وهدنة طويلة الأمد وعودة اللاجئين ... وإن مشاركة حركة حماس في الانتخابات البلدية والتشريعية الأخيرة للسلطة التي أسست على اتفاق أوسلو يشير إلى ما سبق. مما يعني اقتراب مطالب حركة حماس من مطالب فتح مع وجود تباين في الأسلوب وأهداف كل منهما. وأخيرًا لا يمكن استثناء عامل آخر لا يقل أهمية عن ما ذكر و هو تأثر الخلافات الفلسطينية بالخلافات العربية والإقليمية، ووقوع الحركتين ضمن دائرة الاستقطاب الإقليمي لكلا الحركتين، ووجود معسكر الاعتدال والممانعة وتأييد كل طرف لأحدهما لعبت دورًا سلبيًا في التأثير واستمرار الخلاف بين الحركتين والتسبب في إطالة أمد الانقسام بين حركتي فتح وحماس.

يعيش المجتمع السياسي الفلسطيني حالة من الانقسام استمرت أكثر من عام؛ رغم كثرة مبادرات المصالحة والوفاق التي طرحتها جهات فلسطينية محلية وأخرى عربية. ولما كانت المخاطر التي تتعرض لها القضية الفلسطينية لا تحتمل استمرار حالة الانقسام، بل تتطلب تحقيق حالة من المصالحة القابلة للاستمرار؛ والقادرة على بناء نظام سياسي فلسطيني يجمع في إطاره كل أطراف العمل السياسي الفلسطيني، وهذا بدوره أثر على العديد من الجوانب فمثلا في الجانب الاجتماعي نرى "إن هذه الحقيقة التاريخية تنطبق وعلى نحو كبير على الواقع الفلسطيني، الذي يعاني من اختلالات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وفكرية، مما جعل المواطن الفلسطيني يشعر بحالة من اليأس وفقدان لمعني الحياة التي يعيشها وهذا ما أكده استطلاع رأي نفذه مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية أفاد بأن النسبة الأكبر من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة تأثرت بشكل واضح بحالة الانقسام حيث أفاد84.6 %من أفراد العينة أن عائلاتهم قد تأثرت بهذا الصراع والانقسام ، في حين أفاد62 % بأن حال الانقسام والصراع الداخلي الفلسطيني تسببت في حدوث مشاكل عائلية داخل أسرهم (رابعة،2011، ص 2).

ورغم كل محطات الحوار بين الطرفين فقد حدث الصدام المسلح بين الطرفين، وحصلت ذروته عندما قامت حركة حماس بالسيطرة العسكرية على قطاع غزة في 2007/6/14 الذي اعتبر إلغاءًا وعودة عن طريق الحوار والديمقراطية كسبيل لحل الخلافات والاختلاف في وجهات النظر، وتمت السيطرة بالقوة العسكرية على كافة مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، والذي ترك أثره على مجمل الحياة العامة لسكان القطاع، وعلى مستقبل القضية الفلسطينية والمشروع الوطني وإقامة الدولة وإنهاء الاحتلال (مصلح،2007، ص 89).

وتم قطع الاتصالات والحوارات بين الطرفين، ووصلت إلى طريق مسدود، حتى تجدده في دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للحوار بين فتح وحماس وبقي الوضع حتى حدوث الحروب الأخيرة

على قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال في تاريخ 2008/12/27 ومازالت الدعوات مستمرة لمواصلة الحوار بين الحركتين لإنهاء حالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تم تجدد الدعوة للحوار بين الطرفين حيث تم عقد حوار في القاهرة ضم 13 فصيلا فلسطينيًا، وبعد 10 أيام تم الاتفاق على تشكيل خمس لجان لمتابعة الحوار حتى صدور الوثيقة المصرية كحل بين هذه الفصائل، وبعد عدد من التحفظات عليها من قبل حركة حماس رغم أن حركة فتح قامت بالتوقيع عليها، ثم التوقيع عليها من قبلها في شهر نيسان / أبريل 2014.

إن الانقسام في الحركة السياسية الفلسطينية ليس جديدًا ووليد الانتخابات الأخيرة ومشاركة حركة حماس بها، وإنما نتيجة تحولات وأحداث محلية وإقليمية ودولية خلال العقدين الماضيين والتي تقاطعت مع الأحداث الراهنة وأدت إلى تزايد في الاحتقان وحدوث الصدام المسلح وحدوث الانقسام بين حركتي فتح وحماس والذي كان له مقدمات ومؤشرات (هلال، 2008، ص 37).

ثانياً: السياسة التركية والانقسام الفلسطيني

الحاضر يؤشر للمستقبل ومعطيات هذا الواقع هي أسس البناء للمستقبل، والواقع الفلسطيني اليومي وضمن معطيات ومتغيرات كثيرة قد يؤدي إلى حدوث العديد من السيناريوهات المستقبلية، وهذه السيناريوهات مرتبطة بمتغيرات فلسطينية داخلية وإقليمية وعالمية، مما يدعو إلى البحث الدقيق والتمحيص في معطيات الحاضر، والارتباطات بين متغيراته بشكل عقلاني، وصولا لاستشراف سيناريوهات مستقبلية قد تحدد شكل ومستقبل القضية الفلسطينية، بما ينعكس على المصلحة الفلسطينية، في ظل حالة الصراع المتعددة الأطراف، والتي تقع القضية الفلسطينية في مركزها.

1. أسس السياسة التركية الجديدة (المشاكل لا صفرية)

منذ نهاية الحرب الباردة وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت تركيا تبحث لنفسها عن دور إقليمي لاسيما بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، حيث اكتسب زعماء الحزب الثقة بالنفس بأنهم قادرين على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا بعد أن انتهى التهديد من الشمال، حيث تعد تركيا العضو في حلف الأطلسي التي وقفت في خط المواجهة ضد الاتحاد السوفيتي.

لقد سعى حزب العدالة والتنمية التركي إلى تقوية روابط تركيا ونفوذها في العالم العربي والإسلامي، وذلك على خلفية النظر إلى العالم الإسلامي ليس كونه مصدر خطر ثقافي وسياسي على العلمانية التركية، بل مكملا مهما للشركاء الغربيين والأطلسيين لتعزيز المصلحة القومية التركية، مما انعكس على الدور التركي الفاعل في القضايا الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، لقد سعت تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية إلى أن تكون الطرف الساعي والمبادر لحل المشكلات والوساطة عبر الحوارات والتعاون مع دول علاقاتها متوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، ومع الغرب بصفة عامة مثل إيران وسوريا وحركة حماس، إضافة إلى توسيع علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي العربي، وتطوير روابط اقتصادية قوية مع الدول العربية، الأمر الذي عزز من مكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط (الغندور، 2011، ص 370:371).

بملاحظة الخلفية الفكرية والسياسية لقادة تركيا الجدد الذين وصلوا لسدة الحكم في مرحلة تحولاتٍ إقليميةٍ ودوليةٍ كبرى، وتتبع السلوك الدبلوماسي التركي فيما يخص القضية الفلسطينية سيمكِّن من فك رموز السياسة الخارجية التركية، وإزالة اللبس الذي اعترى البعض، بفعل عنصر المفاجأة من حجم التحول في الموقف التركي، والذي ميزه التالي: تتبنى السياسة الخارجية التركية الجديدة مبدأ الانفتاح

على جميع دول الجوار الإقليمي، وإيمان تركيا بحق شعوب المنطقة بالعيش بأمن وسلام بما فيهم الشعب الفلسطيني، وتتطلع النخبة السياسية التركية ذات المرجعية الإسلامية لدورٍ تركيٍ محوريٍ في المنطقة، وذلك من خلال الانخراط المباشر في معالجة الملفات الساخنة كجزء أساسي من استحقاقات هذا الدور، ولعل ملف الصراع في فلسطين هو قارورة اختبار لمدى فاعلية ووزن أية قوة ترغب بالقيام بدور بارز.

وتتطلب عودة تركيا للعب دور رئيس في المنطقة إعادة صياغة علاقاتها مع دول الجوار وخصوصًا صاحبة النفوذ، وتلعب الخلفية الأيديولوجية للحزب التركي الحاكم دورًا في صياغة موقفه السياسي، فالخطاب الإسلامي المتعلق بفلسطين والذي تتبناه الحركات السياسية الإسلامية، بما فيها الحركة الإسلامية التركية، لا يشرعن احتلال فلسطين، ويرى فيه قمة العنصرية وجزء من تآمر دولي تقوده الدول العظمى بالتحالف مع الصهيونية لضرب الإسلام واحتلال أرضه (فارس، 2011).

ولكي يكون الدور الإقليمي لتركيا فاعلاً ومؤثراً، فإن الرؤية التركية الجديدة في السياسة الخارجية لابد أن تتركز على أهمية التحول الداخلي لا سيما توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، حيث أتاح الإصلاح الداخلي في تركيا وقدراتها الاقتصادية المتنامية بالبروز كراع للسلام في المناطق المجاورة.

وعلى هذا الأساس فقد أبدي قادة تركيا استعدادهم لأتباع دبلوماسية نشطة في الشرق الأوسط في محاولة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة وصولاً إلى إنهائها من خلال سياسة (التصفير)، أي جعل المشاكل لا صفرية (الشرقاوي: 2013).

وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط لا سيما التطورات اللاحقة وما أفرزته حرب الخليج الثانية وتطورات العملية السلمية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي

في بداية عقد التسعينيات، وحرب احتلال العراق عام 2003، وجدت السياسة التركية نفسها بأنها يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الإقليمي والدولي، وذلك بهدف تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي إعادة تشكيل سياستها حيال عدد من المشاكل الإقليمية.

وفي ظل غياب أي قوى عربية على الساحة الإقليمية، فإن فراغ القوى الإقليمية قد أغرى الدول غير العربية كإيران وتركيا على ملئه، وبسبب طبيعة الخطاب الإيراني وعلاقة إيران المتوترة مع الغرب كان لتركيا حظاً أوفر في مد دورها الإقليمي، لا سيما أنها تسعى إلى منافسة إيران بخلق قاعدة مصالح مشتركة معها. كما لم تتأزم العلاقات الإسرائيلية- التركية إلى حد المواجهة وتصبح عائقاً أمام حكومة أردوغان عند تبنيها موقفاً قوياً وعادلاً أبان العدوان الإسرائيلي على غزة وبعده (الشرقاوي، 2013).

وفيما يخص التنافس التركي على الدور الإقليمي في المنطقة لا بد أن نؤشر بعض الخواص التي تمتلكها تركيا وهي ما يلي (غالي، 2013):

أ. إمكانية القبول التركي لدى جميع دول المنطقة، حيث لا توجد حساسيات للسيطرة السياسية أو العقائدية.

ب. قدرة تركيا وهي الدولة الوحيدة التي بوسعها أن تمنع الدول الأجنبية من التوسع حيال الدول العربية سياسياً وعسكرياً وعقائدياً، ولديها إمكانيات لا تتوفر لدى غيرها من الدول العربية.

ج. عدم منافسة تركيا النظام العربي ولا أية دولة عربية أخرى، وليست لديها حسابات خلافية مع بعض الدول العربية.

د. تناغم الأداء التركي الإقليمي في العلاقات مع الدول العربية مع القضايا العربية المركزية ذات الاهتمام المشترك.

من المعروف أن الخارطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط تتشكل تحت محورين، وهما محور الممانعة ومحور الاعتدال، وتتبادل دول المنطقة مواقعها وفقا لمصالحها في إطار هذين المحورين، وفيما يتعلق بتركيا فهي تمتلك علاقات مع دول من الممكن أن تكون ضمن المحورين، كقطر مثلا والتي تمتلك بدورها علاقات مميزة مع حركة حماس، ومن هنا تبرز أهمية الدور التركي بامتلاكها إمكانية التأثير على حركة حماس فيما يتعلق بقرار المصالحة وإنهاء الانقسام.

2. تركيا والانقسام الفلسطيني

إن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة كانت أحد نتائج الانقسام الفلسطيني، وهذه السيطرة لها نتائجها، في الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية (قطبي الدولة الفلسطينية المستقبلية)، ومن هنا لابد من تتبع الموقف التركي ومعرفة دوافعه وأبعاده، للوصول إلى أهدافه الحقيقية، سواء تلك المرتبطة بالمصلحة التركية، أو تكريس واقع فلسطيني يخدم تلك الأهداف، من خلال دور تركي بارز كمؤثر على الأطراف الفلسطينية مستقبلاً، على اعتبار بأن القضية الفلسطينية محور الإهتمام العربي.

لقد سعت تركيا ومنذ اللحظة الأولي إلى رأب الصدع بين الأخوة الفلسطينيين، وبرز ذلك من خلال المواقف، والمساعي التركية التي بذلت من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية، والتي أظهرت دوراً تركياً فاعلا وبارزاً نابعا من حرص تركيا على المحافظة على سمعة القضية الفلسطينية، وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، والحفاظ على نسيجه الاجتماعي من أجل حماية المشروع الوطني الفلسطيني، وتمكين السلطة الفلسطينية من الصمود وانجاح مساعيها في إقامة الدولة الفلسطينية، وذلك بتأكيد رئيس الوزراء التركي أردوغان خلال اتصاله مع رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة

(إسماعيل هنية) بالقول: "نحن في تركيا جاهزون للتحرك من أجل رأب الصدع بينكم، واعادة الوحدة إلى صفوفكم... إننا نتألم من رؤية نزيف الدم بين الإخوة الفلسطينيين، وان هذا الانقسام يضعف مواقفكم، ويضر بمصلحة الشعب الفلسطيني.. إن هذا الموقف يضر بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة... إن تحقيق المصالحة الفلسطينية أمر واجب ومسؤولية". أما الرئيس التركي (عبد الله غول) فقال "إن تركيا تعتبر القضية الفلسطينية والقدس خاصة قضية الشعب التركي، وأنها تشكل هما كبيرا لهم، وأن الانقسام الفلسطيني ألحق الضرر الكبير بالشعب الفلسطيني وسمعته(حسان، 2012، ص 58).

كما لعبت تركيا دوراً مهماً في عملية المصالحة الفلسطينية، وان لم يرتقي هذا الدور إلى حد إنجاز المصالحة الوطنية، إن تركيا قادرة من خلال العلاقات الجيدة مع طرفي الخلاف الفلسطيني ، ومن خلال حضورها العربي والإقليمي على لعب دور أكبر في عملية المصالحة بهدف إنجازه، وفرض المصالحة الوطنية على جميع الأطراف.

فتركيا تعتقد أن حركة حماس يجب أن تشارك في العملية السياسية، وهذا مرتبط باستمرار وقف النار مع إسرائيل، ثم بالمصالحة بين الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) وحماس، وتركيا تعمل علي هذا الخط وهي على مسافة واحدة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومن حركة حماس (نور الدين، صحيفة السفير، 2009).

لقد أظهر حزب العدالة والتنمية التركي اهتماما أكبر بالقضية الفلسطينية مقارنة مع الأحزاب التركية الأخرى، وتصاعد هذا الاهتمام عام 2006 حين تواصلت تركيا مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في نفس العام، حيث كانت من أولى الدول التي استقبلت خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وخلال 2007 انتهجت تركيا سياسة متوازنة إزاء الملف

العربي – الإسرائيلي، حيث أنها قامت بالوساطة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عبر الاجتماع بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريس، والسماح للأخير بالتحدث أم البرلمان التركي، ليكون أول رئيس إسرائيلي يتحدث أمام برلمان دولة مسلمة (الغندور، 2011، ص 375).

إنَّ فهم أبعاد وحدود الموقف التركي من القضية الفلسطينية، ومدى قدرته على إحداث اختراق إيجابي يسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ورفع الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني منذ عشرات السنين؛ يتطلب قراءة واعية للقواعد العامة التي تحكم السياسة التركية الخارجية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأننا لا يمكن أن نعزل هذا الموقف عن باقي المواقف الأخرى المتعلقة بالقضايا الملتهبة؛ مثل: العراق ولبنان وغيرهما. كما أننا لا يمكن أن نغفل جملة التحولات التي طرأت على المشهدين الإقليمي والدولي خلال السنوات القليلة الماضية والتي أدت إلى عملية فرز جديدة لمواقف وأدوار دول المنطقة والحركات السياسية الفاعلة فيها (فارس، 2011).

هناك حقيقة لا يمكن تجاوزها في تحليل الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية، وهي إن انفتاح تركيا على القضية الفلسطينية لم يكن يوماً، ولا حتى في عهد حزب العدالة والتنمية، على حساب الاعتراف بوجود دولة إسرائيل، فمع أن تركيا تبنّت في مواقفها القرارات الدولية ومبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية و قطاع غزة والجزء الشرقي من مدينة القدس، والاتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين، ووقفت ضد أي تغيير حول الجزء الشرقي من القدس، وكذلك ضد الاستيطان في الضفة الغربية، فإن موقف أي طرف تركي لم يصل إلى حد التشكيك في وجود الكيان الإسرائيلي (أبو مطلق، 2010، ص 92).

أثار اهتمام تركيا بحركة حماس حساسيات عربية ومصرية بالذات، وخصوصاً أن القاهرة ترى في الدور التركي المؤيد للحركة تعزيزاً للنزعة الإسلامية التي يمثلها الإخوان المسلمون في مصر، وهو ما ترفضه السلطات المصرية جملة وتفصيلاً، وتعتبره تدخلاً في شأن مصري حساس.

إن التباين السياسي بين تركيا وما يسمى بالقوى العربية "المعتدلة" – مصر، الأردن، السعودية – عامل مهم في عدم تسهيل الدور التركي، وعدم توظيفه في خدمة القضية الفلسطينية، إلا أن علاقات تركيا الجيدة مع قوى ما يسمى "بالممانعة" – سوريا، قطر، إيران – أوجد ثقة بالدور التركي، فذهبت هذه القوى تصغي إلى ما قد يحمله من نصائح في تجاه تحقيق التسوية مع إسرائيل (أبو مطلق، 2010، ص 93:92).

لا ريب أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عامي 2008 – 2009 قد كشف عن توجه تركي نحو الجنوب، الأمر الذي منحها فرصة التدخل المباشر على خط إقليمي ساخن يمنحها فرصة الدور الفاعل في الساحة الإقليمية، ويمكنها من محاولة حل الكثير من قضايا المنطقة العالقة مع الكثير من اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين، باعتبار غزة نقطة انطلاق نحو القضية الفلسطينية والملفات العالقة الأخرى في منطقة الشرق الأوسط (تركي،2013).

وقد لاقى موقف أردوغان الجريء إزاء العدوان الإسرائيلي على غزة دعماً شعبياً كبيراً لدى الشعب التركي، وتعاطفاً قوياً من أوساط الشعوب العربية باعتباره موقفاً فريداً وعادلاً لم يكن بوسع رئيس أي دولة عربية أو إسلامية أن يتخذه في ظل الوضع العربي والصمت الدولي القائم.

ولا يقتصر دور تركيا في المشاركة لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وإنما يشمل دورها في الملفات الداخلية الفلسطينية، من خلال تصريحات القادة الأتراك في ضرورة إنهاء الخلاف الفلسطيني– الفلسطيني وتحقيق الاستقرار. وبناءً عليه فإن القرار التركي تبني الرأي الوسطي في إنهاء

حالة الانقسام الفلسطيني، حيث تعاملت مع رؤية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كافة وعلى رأسها حركة فتح بقيادة الرئيس محمود عباس لانهاء حالة الإنقسام، وفي المقابل تعاملت مع رؤية حركة حماس فقط، ولم تمارس أي دور من الضغط على حركة حماس للتنازل لو بالشيئ البسيط.

تنطلق تركيا في رؤيتها وقبولها لحركة حماس من خلال عدة اعتبارات لعل أهمها:

إن تركيا لا تعتبر حركة حماس "إرهابية"، هذا ما أكد عليه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان من خلال إبلاغه الولايات، بأن تركيا لا تقبل أن تصنف حركة حماس على أنها حركة "إرهابية"، واعتبرها "حركة مقاومة تدافع عن أراضيها، وأن أعضائها معتقلون في السجون الإسرائيلية، مع أنهم فازوا بانتخابات ديمقراطية وحرموا من حقهم في الحكم" (حسان، 2012، ص 54).

كما وترى تركيا ضرورة إعطاء حركة حماس نفس الفرصة التي حصلت عليها حركة فتح ومنظمة التحرير وياسر عرفات، حيث كانت إسرائيل تعتبرهم "إرهابيين"، وأكد على ذلك أردوغان بقوله" قالوا بالأمس إن ياسر عرفات إرهابي، نفس ياسر عرفات فيما بعد أعطوه جائزة نوبل للسلام. كما وتنطلق تركيا بتعاملها مع حركة حماس من خلال أسلوب الحوار السياسي، وضرورة التواصل معها من أجل الوصول إلى فهم مواقفها حتى تستطيع تركيا أن تقدم المساعدة، وهذا لا يعني أن تركيا توافق على كل ما تقوم به حركة حماس (منصور،2011).

وتعتبر تركيا أن حركة حماس شرعية جاءت بانتخابات ديمقراطية ونزيهة، حيث عبر عن ذلك وزير الخارجية التركي علي باباجان (Ali Babajan) بالقول:" حصلت حماس على 60% من أصوات الناخبين، و من المستحيل تجاهل هذه القاعدة (حسان، 2012، ص 54).

وتستند تركيا في قبولها لحركة حماس بإعلان الحركة عن احترامها لما وقعته منظمة التحرير الفلسطينية من اتفاقيات والمبادرة العربية للسلام، حيث ترى تركيا أن الدول الإقليمية والدولية لو أدركت

ذلك لأمكن قيام دولة فلسطينية بحدود عام 1967. وترى تركيا أنه من الضروري إشراك حركة حماس بالعملية السلمية، حتى لو لم تفز بالانتخابات، انطلاقًا من ضرورة إشراك جميع القوى الفاعلة لتحقيق الأمن والاستقرار، على اعتبار أن حركة حماس من أبرز القوى الفاعلة في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط، هذا ما أكد عليه رئيس الوزراء التركي أردوغان من خلال إبلاغه رئيس الرباعية الدولية توني بلير حين قال: "بأن الطاولة التي لا تجلس عليها حماس لن يخرج منها أي سلام (منصور، 2011، ص 87).

إن هذا التغيير إنما يهدف إلى إصلاح أخطاء الماضي وتلافيها، ناهيك عن العوامل الأساسية التي لعبت دوراً في هذا التغيير، سواء على صعيد السياسة العالمية أو السياسية الوطنية التركية أو على السياسات الإقليمية في المنطقة . لذلك كانت تركيا تبذل جهوداً حثيثة في عام 1968 وبكل الوسائل لضمان المساندة الخارجية لها. وقد لوحظ في جميع البيانات المشتركة الصادرة في ختام الزيارات المتبادلة بين تركيا والدول الأخرى وجود تأكيد للأسس المشار إليها أعلاه حول إسرائيل. إذ ليس باستطاعة تركيا التوازن في العلاقة ما بين الدول العربية وإسرائيل في وقت واحد وهذا ما كانت تركيا تحاول القيام به، فتركيا لم يكن لها موقف معلن وواضح من القضية الفلسطينية التي كانت بالنسبة لها مجرد صراع دولي.

كما يمكن القول إن أبرز ما يميز المواقف التركية بشأن القرارات الدولية حول فلسطين، هو مراعاتها للإجماع الإسلامي حتى وإن كان يتعارض أحياناً مع تطلعات و مبادئ السياسة الخارجية التركية .إلا أن تركيا انتقصت من خلال دورها في المؤتمرات الإسلامية إذ مكنها هذا الدور من إحراز الدعم من قبل ممثلو الدول المشاركة، هذا فضلاً عن إنها قد مثلت تياراً معتدلاً في صياغة سياسات المؤتمرات الإسلامية.

المبحث الثاني: الدور التركي تجاه قطاع غزة في ظل الانقسام

لم يقتصر الدعم الذي أبدته تركيا تجاه الفلسطينيين في قطاع غزة على الجانب السياسي، بل تعدَّاه إلى الدَّعم الإنساني، مِن خِلال افتتاح أفرع لمؤسسات الإغاثة التركية في غزة؛ منها: جمعية "ياردملي" في غزة(مركز الزيتونة للدراسات، 2010: 52).

وفي تاريخ 27 كانون الأول / ديسمبر 2008، أشعلت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة في وقت كانت فيه معظم الفصائل الفلسطينية هناك ملتزمة بالتهدئة، وبعضها في طريقه إلى الالتزام بها، فجاء العدوان الإسرائيلي لينسف تلك الالتزامات، وأعادت المنطقة إلى أعلى درجات التسخين العسكري. ونظراً للتفاوت الحاد في التوازن والتكافؤ في القدرة العسكرية بين الجيش الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية في القطاع كانت نتائج العدوان مروعة ومفزعة، حيث ذهب ضحيتها ألف وخمسمائة شهيداً، وخمسة الآف جريح عدد كبير منهم من الأطفال والنساء، كما خلفت الآلاف من ذوي الإعاقات الدائمة، فضلاً عن تدمير آلاف المنازل والأحياء السكنية، والمراكز الحكومية والمدارس والجامعات ودور العبادة من مساجد وكنائس، ومباني ومؤسسات حكومية ودولية بما في ذلك مقر هيئة الأمم المتحدة، وقد استعملت إسرائيل في ذلك كل ما تملكه من أسلحة بما فيها الأسلحة المحرمة دولياً، كما اعتمدت كل أساليب القتل دون مراعاة قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني الذي يلزم المتحاربين بقواعد معينة من شأنها عدم استهداف المدنيين، ودور العبادة، ومعاهد التعليم، والمنازل السكنية، والتجمعات المدنية (الرملاوي، 2009، ص4).

وهنا أظهر الموقف التركي من عدوان غزة تحولاً في السياسة التركية بجعلها سياسة مبادرة وفاعلة ومؤثرة وصاحبة رؤية مستقلة، خاصة في ظل تحالفها مع إسرائيل والولايات المتحدة، وبالتالي نجد أن الموقف التركي جاء مغايرًا تمامًا للموقف الأمريكي، وتميز بموقف مستقل ورؤية واضحة في التعامل

مع عدوان غزة، وهذا ما أكد عليه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بقوله "إن بلاده لن تدير ظهرها لما يحدث لغزة وأطفالها، ولن تبقى صامته ومكتوفة الأيدي على عدم تحقيق العدالة (مركز الزيتونة للدراسات، 2010، ص 62).

وظهر موقف تركيا جليا من خلال تصريحات رئيس الوزراء أردوغان بقوله" أن العدوان على غزة إهانة لتركيا"، وهنا شعرت تركيا بالإهانة وعدم الاحترام من قبل إسرائيل، خاصة أن الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة جاء بعد أيام من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت (Olmert Ehud) إلى تركيا، ولم يكن هناك أي مؤشرات على نية إسرائيل للقيام بالحرب، على العكس تمامًا ناقشت مع تركيا دورها الوسيط في المفاوضات مع سوريا (حسان،2012: 64).

وصعدت تركيا من مواقفها إلى أبعد من ذلك حيث وصلت إلى حد وصف العدوان الإسرائيلي بأنها "جريمة ضد الإنسانية"، أما وزير العدل التركي محمد علي شاهين قليل أن نوصف ممارسات إسرائيل بالمجازر... إن إسرائيل هي المحرضة الأولى للإرهاب العالمي" حتى إن نائب رئيس حزب العدالة والتنمية في تركيا بولنت كديكل (Kdekl Bulent)يشبه أيهود اولمرت بالرئيس الأمريكي جورج بوش (George W. Bush) عندما ضربه صحفي عراقي بالحذاء حينما قال" إن رئيس وزراء إسرائيل أيهود اولمرت الذي صم إذنيه عن نداءات العالم الداعية إلى وقف العدوان على غزة" بات يستحق إن ينال زوجًا من الأحذية مثل الحذاء الذي ناله الرئيس الأميركي جورج بوش في بغداد (مركز الزيتونة للدراسات، 2010: 64).

وتوالت التصريحات التركية حول العدوان الإسرائيلي على غزة وقامت بجهود دبلوماسية وخطوات عملية ومكثفة على كافة الأصعدة العربية والإقليمية والدولية، من أجل وقف العدوان في عام 2012 على غزة، فقد بادرت تركيا بالقيام بالعديد من اللقاءات والاجتماعات مع الدول العربية حتى أنها

حاولت توحيد الموقف العربي المنقسم من أجل العمل على وقف العدوان، وطرحت مبادرة تركية من أجل وقف إطلاق النار، حيث وافقت حركة حماس على التهدئة في 18 كانون الثاني/يناير 2009م بناء على طلب تركيا حسبما يقول مستشار رئيس الحكومة التركية آنذاك أحمد داوود أوغلو (حسان،2012، ص 65).

على الصعيد العربي، قام رئيس الوزراء التركي أردوغان بجولات مكثفة في العواصم العربية مثل السعودية ومصر والأردن وسوريا، كما التقى مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وذلك سعيًا من أجل وقف إطلاق النار، ولكن لم تسفر هذه الجهود عن أي نتائج إيجابية، علاوة على ذلك نظمت تركيا اجتماعًا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المملكة العربية السعودية وانتهى بالدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، ولكن وبقراءة مغايرة يمكن القول أن الموقف التركي السابق قد يكون منطلقا من اجل الحفاظ على وجود حركة حماس في قطاع غزة الشريك الأيديولوجي لحزب العدالة والتنمية التركي.

أما دولياً، فقد تجلت الجهود التركية بدعوة رئيس الحكومة التركية أردوغان المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف عملية وعاجلة لوقف العدوان الإسرائيلي ومساعدة الشعب الفلسطيني، وعبر عن ذلك بقوله: "أناشد العالم أجمع، لا تغلقوا أعينكم أمام هذه الوحشية، ولا تكونوا متفرجين على هذه المذبحة لأن من سيظل صامتًا سيصبح طرفًا في هذا العار"، وترجمة لذلك عملت تركيا من أجل إصدار قرار مجلس الأمن رقم(1860) والذي دعا إلى وقف إطلاق النار فورًا، إضافة إلى ذلك حملت تركيا مجلس الأمن الدولي مسؤولية استمرار الجرائم على قطاع غزة من خلال ما قاله أردوغان: "إن على المنظمة الدولية أن تثبت التزامها العملي بالدفاع عن الأمن والسلام"، كذلك دعا إلى سحب عضوية إسرائيل من الأمم المتحدة بسبب تجاهلها المطالب الدولية لوقف الهجوم على غزة (مركز الزيتونة للدراسات، 2010، ص 65).

بالإضافة إلى ذلك، قامت تركيا ممثلة برئيس وزرائها بالرد على محاولات بعض وسائل الإعلام العالمية التي تبرر ما تقوم به إسرائيل وتنتقد تصريحاته حيث قال" إن هذه التعابير ليست أكثر شدة من القنابل الفسفورية وقذائف المدفعية... إن وسائل الإعلام تلك مدعومة من اليهود والمنظمات اليهودية في العالم (مركز الزيتونة للدراسات، 2010، ص 65).

وبناء على تلك المواقف، يمكن القول إن الموقف التركي تجاه إسرائيل كان واضحًا وحاسمًا ولا لبس فيه، تجلى ذلك من خلال عدم استقبال أي مبعوث إسرائيلي في تركيا إلا من أجل وقف إطلاق النار؛ فقد قال وزير الخارجية التركي علي باباجان لنظيرته الإسرائيلية تسيبي ليفني: "أبوابنا مفتوحة ولكن عليك أن تتحدثي عن شروط وقف النار إذا أردت المجيء إلى تركيا...لا تأتي إلى تركيا كي تظهري أن لديك علاقات جيدة معنا، تعالي إذا أردت الحديث عن شروط وقف النار"ولعل هذا يفسر الموقف التركي الحاسم من حرب غزة والذي يفوق في مضمونه وحدته موقف أي دولة عربية معارضة للعدوان (حسان،2012، ص 65).

وفي قراءة لبنود المبادرة التركية نجد أن فيها توازن وشمولية في طرح الحلول خاصة، أنها تشمل حلولا عسكرية وسياسية وإنسانية، فيما يتعلق بالحل العسكري، إذ تدعو المبادرة إلى وقف فوري لإطلاق النار، أي وقف الأعمال العسكرية فورًا واستعادة التهدئة. ولتثبيت السلام والأمن والحفاظ على التهدئة تقترح المبادرة نشر قوات حفظ سلام دولية، ولضمان استمراريتها تدعو المبادرة التركية إلى فتح المعابر، وإنهاء الحصار، وإدخال المساعدات الإنسانية، كل ذلك من أجل حماية الفلسطينيين وتثبيتهم في قطاع غزة (تقرير معلومات ، فلسطين والقضية "17").

لقد كان الموقف التركي الشعبي أكثر فاعلية في رفض الحصار، والعمل على كسره ولقد أصبحت تركيا مسرحاً للعديد من النشاطات، والفعاليات الإسلامية، المساندة للشعب الفلسطيني، فعلى سبيل

المثال نظم الأتراك وبتأييد رسمي علني العديد من الفعاليات المناصرة للفلسطينيين، والمؤيدة لرفع الحصار عن غزة من بينها مظاهرات، ومهرجانات، وجمع تبرعات، وإرسال مساعدات... الخ، إضافة إلى ذلك، جرت العديد من الفعاليات من أجل مقاطعة المنتجات الصهيونية والأمريكية، حيث أعلن اتحاد الجمعيات الزراعية التركي عن البدء بتنفيذ قرار حظر استيراد البذور الزراعية من إسرائيل؛ ففي بيان صدر عن جمعية الدفاع عن المظلومين، وكذلك بيان آخر صدر عن اتحاد الدفاع عن المستهلكين، يؤكدان على أن شراء هذه البضائع يؤدي إلى مزيد من أعمال القتل والإبادة للشعب الفلسطيني لقد أثنى السفير الفلسطيني في تركيا نبيل معروف على هذا الدعم والتضامن التركي القوي للشعب الفلسطيني بقوله" إن الحكومة التركية الحالية والشعب التركي بشكل عام لديه درجة التزام عالية جدًا إزاء القضية الفلسطينية، لدرجة قد تصل إلى التزام الأتراك بفلسطين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم، فهم يناصرونها كحق، إن الأتراك على صعيد الموقف السياسي بشكل عام عندهم التأييد الواسع والالتزام الكامل بالقضية الفلسطينية، وقد تم ترجمة ذلك في كثير من المواقف (مركز الزيتونة للدراسات، 2010، ص 48).

نخلص القول إلى أن: السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل الانقسام الفلسطيني الداخلي أخدت بعدين:

البعد الأول: ويتمثل في التوجه السياسي التركي تجاه حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، والتي اتضح موقفها من خلال سعي الساسة الأتراك للتوسط ما بين طرفي الانقسام، لإعادة الوحدة للصف الفلسطيني وإنهاء حالة الانقسام، وذلك لا يعني أن تركيا من خلال تحركها السياسي ليس لها أهداف وطنية، فهي لو استطاعت أن تنجح في إنهاء الانقسام ورأب الصدع ما بين الطرفين، استطاعت أن تحقق مزيداً من النجاحات في السياسة التركية الإقليمية العربية، وتثبت نفسها على حساب الدول

العربية الفاعلة أو دول القلب وخصوصاً مصر، وبذلك هي أصبحت لاعب أساسي ويمكن القول وحيد في ظل دورها في القضية الفلسطينية ذات التأثير الكبير على المنطقة العربية بأكملها.

البعد الثاني: ويتمثل في المساعدات للأراضي الفلسطينية، والتي انقسمت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب أنها توزعت على العديد من القطاعات كالتعليم والصحة والبنية التحتية والمياه وكفالة الأيتام وكفالة الطلبة والأفراح الجماعية والكابونات أو الطرود الغذائية أو الأدوات المنزلية وغيرها، وبذلك فإن الملاحظ من هذه المساعدات والتي تم توضيحها في الفصل السابق، بأنها مساعدات إغاثية للشعب الفلسطيني خصوصاً أهالي قطاع غزة لتعينه على الوضع السياسي الذي يعاني منه منذ سنوات والمتمثل في حالة الحصار المستمر والخانق على قطاع غزة.

في ضوء ذلك يمكن القول بأن المساعدات التركية وإن كانت ذات طابع إغاثي إنساني فهي استطاعت أن تخفف من حجم الأعباء الملقاة على كاهل حركة حماس وحكومتها في قطاع غزة، وبذلك أوجدت مساحة لدى حركة حماس للمماطلة في إنهاء الانقسام، ولا نعني بذلك بأن المساعدات الشعبية أو الرسمية التركية كانت تهدف إلى إطالة عمر الانقسام بقدر ما كانت تسعى إلى التخفيف عن معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

كما أنه يمكن القول بأن مساعدات تركيا التي خففت بها عن حركة حماس والأعباء المناطة بها، قد تمكنها من لعب دور الوسيط ما بينها وبين رام الله لإنهاء حالة الانقسام، في ظل التقارب ما بين الطرفين من خلال المساعدات، وبذلك تكون تركيا قد استطاعت أن تثبت نفسها كلاعب أساسي على المستوى الإقليمي والعربي والدولي.

سيناريوهات مستقبلية للواقع السياسي الفلسطيني في ظل المساعدات التركية

هنالك أكثر من سيناريو متوقع لما سيأتي على الساحة الفلسطينية، وقد تكون المصالحة الحقيقية والشاملة هي إحدى هذه السيناريوهات، وفيما سيلي سنحاول استجلاء ثلاثة سيناريوهات محتملة في الفترة القادمة:

السيناريو الأول:

سعي تركيا لإتمام المصالحة الفلسطينية الداخلية موظفة في ذلك قدراتها المادية في دعم الفلسطينيين، وقدراتها الدبلوماسية والإدارية في الحكم، من خلال جمع الطرفين للاتفاق على قواعد الإجماع والثوابت التي يجب أن يُبنى عليها النظام السياسي الفلسطيني، بحيث يتأسس نظام سياسي فلسطيني مستوعب لكل القوى والتغيرات الجديدة التي حدثت على الساحة الفلسطينية، وقادراً على التعامل مع التحديات والفرص التي تحيط بالشعب الفلسطيني في اللحظة الراهنة. وهذا يتطلب مصارحة فلسطينية داخلية، وإعادة بناء م ت ف، وإصلاح السلطة، والتحلل من هيمنة الاحتلال والتنسيق الأمني معه، والتخلص من ارتباط السلطة بالمساعدات الدولية، واعتماد خيار المقاومة لمواجهة الاحتلال، وحتى ينجح هذا السيناريو لا بد من توفر بيئة عربية داعمة ومساندة (خلف، 2013، ص 85).

ويبدو أن هذا السيناريو غير قابل للتحقق لأن عوامل دعمه وإسناده وإيجاده على أرض الواقع، والمذكورة أعلاه غير متوفرة.

لكن مزيداً من العمل والنشاط والضغط يمكن أن يجعل هذا السيناريو ممكن التحقق خاصة إذا برزت قوى ضاغطة تعمل على:

- إقناع الطرفين بضرورة تهيئة الأجواء للحوار والابتعاد عن التحريض والاعتقال السياسي.

- التركيز على ربط وتوحيد وبناء الثقة ما أمكن وبالتدريج بين الوزارات المختلفة في الضفة وغزة.

- عدم التسرع في السعي لتشكيل حكومة جديدة أو إجراء انتخابات أخرى، وإنما العمل على منع ما هو قائم من أشكال وهياكل إدارية من التغول والظلم.

السيناريو الثاني:

محاولة تركيا إقناع حركة حماس بالتنازل عن السلطة وبقاءها قوة مقاومة ومنح السلطة للرئيس أبو مازن، مع استمرار تركيا في دعم السلطة وحركة حماس بكافة الطرق والوسائل المادية وغير المادية، بدون خروج حركة حماس من المشهد السياسي، بل بقاؤها كقدرة منع وإعاقة أي خطوات تراها تفريطية أو نهج الفساد في السلطة، وهذا سيناريو ممكن إذا اقتنعت به كل من حماس وفتح، وهو أكثر الاحتمالات حظاً في التطبيق، لأن السلطة هي الخيار القائم إلى جانب المنظمة، والسلطة والمنظمة معترف بهما من قبل العرب والغرب، وإمكانية إيجاد بديل أمر مستبعد في اللحظة الراهنة، وهذه السلطة لا يمكن لها أن تعمل وفق الآليات القائمة إلا إذا قادها مؤسسوها وأصحاب مشروعها، لذلك يمكن أن يكون منطقياً أن تُعاد السلطة إلى هؤلاء بحيث تتأكد حماس من القدرة على إعاقة أية خطوات تراها تفريطية في مجال السياسة، وبحيث تحتفظ حماس بسلاح المقاومة وإمكانياتها، وبالتالي تستطيع منع أي خطوات أمنية سلبية أو فلتان وفوضى.

لكن هذا السيناريو يصعب تطبيقه بسبب عدم توفر القناعات بشأنه لدى كل من حماس وفتح، إضافة إلى انطوائه على احتمالات التفجير في أي لحظة بسبب توفر السلاح مع أكثر من جهة في مناطق السلطة، واحتفاظ جميع الأطراف بقوتها.

ويمكن لحظوظ هذا السيناريو أن تزداد إذا اقتنعت الأطراف بأن حل الدولتين قد فشل، وأن هدف الكفاح الفلسطيني يجب أن يصبح تحقيق الاستقلال، وليس إقامة الدولة، وبناءً عليه يجب نزع الصبغة السياسية للسلطة، وتحويلها إلى سلطة إدارية صرفة، والاتفاق على قيادة وطنية مشتركة تقود كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والتحرير والاستقلال.

السيناريو الثالث:

استمرار تركيا بدعم الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة، للمحافظة على عوامل الصمود والبقاء، بدون التدخل في الملف الفلسطيني الداخلي، ويبدو أن الواقع الفلسطيني سيستمر في التدحرج إلى أن يتغلّب أحد الطرفين على الطرف الآخر، وربما يكون هذا السيناريو هو الأكثر احتمالاً على ضوء المعطيات الحالية، فالفيتو الأمريكي الإسرائيلي على المصالحة لا زال على حاله، والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تشعر بالاطمئنان إلى مكانتها بسبب ضعف حماس العسكري في الضفة، واستمرار الملاحقة الأمنية، وتتصرف السلطة في رام الله على أن الوضع القائم في غزة غير قابل للاستمرار بسبب المشاكل الاقتصادية والعزلة السياسية المفروضة على حماس. ومن ناحية حماس فإنها تشعر بالانتصار لأنها تغلبت على كل العراقيل التي وُضعت في طريقها، وتعتقد أنها قادرة على المواصلة، وأن الصمود سيكسر الحصار، وأن هذا سيُحسّن من شروطها في أي حوار قادم (خلف ،2013، ص 86).

وبسبب طبيعة الانقسام الجغرافي بين غزة والضفة، وهيمنة الاحتلال على أراضي الضفة، فإن حماس لن تتمكن من التغلب على فتح في الضفة، كما أن طبيعة تنظيم فتح والمشاكل التي يعاني منها لن تُمكنه من استعادة مكانة حركة فتح في قطاع غزة، وبناءً عليه يُرجح أن يبق الوضع الحالي

مستمراً ما لم تتدخل قوى كبرى لتغييره، ولا يظهر أن هنالك أي طرف قوي وكبير يمتلك الرغبة والقناعة والمصلحة لتغيير الواقع في قطاع غزة والضفة الغربية.

السيناريو الرابع :

محاولة تركيا تشكيل جبهة تركية عربية لإنهاء حالة الانقسام بالضغط على كلا الطرفين، وهذا السيناريو بعيد جداً في ظل الفجوات المتباعدة ما بين تركيا والدول العربية بعد الربيع العربي والمواقف المتباينة منه.

الخلاصة

اتسم الموقف التركي من الانقسام الفلسطيني بعدم الوضوح، فعلى المستوى الاقتصادي نجد هناك نوعا من التوازن بين قطاع غزة والضفة الغربية، ولكن مع الانتباه بأن المساعدات المقدمة إلى قطاع غزة كانت تتجاوز السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وتتعامل مباشرة مع حكومة حماس في قطاع غزة، ولو أردنا الرجوع إلى الأحداث لوجدنا أن هذه الحكومة قد تمت إقالتها بقرار رئاسي أثر أحداث قطاع غزة في العام 2007، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال توجيه الدعم سياسيا إلى غزة وحركة حماس، وهذا يتوافق مع الرؤية السياسية التركية والتي تم تفصيلها في هذا الفصل، ولكن رغم هذا الدور التركي الداعم لحركة حماس، إلا انه ظل محافظا على علاقاته الإستراتيجية مع إسرائيل، وكما يقولون كانت هناك خلافات في التفاصيل ولكن الأسس والقواعد لم تتعرض لتغيير مركزي يمكن البناء عليه.

وبالعودة إلى محاولات إنهاء الانقسام الفلسطيني، وبعد السرد للمفاوضات ومرورها صعودا وهبوطا، وفي كل جولة يوصلون الجمهور بان الوحدة الوطنية والمصالحة وصلت نهايتها ويبدأ التفاؤل الشعبي وفجأة وبدون سبب تتوقف المفاوضات من طرف واحد ويقوم الناطقون بتصريحات وتبريرات غير واضحة وغير مفهومة، وينفون ما تم التوصل إليه أو ما صرح به مسئولهم، إن هذه الحالة المتكررة والخلاف الظاهر بين قيادة حماس في غزة وبين رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل يلقي ظلاله دائما على نتائج المفاوضات، إن هذا الوضع دعم رأي المتشائمين في النتائج الأخيرة للمصالحة، وبدا يتغلب الرأي الذي يقول بان ما يجري هو إدارة الصراع أو الأزمة وليس حلها.

لان هذا الوضع الفلسطيني مرتبط بالوضع الإقليمي وخاصة ما يجري في مصر وسوريا وإيران، وهل وضع المنطقة الداخلي يتجه للتهدئة والمصالحة، وإعادة الاستقرار لهذه الدول أم تتجه نحو حرب في المنطقة؟، وهل ما يجري في المنطقة هو إعادة رسم الخارطة الجغرافية من جديد على غرار سايكس– بيكو؟، وهل ستظهر فيه الدولة الفلسطينية على الخارطة الجغرافية؟ أم الدخول في صراع طويل آخر؟، إن المصالحة والوحدة الفلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمعترف بها دوليا وعربيا ، أم سيبقى ضمن الانشقاق ومحاولة إيجاد ممثلين اثنين للشعب أو كحد أدنى كيانين في ظل وحدة من نوع ما. علما بان هناك بعض الدول العربية تساند وتدعم هذا الانقسام وتحاول تثبيته سياسيا وجغرافيا على المستوى العربي والدولي.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- بعد الانتخابات التشريعية عام 2006م، وفوز حركة حماس حدثت تغيرات كبيرة في الخارطة السياسية الفلسطينية، نجمت فيما بعد عن استيلاء حركة حماس على السلطة في غزة بالقوة، وحدوث الانقسام السياسي بين شطري الوطن.

- ساهمت المساعدات التركية في التخفيف من حجم الأعباء الملقاة على كاهل حركة حماس، حيث كانت المساعدات تتجه بجانب إغاثي وبناء بنية تحتية ومشاريع مجتمعية أساسية تتمثل وإحداث التنمية فلسطينية، استطاعت حركة حماس أن توظفها في إدارة الانقسام مع رام الله.

- توصلت الدراسة إلى أن تركيا وجدت حالة من التوازن في العلاقات التركية بين كل من إسرائيل والفلسطينيين، حيث برز هذا التوازن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، كما تبين مدي ميل تلك العلاقات لصالح التعاطف مع القضية الفلسطينية، كما أدي وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم إلى تغيير النظرة التركية عن المقاومة الفلسطينية، واعتبارها حق مشروع للشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه، ولكن في الخلاف على قضية الحصار الإسرائيلي لغزة وقضية سفينة مرمرة فإن الفرضية الثالثة للبحث والتي تنص " في ظل علاقتها المتميزة مع إسرائيل يجعلها وسيطاً محتملاً للعب دوراً إيجابياً في ظل الصراع الفلسطيني –الفلسطيني، والفلسطيني الإسرائيلي "تظل غير مثبته بشكل كبير في ضوء الاحتمالات المتغيرة في المنطقة.

- حاولت تركيا أن تجعل من نفسها لاعباً أساسياً في المنطقة من خلال المحافظة على علاقتها ومصالحها مع المنطقة العربية " فقد اتضح أهمية الدور الذي قامت به الدولة التركية، ومدى تأثيره في

السياسة الداخلية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة، حيث برز الالتزام التركي من الناحية الدبلوماسية علـى أكثـر مـن ملـف فلسـطيني داخلـي، حيـث أدت الحكومـة التركيـة جهـدا هامـاً فـي إطـار تحقيـق المصالحة الفلسطينية.

- عملت الحكومة التركية على تحقيق تنمية سياسية واقتصادية شاملة من أجل تعزيز الصمود الفلسطيني في المنطقة في ظل الصراع الداخلي" حيث تبين الدراسة أن المساعدات التي قدمتها تركيا تنسجم مع خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وتراعي الحاجات والأولويات التنموية الفلسطينية، ولم يكن هناك أية أهداف أو شروط مرتبطة بتقديمها، هذا ما تجلى من خلال استمرار تقديم الدعم وزيادته بعد تولي حركة حماس الحكم، وخلال حرب وحصار غزة.

- فتحت تركيا سياستها محتوية طرفي الصراع الفلسطيني في غزة ورام الله، ورغم مساعداتها لقطاع غزة بعيداً عن الإطار الرسمي وهو السلطة الفلسطينية إلا أنها لم تحاول أن تعزز حكومة غزة على الضفة وذلك لاعتبارات سياسية إقليمية ودولية قد تضر بمصالحها الوطنية.

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة على ما يلي:

- العمـل علـى توثيـق العلاقـات الفلسـطينية مـع الأطـراف ذات التـأثير الايجـابي علـى النظـام الفلسـطيني، ودعمهـا فـي جميـع الجوانـب والمجـالات، ممـا يـنعكس إيجابـاً علـى قضـية المصـالحة الفلسطينية.

- عملت تركيا على دعم القضية الفلسطينية في شتى المجالات، وحاولت لعمل اختراق على الصعيد الدولي، ولكن حالة الانقسام الموجودة بين الفلسطينيين عملت على إرباك الموقف التركي، وعليه، يجب على الأطراف الفلسطينية إتمام المصالحة، وعدم إضاعة الفرصة في حشد الرأي العام العربي والإقليمي والدولي لصالح القضية الفلسطينية.
- العمل الفلسطيني الدؤوب من أجل تعزيز الدور التركي في فلسطين، وتوظيفة لتحقيق أهداف وحاجات وأولويات وخطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية.
- السعي لإبقاء الدعم التركي للقضية الفلسطينية مستمراً ومحاولة زيادة هذا الدور.
- يتوجب على الساسة الفلسطينيين توثيق العلاقات مع تركيا، ودعم دخولها كوسيط في عملية السلام مع إسرائيل، في ظل ما تتمتع به من علاقات دولية يؤهلها للعب هذا الدور.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

1. اوغلو، احمد داوود: العمق الاستراتيجي...موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط 2، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2011م.

2. الباسل، رجب (2010): دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من 2002– 2010 (فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية)، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي – التركي للعلوم الاجتماعية – ATCOSS– "الثقافة ودراسات الشرق الأوسط" ديسمبر، 2010 . أنقرة، تركيا

3. باكير، علي حسين: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، ط 1، مركز الجزيرة للدراسات 2009 م، والدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1.

4. تركماني، عبد الله (2010): تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، الطبعة الأولي، دار نقوش عربية، تونس.

5. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2006): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

6. الجليلي، طلال يونس : قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية التركية، نسخة ألكترونية pdf، بدون مكان نشر، بدون سنة نشر.

7. الجندي، أنور : تصحيح أكبر خطأ في تاريخ الإسلام الحديث السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، دار إبن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1407 هـ 1987.

8. الخزندار، محمد إبراهيم (2010): الأبعاد السياسية و الثقافية في الإستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية 1996- 2006، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة.

9. روبنس، فيليب: تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط 1، قبرص، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993 م.

10. الشاذلي، محمود ثابت : المسألة الشرقية (دراسة وثائقية عن الدولة العثمانية 1299-1923)، مكتبة وهبة، القاهرة، 1989.

11. شواش، الكزاندر، ت. العسيلي، كامل جميل : تحولات جذرية في فلسطين 1856- 1882 دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، منشورات الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي، عمان (الأردن)، الطبعة الثانية (طبعة منقحة)، 1993.

12. الصلابي، علي(2001): الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، بور سعيد دار التوزيع والنشر الإسلامية.

13. عبد القادر، محمد الخير : نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية (دراسة للقضية العربية في خمسين عاما 1875م/ 1925م)، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985.

14. الغزالي، عبد الحليم : الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا(ظلال الثورة الصامتة)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007.

15. غنايم، زهير عبد اللطيف، ومحافظة، محمد عبد الكريم : فلسطين في نهاية العصر العثماني من خلال الرحلة التي قام بها محمد رفيق التميمي ومحمد بهجت الكاتب تحت عنوان ولاية بيروت الجزء الأول لواء نابلس، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمان (الأردن)، 2000.

16. الفالوجي، عماد عبد الحميد: درب الأشواك، حماس، الانتفاضة، السلطة ، ط 1، رام الله: دار لشروق للنشر والتوزيع، 2003

17. كيالي، ماجد(2003)، الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية المقدمات والتداعيات وما العمل: مركز الإمارات . للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2009 .

18. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2010): تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات (17) بيروت، لبنان.

19. مصطفى، أحمد عبد الرحيم : في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1986.

20. ممدوح، أحمد (2009): السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل،(1996- 2006) لمركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر.

21. مؤسسة الرسالة : السلطان عبد الحميد الثاني مذكراتي السياسية 1891- 1908، بيروت، الطبعة الثانية، 1979.

22. نور الدين، محمد : تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى، 1998.

23. نور الدين، محمد: تركيا الصيغة والدور، ط 1، بيرو ت–لبنان، رياض الريس للكتب والنشر، 2008 م.

24. نور الدين، محمد: تركيا في الزمن المتحول... قلق الهوية وصراع الخيارات، ط 1، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2009 م.

25. نور الدين، محمد، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعوم والناشر، ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، الدوحة، 2009.

26. هلال، رضا : السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان (الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.

الرسائل الجامعية

1. أبو مطلق، رائد محمود : العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطيني 2002–2010 – رسالة ماجستير غير منشورة–، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010.

2. بشير، عمر يوسف سلمان(2013) تأثير التغيرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية 2000– 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة ، فلسطين.

3. بني فضل، عصام "دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة 1991–2007، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009.

4. حسان، سمر(2012) الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002–2010، – رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح نابلس، فلسطين.

5. عبيد، إبراهيم، "تطور العلاقات الإسرائيلية التركية وتداعياتها 1991–2001، – رسالة ماجستير غير منشورة–، جامعة القدس، فلسطين، 2008.

6. مخيمر، عماد : ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة (حركة فتح وحركة حماس) – رسالة ماجستير غير منشورة– ، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.

المجلات العلمية

1. أبراش، إبراهيم(2009)، الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، مجلة سياسات، أغسطس.

2. أبراش، إبراهيم، (2006): التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني العلاقة الملتبسة بين السلطة وم.ت.ف وحركة حماس، معهد دراسات التنمية، مؤتمر التطورات السياسية الفلسطينية ما بعد الانتخابات التشريعية، 26 مارس آذار.

1. إبراهيم الداتوقي (فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية) . بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية – التركية ، المنعقدة بجامعة اليرموك،الأردن، 1985م.

2. بشير عبدالفتاح: تركيا تعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مجلة سياسات، العدد 5، 2008م.

3. التقرير الاستراتيجي العربي (2003): مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية – مؤسسة الأهرام، القاهرة.

4. جلال معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 23 ، أبو ظبي، الإمارات، 1998 م.

5. حبيب، كمال، بعد معركة غزة الدور التركي "الجسر إلى العمق"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 48، مركز دراسات الشرق الأوسط، صيف 2009.

6. حسن، مصطفى جاسم : الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2010 "نسخة إلكترونية"، بدون مكان نشر، بدون سنة نشر.

7. الحسين، زهير عبد ((الموازنة التركية بين اتجاهها نحو الغرب واتجاهها نحو الشرق الأوسط)) نشرة مجلة الشؤون التركية ، تعهد الدراسات الاسيرية ، بغداد ، 1987.

8. حطيط ، أمين وآخرون،حلقة نقاش بعنوان "الدور التركي المتصاعد وانعكاساته على القضية الفلسطينية، 2010/4/3، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الموقع الالكتروني:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=128&a=

9. سلامة، عبد الغني، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحماس، مجلة تسامح العدد 27 / كانون الأول 2009

10. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة 1967 ، مركز الدراسات الفلسطينية بيروت ، 1968 ص697 .

11. خماش، رنا.(2010): العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (1996-2009م)، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

12. محمود علي الداود ، (العلاقات العربية – التركية و العوامل المؤثرة فيها) مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 45 ، السنة الخامسة ، 1983م.

13. مرشد الزبيدي، الجذور التاريخية للتحالف التركي الصهيوني، مجلة الفكر السياسي، العددان الرابع والخامس، السنة الثانية، دمشق، شتاء1998 – 1999م.

14. هلال، جميل(2008)، في الذكرى الستين للنكبة: الانقسام الفلسطيني والمصير الوطني،مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 73.

الدوريات والجرائد والصحف

1. أبو سيف، عاطف : النظام السياسي الفلسطيني : الحاجة للتغيير ، مجلة سياسات (فصلية سياسية)، رام الله، عدد ربيع 2009، ص 11-12.

2. أبو هدية، احمد (2007): "إسرائيل وأسطول الحرية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 136.

3. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني.(2006): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

4. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني.(2008): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

5. جريدة القدس : قادة فصائل منظمة التحرير : مفاوضات حماس مع إسرائيل حول كيان منفصل في غزة تصفية للقضية، عدد 16404، القدس – فلسطين، 2015/4/13.

6. جريدة الشرق الأوسط: أردوغان: قتل المدنيين في العراق وإسرائيل يرقى إلى إرهاب دولة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9306، 21 مايو 2004م.

7. الحروب، خالد: التيار الإسلامي والعلمنة السياسية (التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية)، سلسلة دراسات إستراتيجية (19)، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين، 2008.

8. الحسين، زهير عبد (الموازنة التركية بين اتجاهها نحو الغرب واتجاهها نحو الشرق الأوسط) نشرة مجلة الشؤون التركية ، تعهد الدراسات الاسيرية ، بغداد ، 1987 ، ص3 .

9. صحيفة الثورة (2005): أردوغان يلتقي عباس وقريع، وشالوم يرفض الوساطة التركية، شهيد في مواجهات طول كرم. والاحتلال يقرّ بناء جامعة بالضفة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، 2005/5/3م.

10. الداتوقي، إبراهيم ((فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية)) . بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية – التركية ، المنعقدة بجامعة اليرموك،الأردن، 1985.

11. الداود، محمود علي ، (العلاقات العربية – التركية و العوامل المؤثرة فيها) مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 45 ، السنة الخامسة ، 1983.

12. زبيري، مرشد.(1999) الجذور التاريخية للتحالف التركي الصهيوني، مجلة الفكر السياسي، العددان الرابع والخامس، شتاء

13. الغندور، عبير محمد عاطف : جدلية بدائل التوجه التركي المعاصر (دراسة استشرافية)، مجلة دراسات الشرق الأوسط (مجلة فكرية محكمة)، المجلد الثالث، الأردن، 2011.

14. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة 1967 ، مركز الدراسات الفلسطينية بيروت ، 1968 ص697 .

15. محمد، عيسى ، الموقف التركي ، وأزمة الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، العدد 127 لسنة 1969 ، ص119 .

16. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية : تجربة الإسلاميون في تركيا، المتابع الإستراتيجي (21-1)، 2010.

17. نور الدين، محمد.(2009): تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم والناشر، ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، الدوحة.

المواقع الالكترونية

1. "تقرير معلومات (17)، تركيا والقضية الفلسطيني ة"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010 ، على الموقع الالكتروني126659 :=http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1289&a

2. "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008– 2010 ، 2008/4/20 ص 34، وزارة التخطيط، على الموقع الالكتروني1=http://mop-gov.ps/new/index.php?langid:

3. "زيادة حجم الاستثمار في النظم الوطنية للإحصا ء"، البنك الدولي، سبتمبر 2007 ، على الموقع الالكتروني:

4. "قاعدة المعلومات الالكترونيةDARP"وزارة التخطيط والتنمية الإدارية الفلسطينية، على الموقع الالكتروني

:http://www.alukah.net/culture/1188/27446/#ixzz2viHpwj8s

5. ا لكريني، إدريس:"البحث العلمي ورهانات التنمية في لمنطقة العربية"، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، 2009على الموقع الالكتروني:= 607 http://www.asbar.com/ar/contents.aspx?c

6. أبراش، إبراهيم : المشروع الوطني الفلسطيني:التباسات التأسيس وتحديات التطبيق، موقع ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية، 2010/10/16، الرابط : http://www.palnation.org/vb/showthread.php?s=571949360c9df597aeafc1f52d10067f&t=431

7. أبراش، إبراهيم : مراجعة شمولية لفكر وإستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني، موقع ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية، 2009/12/17، الرابط : http://www.palnation.org/vb/showthread.php?s=571949360c9df597aeafc1f52d10067f&t=357

8. أبراش، إبراهيم : من مصالحة إدارة الانقسام إلى المراجعة الإستراتيجية، موقع ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية، 2012/1/22، الرابط : http://www.palnation.org/vb/showthread.php?s=571949360c9df597aeafc1f52d10067f&t=589.

9. أهداف جمعية ياردم لي، ياردم لي"، على الموقع الالكتروني: http://yardimeli.org.ps/ar/menu-det-0-28.html

10. بولنت اراس وسيلين بولم، "حرب غزة والتدخل التركي"، 2009/4/13، ركز الجزيرة للدراسات، على الموقع الالكتروني

11. حمد، غازي : مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني (ندوة)، رؤية (مجلة الكترونية شهرية)، العدد 29 شباط 2006م تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات – السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطين، الرابط : http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/29/page6.html

12. خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 ص 34، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، على الموقع الالكتروني:http://mop-gov.ps/new/index.php?langid=1

13. خلف، أنور، الوحدة الوطنية الفلسطينية والمصالحة، ورقة عمل، www.png.plo.ps

14.سمارة اشرف (2011)،" المنطقة الصناعية في جنين"، مركز بيسان للبحوث والإنماء،أيار / 2011، على الموقع الالكتروني: http://ar.bisan.org/content

15.شراب، ناجي : مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني (ندوة)، رؤية (مجلة الكترونية شهرية)، العدد 29 شباط 2006م تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات – السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطين، الرابط :

http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/29/page6.html

16. الشيمي، أحمد حسين (2010): محددات السياسة التركية من القضية الفلسطينية الدور التركي في فلسطين بعد فوز حزب الحرية والعدالة

17.صالح، محسن، الشرعية الفلسطينية المستباحة، بتاريخ 2008/10/8

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=75029

18.الضميري، عماد "تركيا والشرق الأوسط"، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002 ، على الموقع الالكتروني:

19.علي البياتي، "الحرب على غزة وقيادة تركيا للشرق الأوسط"، 2-3- 2011 ، مجلة الرائد، على الموقع الالكتروني: http://www.al-raeed.net/raeedmag/preview.php?id=1215

20.عودة، طه (2006) : فوز حماس من وجهة النظر التركية، موقع المسلم نت.

21.عوني فارس، "تركيا والقضية الفلسطيني ة.. تطلعات شعوب ومحددات ساسة"، 2009/12/2، ركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الموقع الالكتروني:

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a

22.مركـــز الزيتونـــة للدراســـات والاستشـــار ات، 2009/1/4 علـــى الموقـــع الالكتروني:http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1353&a=80249

23.مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2010): التقدير الاستراتيجي (22): الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية أيار/ مايو 2010

24.منصور، احمد "مقابلة مع رجب طيب اردوغان"، برنامج بلا حدود، الجزيرة نت، 2011/1/12، على الموقع الالكتروني:

25.موسى، سعيد : الحضور التركي الصاخب والسيناريوهات المحتملة، موقع الحوار المتمدن، 2010/06/3، الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=217832

26.الموقع الرسمي للجيش اللبناني – مجلة الدفاع الوطني : العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة، 2012/10/1، الرابط : http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?26143#.VG3u9WeNbjg

27.موقع ممثلية الدول المانحة، الرابط http://www.urbandictionary.com/define.php?term=Darp' تاريخ الاطلاع 2015/4/7.

28.موقع منظمة التعاون الاقتصادي، الرابط http://www.oecd.org/about/، تاريخ الاطلاع 2015/4/7.

29. هلال، جميل : مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني (ندوة)، رؤية (مجلة الكترونية شهرية)، العدد 29 شباط 2006م تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات – السلطة الوطنية الفلسطينية،

فلسـطين، الـرابط :

http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/29/page6.html

30. يوسف رزقه، 2010/3/10، رئاسة مجلس الوزراء، على الموقع الالكتروني:

31. عكاشة، سعيد وعبد القادر محمد : العلاقات التركية – الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام، موقع الأهرام الرقمي، تاريخ النشر 2010، الرابط :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=716899&eid=5303

32. شبكة فراس الإعلامية، (2009): توتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية، 2009/1/29م.

(**http://www.fpnp.net/ar/news/17746.html, 13.7.2010**)

33. عثمان، ماهر.(2010): موقف تركيا من مجزرة أسطول الحرية مثير للإعجاب – كيف يمكن للعرب مساندتها، جريدة القدس، لندن، الأربعاء 2 يونيو 2010م.

(**http://www.alquds.com/node/263301, 15.7.2010**)

الملاحق

مبادرات إنـهاء الانقسام الفلسطيني

أولاً: مبادرة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

أهداف المبادرة

1- الخروج من المأزق السياسي الذي تعيشه القضية الفلسطينية.

2- منع التآكل التدريجي للشرعية وتمزيق وحدانية التمثيل الفلسطيني وتبديد استقلاليته.

متطلبات نجاح المبادرة

1- مغادرة الحسابات والأجندات الفئوية الضيقة.

2- تغليب لغة العقل والمصلحة الوطنية العليا.

3- إزالة الشكل العسكري في قطاع غزة كتمهيد للحوار.

4- استبعاد صيغة الحوار الثنائي والمحاصصة.

5- إطلاق حركة شعبية ضاغطة على حركتي فتح وحماس للتوافق

مكونات المبادرة

1- التراجع عن الانقلاب العسكري والذي شكل انقلاباً على الديمقراطية، وحل حكومة الأمر الواقع في غزة.

2- تشكيل حكومة انتقالية بدلاً من الحكومة رقم 12 التي شكلها الرئيس الفلسطيني أبو مازن، بحيث يتم تشكيلها من شخصيات مستقلة متوافق عليها.

3- الاحتكام للشعب من جديد، ولكن على أساس قانون يعتمد نظام التمثيل النسبي الكامل.

4- تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية استناداً إلى إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني.(نص مبادرة الجبهة الديمقراطية للمصالحة بتاريخ 11-7-2007م)

ثانياً: مبادرة رجال الأعمال الفلسطينيين لحل الأزمة

أهداف المبادرة

1- تقريب الفجوة بين فتح وحماس.

2- دفع الأطراف لاعتماد لغة الحوار لحل الإشكاليات بعيداً عن استخدام القوة العسكرية.

مكونات المبادرة

1- تسليم مقرات الأجهزة الأمنية بكل محتوياتها للرئيس عن طريق الوسيط المصري.

2- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية.

3- تشكيل لجنة وطنية بتقدير الخسائر التي نجمت عن الأحداث الأخيرة وتعويض المتضررين بحسب القانون.

4- أن يتولى الرئيس المسئولية عن جهاز الأمن الوطني والمخابرات وحرس الرئاسة، بحيث يتولى حرس الرئيس المسئولية عن معبر رفح وبيت حانون.

5- رفض اعتماد معبر كرم أبو سالم لحركة المواطنين.

6- أن يتم الاتفاق بين رئيس السلطة وحركة حماس على صلاحيات وزير الداخلية بحضور الطرف المصري.

7- أن يتم دمج القوة التنفيذية ضمن الأجهزة الأمنية.

8- تشكيل حكومة تكنوقراط لإدارة شئون البلاد حتى موعد الانتخابات الذي يتفق عليه الطرفين (مبادرة رجال الأعمال الفلسطينيين لحل الأزمة، http://www.fpnp.net/).

ثالثاً: مبادرة مجموعة الحوار الوطني من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين

أهداف المبادرة

1- الإسهام في تصويب المسيرة الوطنية، وإعادة توجيهها من جديد.

2- جسر هوة الخلاف والتباين بين أطراف الصراع الداخلي.

أسس عامة: ركائز ومنطلقات ومسلمات.

1- فلسطين – أرضاً وشعباً – وحدة وطنية واحدة على المستوى السياسي والجغرافي والإداري.

2- القدس" عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

3- حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم التي هُجروا منها هو حق مقدس لا تنازل عنه، ولا تفاوض عليه، ولا يسقط بالتقادم.

4- معركة الشعب الفلسطيني الرئيسية هي ضد الاحتلال الإسرائيلي، لاستعادة أرضه المغتصبة وتقرير مصيره الوطني.

5- الحوار هو الطريق الوحيد لحل الخلافات والصراعات الفلسطينية-الفلسطينية، مهما كان حجمها أو استعصاؤها، وذلك إيماناً بالديمقراطية والتزاماً بأسسها ومرتكزاتها التي من أهمها" انتقال السلطة على نحو سلمي"، على أن الفيصل دائماً في حسم أي خلاف هو القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003، واتفاقيات (القاهرة مارس 2005/ وثيقة الوفاق الوطني 2006/ مكة فبراير

2007)..(نص مبادرة مجموعة الحوار الوطني من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين بتاريخ 9-9-2007م)

6- مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ومقاومة جميع أشكال الحصار المفروضة إسرائيلياً وخارجياً، هو حق مقدس للشعب الفلسطيني.

7- استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، بعيداً عن أي مؤثرات خارجية تهدف إلى العبث في الساحة الفلسطينية واستغلال أوضاعها.

8- التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

9- التوافق الوطني بين فصائل العمل الفلسطيني وقواه هو ركيزة أساسية لا غنى عنها لتدشين الإصلاح في جميع مناحي الحياة الفلسطينية، على قاعدة أن جميع فصائل العمل الفلسطيني وقواه هي ركائز للنظام السياسي الفلسطيني، تطبيقاً لمبدأ الشراكة السياسية في الاضطلاع بالمسؤولية وتأدية الحقوق والواجبات، وتصريف الحياة العامة.

10- الشرعية الفلسطينية كل لا يتجزأ ينبغي احترامه والالتزام به والعمل بموجبه: شرعية مقاومة الاحتلال- الشرعية الرئاسية- الشرعية النيابية (المجلس التشريعي).

عوامل تمهيدية وفورية للتهدئة وللتهيئة لمرحلة الحوار..

1- أن يبادر كل طرف بالوقف الفوري لجميع الاعتقالات السياسية، مع الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين لأسباب سياسية.

2- أن يبادر كل طرف بالوقف الفوري لكل الحملات الإعلامية وجميع أشكال التحريض سواء في اللقاءات والندوات والاجتماعات والتجمعات والمجالس العامة أو الخاصة، الرسمية منها وغير الرسمية.

3- أن يبادر كل طرف بالوقف الفوري لأي إجراءات أو خطوات جديدة من شأنها تكريس واقع الانقسام وترسيخه وامتثال العقل الفلسطيني له.

4- أن يبادر كل طرف بالإعلان الفوري، في كل من غزة ورام الله، عن استعداده للتراجع عن جميع الخطوات والإجراءات والمراسيم والقرارات التي اتخذها على نحو أحادي، قبل تاريخ 2007/6/14، وبعده، كما يبادر كل طرف بالإعلان عن امتناعه الفوري عن اتخاذ أي إجراءات أو إصدار أي مراسيم أو قرارات أحادية المصدر.

5- أن يبادر كل طرف بالإعلان الفوري في كل من رام الله وغزة أن جميع المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة، هي ملك للشعب الفلسطيني الموحد وسلطته الوطنية الواحدة، الأمر الذي يحتم على الجميع حمايتها من العبث وصيانتها.

6- أن يبادر كل طرف بالإعلان الفوري عن استعداده للمحاسبة على أي أعمال أو إجراءات أتى عليها خارج القانون. .(نص مبادرة مجموعة الحوار الوطني من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين بتاريخ 9-9-2007م)

7- التوافق على تشكيل لجنة تحقيق وطنية مهنية، لا فئوية، للتحقيق في الاقتتال الداخلي وأحداث الانقلاب العسكري، وفق آليات محددة وقرارات ملزمة لتعويض المظلومين ومعاقبة الظالمين.

8- أن تعلن حماس عن استعدادها لتسليم مؤسسات السلطة ومقارها الأمنية – طبقاً للقانون – إلى سيادة الرئيس/ محمود عباس بصفته الرئيس الشرعي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

9- أن يتكرم سيادة الرئيس بتحديد الوقت والأسلوب الذي يشاء لاستلام مؤسسات السلطة ومقارها، إما عبر الوفد الأمني المصري، أو لجنة تقصي الحقائق العربية، أو من ينيبه سيادته عنه فلسطينياً أو عربياً أو إسلامياً، أو مجموعة الحوار الوطني من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين،

وذلك وفق جدول زمني يفضي إلى الشروع في حوار جاد ينهي الأزمة الحالية وحالة الانقسام ليتم الدخول إلى حالة توافق وطني ترمز إليه وتعبر عنه حكومة وحدة وطنية تؤمن بالشراكة الحقيقية بعيداً عن المحاصصة الثنائية .

10- استعداد الرئيس للمباشرة مع جميع الفصائل والقوى في خطوات إصلاح وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها.

11- يتكرم سيادة الرئيس بالإعلان عن تدشين مشروع الحوار الوطني الشامل حول القضايا الوطنية الآتية:

• حكومة الوحدة الوطنية التي تكرس الشراكة الحقيقية في كل الأمور الوطنية، بعيداً عن التقاسم الثنائي.

• إعادة صياغة وترتيب أوضاع الأجهزة الأمنية ومختلف مؤسسات السلطة، على أسس مهنية فلسطينية خالصة.

• تفعيل القضاء ومؤسساته.

•تفعيل المجلس التشريعي.

• إعادة بناء وترتيب وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية و مؤسساتها (نص مبادرة مجموعة الحوار الوطني من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين بتاريخ 9-9-2007م).

رابعاً: مبادرة الجبهة الشعبية والمبادرة الوطنية للخلاص من المأزق الفلسطيني

مكونات المبادرة

1- الوقف الفوري لكافة أشكال التعبئة الداخلية والتحريض الإعلامي المتبادل عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، بما يوفر المناخات الوطنية الصحية لإنجاح الحوار الوطني الشامل .

2- التراجع عن نتائج الانقلاب العسكري الذي نفذته " حماس" في غزة، وحل الحكومة القائمة في القطاع، وحكومة الطوارئ في الضفة، والتراجع عن كافة الإجراءات الإدارية والأمنية الأحادية والمنفردة التي تم اتخاذها في غزة والضفة .

3- تشكيل حكومة انتقالية متوافق عليها وطنياً على أساس وثيقة الوفاق الوطني، تتولى خلال سقف زمني متفق عليه، إعادة الأمور إلى طبيعتها، واستعادة لحمة المؤسسات الرسمية للسلطة في الضفة والقطاع، وتضع الأسس الكفيلة ببناء نظام قضائي مهني ومستقل وسليم، وتقوم بإصلاح الأجهزة الأمنية وإعادة بنائها على أسس مهنية، ونزع الصفة الحزبية عنها، وإخضاعها لسيادة القانون، وتكون مهمتها خدمة الوطن وحمايته وتوفير الأمن والأمان للمواطنين .

4- تأمين التوافق الوطني على الاحتكام للشعب باعتباره مصدر السلطات، وتوفير الظروف السليمة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة على أساس نظام التمثيل النسبي الكامل باعتبار ذلك يمثل المخرج الديمقراطي من الأزمة.

5- المباشرة الفورية لعمل اللجنة العليا التي أقر تشكيلها في حوار القاهرة لتقوم بدورها كهيئة للحوار والإشراف على تنفيذ إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية، وتعجيل البدء بإجراء انتخابات حرة للمجلس الوطني الفلسطيني الجديد داخل الوطن، وحيثما أمكن في مواقع الشتات، وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، وتفعيل مشاركة فلسطينيي الشتات في نضال شعبنا ودعم صموده

وحماية المشروع الوطني (المبادرة المشتركة بين الجبهة الشعبية والمبادرة الوطنية بتاريخ 10-7-2007م).

خامساً: مسودة اقتراح للخروج من أزمة الانقسام الداخلي والعودة إلى الوحدة الوطنية

أهداف المبادرة

1- إنهاء حالة الانقسام. 2- رأب الصدع والعودة للوحدة الوطنية.

مكونات المبادرة

1- تحتوي المبادرة على مجموعة من المبادئ العامة؛ تؤكد على وحدة الأراضي الفلسطينية، وأن التناقض الرئيس هو مع الاحتلال، وأن الشعب الفلسطيني لا زال يعيش مرحلة تحرر وطني.

2- وتؤكد المبادرة على ضرورة احترام الشرعيات الفلسطينية، وتدعو لرفض استخدام العنف، وتؤكد على أن الحالة القائمة تضر بالشعب وبالقضية الفلسطينية.

3- وتطالب المبادرة بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه في الأراضي الفلسطينية بما يكفل ضمان احترام القانون واستتباب الأمن ومنع الفوضى وفرض هيبة السلطة.

4- تدعو المبادرة إلى الامتناع عن أي أعمال أو تصريحات يمكن أن تعرقل الحوار، وتؤكد على رفض التدخلات الخارجية.

5- تدعو المبادرة إلى الالتزام باتفاقية القاهرة، ووثيقة الوفاق الوطني، واتفاقية مكة.

6- تعتبر المبادرة أن الخطوة الأولى لحل الأزمة تتمثل في تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية، وتقوم هذه الحكومة بتشكيل لجنتين إحداهما مختصة بترتيب الوضع الأمني، والأخرى مختصة بترتيب

الأوضاع الإدارية داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة (المبادرة التي قدمتها مجموعة من الشخصيات يقف على رأسها الدكتور إياد السراج).

سادساً: مبادرة مؤسسة بال ثينك (أكتوبر 2007)

1- تحمل هذه المبادرة نفس أهداف سابقاتها، وتدعو إلى توفير الأجواء المناسبة لنجاح الحوار الوطني.

2- تدعو المبادرة حركة حماس إلى إعلان استعدادها التراجع عن نتائج الانقلاب العسكري في قطاع غزة.

3- حل الأزمة يجب أن يكون على أساس وثيقة الوفاق الوطني وحوار القاهرة.

4- تشكيل حكومة انتقالية ومتوافق عليها تعمل على ضبط الأمن وفك الحصار، واستعادة وحدة مؤسسات السلطة.

5- وضع خطة لإعادة بناء الأجهزة الأمنية عل أسس وطنية ومهنية بعيداً عن الحزبية والفصائلية.

6- إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة.

7- تفعيل وتطوير م ت ف

8- العمل على تشكيل لجنة تحقيق وطنية لمحاسبة المسئولين عن الجرائم المرتكبة في الأحداث.

9- العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة حسب ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني.

مبادرة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات

1- تتفق مبادرة المركز الفلسطيني مع المبادرات السابقة من حيث الأهداف، وكذلك من زاوية المطالبة بتوفير الأجواء المناسبة للحوار.

2- حاولت المبادرة إيجاد حلول عملية كل المشاكل التي برزت في مسيرة العمل السياسي منذ نجاح حركة حماس في الانتخابات، وفي هذا السياق قدمت حلول لإشكالية ازدواجية الصلاحيات بين المنظمة والسلطة، وبين الرئيس والحكومة.

3- حاولت المبادرة تحديد المسئولية عن الأجهزة الأمنية بالحكومة فقط منعاً للازدواجية.

4- طالبت بتشكيل المحكمة الدستورية للفض في المنازعات.

5- دعت المبادرة إلى اللجوء للتحكيم لإيجاد مخرج قانوني فيما يتعلق بالموقف من الاتفاقيات السابقة التي وقعتها م ت ف.

6- طالبت الوثيقة باعتماد التمثيل النسبي الكامل **الحوار في دمشق في شهر 2011/1**

تمت اللقاءات في دمشق بين حركتي فتح وحماس حيث كانت الجولة الأولى في يومي 9و1/10 والجولة الثانية المكملة للأولى يوم 1/12 وكان الحوار هو مناقشة أمرين هما الأول تسجيل الانفراجات الخمسة التي حصلت بلقاء دمشق يوم 2010/9/24 والثاني التوصل إلى حل للبند السادس المتعلق بتشكيل اللجنة الأمنية العليا، إلا أن الخلافات بقيت قائمة بين الطرفين.

التوقيع على إعلان المصالحة في القاهرة بتاريخ 4 أيار 2011 وتم الاتفاق على النقاط التالية (خلف، 2013، ص 27:26):

1- تشكيل حكومة توافق وطني ترأسها شخصية مستقلة انتقالية- تكنوقراط -. وفق برنامج سياسي مرن قد يكون ذات البرنامج المعتمد لدى حكومة الوحدة التي جاءت نتاج اتفاق مكة أو قريب منه.

2- تكريس خطوات جدية بعد التوقيع من خلال تنقية الأجواء الوطنية وبسط أشرعة المصالحة الوطنية على أجندتها الاجتماعية والإعلامية.

3- تفعيل م.ت.ف. من خلال تنفيذ اتفاق القاهرة عام 2005، وإعادة تشكيلها وهيكلتها بحيث تكون قراراتها غير قابلة للتعطيل بما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية .

4- التوافق على صياغة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أساس مهني.

5- تهدئة ميدانية متبادلة بين فتح وحماس.

6- إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني متزامنة بعد عام من التوقيع. وهذا الاتفاق يشمل ضمنا ما يلي:

1- إطلاق سراح الأسرى المحتجزين من الطرفين.

2- دعوة المجلس التشريعي لأخذ دوره.

3- إزالة أية عقبات أمام تنفيذ بنود المصالحة – الورقة المصرية- وخاصة المتعلقة بالشق الأمني ودمج المؤسسات في غزة وتفعيل م.ت.ف.

4- تشكيل لجنة انتخابات مستقلة مع محكمة لها.

5- توجه لجنة عربية برئاسة مصرية إلى الأراضي الفلسطينية لتنفيذ الاتفاق على ارض الواقع.التعامل مع السلطة برأس واحد وهو الرئيس أبو مازن.

اجتماع القاهرة في 2011/6/14

تم في هذا الاجتماع الذي عقد بين حركتي فتح وحماس في القاهرة لبلورة آليات تنفيذ المصالحة الذي وقع في أيار الماضي وعلى رأسها تشكيل حكومة مستقلين (خلف، 2013، ص 28).

اجتماع القاهرة في 2011/8/7

لقد تم في هذا الاجتماع الذي عقد بين حركتي فتح وحماس في القاهرة تناول جميع الملفات الواردة في اتفاق المصالحة الموقع في 2011/4/27م والذي احتفل بتوقيعه بتاريخ 2011/5/4 بحضور الرئيس أبو مازن ورئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل وكانت الأجواء ايجابية وإنها ستستكمل المباحثات في مطلع الشهر المقبل.

اجتماع ثاني/ القاهرة في 2011/8/7

جلسة جديدة من الحوار في القاهرة وتأتي هذه الجلسة قبل تنظيم اجتماع موسع يضم جميع الفصائل الموقعة على اتفاق المصالحة في إل 20 من الشهر الجاري،وأكد عزام الأحمد على المضي قدما من اجل تنفيذ اتفاق المصالحة والتصدي للمحاولات الرامية لإفشالها سواء كانت داخلية أو محلية ودولية أو إقليمية وشدد أن الورقة المصرية هي الأساس وانه لا يوجد بديل لها (خلف، 2013، ص 28).

اتفاق الدوحة في 2012/2/6

شهدت الدوحة توقيع آخر سمي باتفاق الدوحة والذي وقع عليه الرئيس محمود عباس وخالد مشعل والشيخ حمد أمير قطر ومن بنود هذا الاتفاق:

1- تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

2- تشكيل حكومة توافق وطني برئاسة الرئيس أبو مازن.

3- التأكيد على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة.

4- التأكيد على استمرار عمل اللجان التي تم تشكيلها سابقا.

5- وهذا الاتفاق لاقى ترحيب فلسطيني رسمي وشعبي بالرغم من التصريحات السلبية لبعض قادة حماس.

اجتماع القاهرة في 2011/5/4

لقد فشلت أللقاءات التي تمت بين حركتي فتح وحماس في القاهرة والتي جاءت بعد إعلان الدوحة بشان تشكيل الحكومة الفلسطينية، وان سبب الخلاف هو تمسك كل طرف بموقفه، حيث طلبت حماس تجاوز موضوع لجنة الانتخابات والشروع بإجراء المشاورات لتشكيل حكومة فلسطينية فيما أصر وفد فتح على تزامن تشكيل الحكومة مع عمل لجنة الانتخابات في غزة من اجل الاستعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

اتفاق القاهرة ما بين حركتي فتح وحماس بتاريخ2012/5/20

بعد كثرة الحديث عن فشل اتفاق الدوحة وما نتج عنه من آثار نفسية سيئة على الشعب الفلسطيني وقضيته ،أدى ذلك إلى تنسيق وتحرك مصري قطري من اجل تنفيذ الاتفاق الموقع في الدوحة(2012/2/6) بين فتح وحماس، حيث جاء توقيع القاهرة هذا بشكل مفاجئ وسريع دون أية مقدمات يوم 20 /2012/5م.

من خلال التحرك المصري الهادئ ومساندة قطرية اجتمع وفدي حركة فتح (عزام الأحمد وصخر بسيسو) وحماس (موسى أبو مرزوق ومحمد نصر) وبحضور وفد من المخابرات العامة المصرية ضم اللواء نادر الأعسر والوكيل أول رأفت شحاتة.

حيث قال الأحمد:- أن هذا الاجتماع تم عقده في القاهرة بناء على اقتراح من خالد مشعل تقدم به في الاجتماع الذي عقد قبل أسبوعين أيضا في القاهرة، وأضاف الأحمد أن فتح أكدت في الاجتماع أنها لا تبحث عن اتفاقيات جديدة، وإنما على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة، ووصف الاتفاق بالفرصة الأخيرة وفيما يلي بنود الاتفاق حسب موقع موسى أبو مرزوق(قناة الجزيرة الفضائية، 2009/10/15).:

1- تبدأ لجنة الانتخابات المركزية عملها في القطاع اعتبارا من يوم 2012/5/27م

2- يلتقي وفدا فتح وحماس لبدء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة المتفق عليها يوم 2012/5/27م.

3- تختتم مشاورات تشكيل الحكومة بين الوفدين بلقاء الرئيس أبو مازن وخالد مشعل بالقاهرة خلال مدة لا تتجاوز 10 أيام للإعلان عن الحكومة الجديدة.

4- تستأنف لجنة الانتخابات المكلفة بإعداد قانون انتخاب المجلس الوطني عملها اعتبارا من 2012/5/27م لتهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني بالتزامن.

5- يتم تحديد موعد إجراء الانتخابات بين كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في ضوء انجاز لجنة الانتخابات المركزية أعمالها.

6- تحدد مدة عمل الحكومة التي سيتم تشكيلها بفترة لا تزيد عن ستة أشهر لتنفيذ المهام الموكلة إليها بما في ذلك إجراء الانتخابات، البدء بإعادة اعمار غزة، مع ربط هذه الحكومة بالموعد الذي سيتم التوافق عليه لإجراء الانتخابات

7- في حالة تعذر إجراء الانتخابات في الموعد المحدد المتفق عليه نتيجة أي سبب خارج عن إرادة الأطراف، يلتقي الطرفان لبحث إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة شخصية مستقلة يتم التوافق عليها.

8- التأكيد على أهمية تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني بشأن تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات وذلك من خلال سرعة العمل على تطبيق توصيات لجنتي الحريات العامة في الضفة وغزة، وعلى حكومة الوفاق الوطني انجاز ملف الحريات العامة كاملا في أسرع وقت ممكن قبل إجراء الانتخابات وفق القانون.

يعد ما ورد في هذا الاتفاق رزمة واحدة، وتعد التوقيعات عليه ملزمة للطرفين وستقوم مصر من جانبها بالمراقبة والإشراف على تنفيذ كل طرف لالتزاماته بما في ذلك قضايا الحريات العامة.